الرائد فى النحو

الجـزء الثـانى

للفرقة الثانية

(شعبة الشريعة)

تأليف الدكتور

محمد السعيد عبد الله عامر

أستاذ مساعد بقسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد إمام الأولين والآخرين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ،،

فهذا هو الجزء الثاني من كتاب " **الرائد في النحو** " للسنة الثانية بكليات الدراسات الإسلامية والعربية – قسم الشريعة .

وقد راعيت في تأليفه اليسر والوضوح ، وأسأل الله تعالى أن ينفع به ، وأن يقبل منا هذا الجهد المخلص ، وأن يكون على النهج الذي وضع له ، بما يتيح للطالب الفهم الواضح ، والعلم الرائد .

وأدعو الله أن أكون قد وفقت فيما عملت ، مع اعترافي بأن الكمال لله وحده .

وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب

المؤلف

د/ محمد السعيد عبد الله عامر

إن وأخواتها

١- أحرف ثمانية تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وتصيره اسما لها، وترفع الخبر وتصيره خبراً لها، فهى من النواسخ التى تنسخ حكم المبتدأ والخبر، وتثبت لهما حكمين جديدين: واحداً من جهة الإعراب، وثانيهما من جهة مسماهما.

٢- إن وأخواتها تفيد ما تفيده الأفعال، فـ(إن) و(أن) تؤديان معنى: حققت وأكدت، و(كأن): شبهت، و(لكن): استدركت، و(ليت): تمنيت و(لعل): ترجيت، ولهذا: كان لهذه الأحرف مرفوع ومنصوب، بيد أن منصوب الأحرف تقدم على مرفوعها، تنبيها على أن هذه الأحرف فرع عن الفعل، ومشبهة به.

يقول الأشمونى: فعملت عملها معكوسا، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر، تنبيها على الفرعية، ولأن معانيها فى الأخبار، فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابهما.

٣- معانيها: .

إن، أن: تفيدان توكيد النسبة بين المسند والمسند إليه أو نسبة الخبر للاسم، وينفيان الشك عنها والإنكار لها، وهذا ما يسمى: توكيد مضمون الجملة فحين تقول: إن خالد بن الوليد قائد مظفر، لا يخلو أمر المخاطب من أن يكون عالما بنسبة القيادة المظفرة لخالد، أو شاكا فيها، أو منكراً لها.

فإن كان عالماً بها لم تفد "إن" سوى التوكيد لهذه النسبة، وإن كان شاكا فيها نفت شكه، وإن كان منكرا لها كانت سلاحا تمحو به هذا الإنكار، وهذا واضح فى علم البلاغة.

لكن: قد تأتى لإفادة التوكيد فقط، وذلك إذا كان ما قبلها مفيدا ضمنيا لما بعدها، كما تقول: لو تاب المذنب لعفا الله عنه، لكنه لم يتب، فإن مفهوم

"لو" أنها حرف امتناع لامتناع، أى امتنع العفو لامتناع التوبة، وذلك يفيد: أن المذنب لم يتب، وعلى هذا ما بعد (لكن) يكون تكريراً لما قبلها، فلا يفيد سوى التوكيد، ومثله: لو جاءنى اكرمته لكنه لم يجئ.

وقد تأتى مفيدة للاستدراك، إذا كان ما بعدها كالمستثنى مما قبلها نحو: محمد رجل فاضل لكنه بخيل، فإن حكمك على محمد بأنه فاضل يتوهم منه أنه كريم، فولك: لكنه بخيل استدراك على ما قد تتوهمه من كرمه.

وكذلك: ما زيد شجاع لكنه كريم، فقد تتوهم أن نفى الشجاعة عنه قد ينتفى معها كل الصفات المحمودة أو بعضها، فتعقب كلامك بذكر ما تريد إثباته له حتى لا يعلق بذهن السامع ما يخالفه، ولعلك قد عرفت بهذا الاستدراك، إذ هو: تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه، وهذا معناها الأصلى.

كأن: تفيد التشبيه المؤكد، لأنها مركبة من كاف التشبيه و(أن) المفيدة للتوكيد نحو: كأن علياً أسد، وكقوله تعالى: ﴿**كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها**﴾.

ليت: تفيد التمنى، والتمنى يكون فى الأمر البعيد كقول الفقير المقعد، المعدم: ليت لى مالاً فأحج منه، فغناه وعودة الصحة إليه ليس مستحيلا على الله، ولكنه فى عرف البشر وقدرتهم ومفهومهم وظنه أمر بعيد، والأمر الثانى: طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، كقول الشاعر[1]:

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً ∴ فأخبرَهُ بما فعل المشيبُ

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: ليت الشباب يعود، حيث دلت (ليت) على التمنى، ونصبت الاسم (الشباب) وخبرها جملة (يعود) فى محل نصب.

فقول الطاعن فى السن هذا الكلام أمر مستحيل لا أمل فيه.

لعل: تفيد التوقع، والتوقع نوعان:

ان كان فى الأمر المحبوب المرغوب فإنه يطلق عليه (الترجى) كقوله تعالى: ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾.

وإن كان هذا التوقع لأمر مكروه ولا يرضاه المتكلم لمن يتوقعه له، فإنه يطلق عليه الإشفاق.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً﴾.

ولا يخفى على ذى لب أن الإشفاق والترجى محالان على الله تعالى ومصروفات إلى المخاطب.

وأثبت الأخفش والكسائى لها معنى ثالثا وهو: التعليل: نحو قولهم: أفرغ عملك لعلنا نتغذى، وكقوله تعالى: ﴿فقولا له قولا ليناً لعله يتذكر أو يخشى﴾.

وأثبت الكوفيون لها معنى رابعا، وهو الاستفهام محتجين بأن الفعل قد علق عن العمل بها على أساس أن لها الصدارة.

ولا تكون لها الصدارة إلا إذا كانت دالة على الاستفهام، وذلك فى قوله تعالى: ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾، وقوله: ﴿لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾، والتقدير: وما يدريك أيزكى؟

ولا تدرى: أألله يحدث بعد ذلك أمراً، والمعنى: وما يدريك، ولا تدرى جواب هذا الاستفهام.

. ولكن البصريين لا يرتضون هذا المعنى، ويجعلون "لعل" فى الآيتين بدءا لجملة جديدة غير معلقة، فالكلام قد انتهى عند قوله: وما يدريك، ولا تدرى.

تذييل: لغة عقيل:

١- تسيغ استعمال "لعل" حرف جر زائداً فتجر ما بعدها جراً ظاهريا، قال شاعرهم:

لعلَّ اللهِ فضلكم علينا

فجر لفظ الجلالة بها وهو مبتدأ، على غرار "بحسبك درهم".

٢- كما أنهم يجيزون كسر لامها الأخيرة.

٣- ويجيزون حذف لامها وإثباتها.

عسى: الأصل والشائع فيها أنها فعل من أفعال الرجاء جامد من باب "كاد وأخواتها" ويكون خبرها جملة فعلية وهنا لها استعمال آخر فى لغة ضعيفة، إذ ترد داخلة على ضمير نصب متصل، فخبرها مفرد أو جملة فى محل رفع فتكون حرفا من أخوات (إن) ومن ذلك قول صخر بن العود الحضرمى(١):

فقلت عساها نار كأسٍ وعلّها ∴ تشكّى فآتى نحوها فأعودها

وقول الشاعر (عمران بن خطان)(٢):

ولى نفسٌ تنازعنى ∴ أقولُ لها لعلّنى أو عسانى

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (عساها نار كأس) حيث نصب اسمها وهو (ها) محلا، ورفع خبرها (نار) وقد أتت (عسى) حرفا بمعنى (لعل) فى لغة قليلة واشترط فى اسمها أن يكون ضميرا.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: (عسانى) فقد ورد (عسى) فى البيت حرفا بمعنى (لعل) خلافا للجمهور، وهو إذا كان حرفا فقد اشترطوا كون اسمه ضميراً، (الياء) هنا وخبره محذوف، وتقدير الكلام: عسانى أن أرجع إليها.

فهى هنا حرف وفاقاً لابن السراج القائل بحرفية (عسى) مطلقا، وللسيرافى وسيبويه القائلين بحرفيتها بالشرط السابق، والجمهور يطلقون القول بفعلية (عسى) وأجاب المبرد والفارسى بأن الضمير فى البيت الأول خبر (عسى) تقدم على اسمها.

لا النافية للجنس: وستأتى فى باب مستقل.

حكم توسط خبرها

هذه الأحرف، كما سبق فى أول الكلام عنها ضعيفة فى العمل والتأثير، فهى إنما عملت لشبهها بالفعل، ولذلك لا تقوى على العمل فى الخبر إذا تقدم عليها، فلا يصح أن تقول: "تاجرٌ إنَّ خالدا" ولا "أسدٌ كأنَّ محمداً، بل يلزمها ترتيب معموليها، فيأتى الاسم أولاً ثم الخبر. إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجرورا، فإنهم توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا فى غيرهما، ولذا جاء متوسطا بين الحرف واسمه فيما عدا "عسى" الحرفية، و"لا" النافية للجنس.

وقد كثر ذلك فى القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إن لدينا أنكالاً وجحيماً﴾ وقال: ﴿إن علينا جمعه وقرآنه﴾، وقال: ﴿إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى﴾.

كسر همزة إن

يتعين كسر همزة إن بشرط أن لا يمكن أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، ويتعين فتحها إن أمكن ذلك، ويجوز الفتح والكسر إن صح الاعتباران.

مواضع كسر همزة إن:

١- أن تقع فى أول الكلام حقيقة:

أ - بمعنى أن تبتدئ بها حديثك كقوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه﴾، ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾، ﴿إن مع العسر يسرا﴾.

ب- أو يسبقها حرف استفتاح كقوله سبحانه: ﴿**ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم**﴾ وقوله: ﴿**ألا إنهم من إفكهم ليقولون ولد الله، وإنهم لكاذبون**﴾.

٢- أن تقع بعد "حيث" فإن هذا الظرف المكانى لا يضاف إلا إلى جملة فعلية أو اسمية، فإذا دخلت على جملة اسمية مبدوءة بان وجب كسر همزتها، وأن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد، ومثال حيث: جلست حيث إن زيدا جالس.

٣- أن تقع بعد "إذ"، لأن حكمها حكم حيث فى وجوب إضافتها إلى جملة نحو: جئتك إذ إن زيداً أمير.

٤- أن تقع فى بدء جملة الصلة ذلك أن صلة الموصول دائما جملة أو شبه جملة، ولا تقع مفرداً إلا إذا كانت صلة لأل، ولعلنا ندرك لماذا اشترطنا فى هذا الموضع أن تكون فى بدء جملة الصلة، فقد ترد فى حشوها فيجب فتح همزتها على أساس أن مدخولها مؤول بمفرد يكون جزءا من جملة. مثالها فى البدء: ﴿**وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة**﴾ فـ"ما" اسم موصول بمعنى الذى مفعول ثان لآتينا، وقد بدأت جملة صلتها بـ"إن" فكسرت.

أما مثال وقوعها حشوا فكقولك: جاء الذىعندى أنه فاضل وقولهم: لا أفعله ما أن حراء مكانه، ففى المثال الأول هى ومعمولاها مبتدأ تقدم خبره فى الظرف قبله، والمبتدأ وخبره صلة "الذى" وفى المثال الثانى وقعت "ما" موصولا حرفياً، وذلك وحده دليل على أنها ليست صدر جملة الصلة، ولابد أن هنا فعلاً محذوفا تقديره "ثبت" فكأنه قال: لا أفعله ما ثبت كون حراء مكانه، والمعنى: لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه، فيكون

المصدر المؤول من "أن" ومعموليها فاعلاً لهذا الفعل، ويقوى هذا التقدير: أن "ما" مصدرية و"أن" مصدرية، والحرف المصدرى لا يدخل على مثله.

٥- أن تقع جوابا لقسم نحو: ﴿**حم والكتاب المبين إنا أنزلناه**﴾ فإن جواب القسم يجب أن يكون جملة، والمفتوحة مع معموليها كما قلنا فى تأويل المفرد.

٦- أن تقع محكية بالقول، أى فى بدء جملة القول، لأن المحكى بالقول لا يكون إلا جملة نحو: ﴿**قال إنى عبد الله**﴾ ﴿**ومن يقل منهم إنى إله من دونه**﴾ ﴿**قل إن ربى يقذف بالحق**﴾.

٧- أن تقع فى أول جملة الحال، سواء اقترنت بالواو، أولا، لأن الحال إن كان مفرداً كان نكرة، فإذا فتحنا الهمزة تحولت إلى مفرد معرفة، فلا يصلح أن يكون حالا، أما إذا كان الحال جملة فلا محظور، ومن هنا وجب كسر الهمزة، وذلك كقوله تعالى: ﴿**كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون**﴾، ونحو: جاء زيد إنه فاضل.

٨- أن تقع فى بدء جملة تقع صفة لاسم عين، ومن المعروف أن الجمل بعد النكرات صفات، ولو فتحنا الهمزة لأدى إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وذلك ممنوع.

٩- أن تقع بعد عامل علق عن العمل بلام الابتداء التى لها الصدارة قبل أن يأخذ هذا العامل معموله، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون**﴾ فالعاملان: "يعلم" و"يشهد" معلقان عن العمل بدخول اللام فى خبر "إن"، ولا يصح لك أن تعرب جملة "إنك لرسوله" ولا جملة "إن المنافقين لكاذبون" مفعولا به لهذين العاملين فإن اللام جعلتهما جملتين لا مفردين، فهما فى محل نصب سدتا مسد المفعول فى "يشهد" والمفعولين فى "يعلم".

فإن لم تقع اللام فى خبر "إن" وجب فتح الهمزة مثل: علمت أن هشاما حضر.

١٠- أن تقع خبراً عن اسم ذات، حتى لا يخبر باسم معنى عن اسم ذات، ففتح الهمزة يجعل الجملة مؤولة بالمصدر وهذا المصدر يسمى اسم معنى، لأنه لا يدل إلا على مجرد الحدث، ولا يخبر بهذا عن أسم ذات الا بتأويل أو تقدير، فقولك: محمد عدل، يؤول فيه (العدل) بمعنى (العادل) أو يقدر مضاف قبل المصدر، أى: ذو عدل، وكذلك لو قلت محمد أنه عدل، لو فتحت الهمزة لكان التقدير: محمد عدل، أى ذو عدل، أو عادل.

ولا تبنى القواعد على التقدير أو التأويل، وكذلك يجب الكسر حتى يكون الخبر جملة، قال تعالى: **﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾** فكسر همزة (إن الله يفصل بينهم يوم القيامة" الواقعة خبرا عن اسم الذات وهو (الذين آمنوا) واجب.

فتح همز (أن)

تفتح همزة (أن) فى كل موضع يتطلب مفرداً له موقع من الإعراب، أى أن الجملة التى تقع فيها "أن" يمكن أن يسد مسدها مصدر، وقد حدد ابن هشام فى التوضيح ثمانية مواضع لذلك:

أولها: أن يقع المصدر المؤول منها ومن معموليها فاعلاً لقوله تعالى: **﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا﴾**، **﴿فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه﴾**، **﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون﴾**.

ثانيها: أن يقع مفعولا به لغير القول: كقوله تعالى: **﴿ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا﴾**، **﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس**

بالنفس...﴾، ﴿أولا يذكر الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئا﴾، ﴿وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم﴾ ويشمل هذا صورتين أيضاً:

الأولى: أن يقع مفعولا، كقوله تعالى: ﴿إني جزيتهم اليوم بما صبروا أنهم هم الفائزون﴾.

الثانية: أن يقع ساداً مسد مفعولين كقوله سبحانه: ﴿فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم﴾، وقوله: ﴿واعلموا أن الله مع المتقين﴾، وقوله: ﴿وظن أنه الفراق﴾.

ثالثها: أن يقع نائب فاعل كقوله تعالى: ﴿قل أوحي إلي أنه استمع نفر﴾، وقوله: ﴿وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن﴾، وقوله: ﴿يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾.

رابعها: أن يقع مبتدأ سواء ذكر الخبر معه مقدما كقوله تعالى: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾، ﴿وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون﴾ أم كان الخبر محذوفا وجوبا بعد لولا الامتناعية ﴿فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾.

خامسها: أن يقع خبراً للمبتدأ بشرط أن يكون خبراً لمبتدأ هو اسم معنى، وغير قول، ولا يصدق الخبر على المبتدأ نحو: اعتقادى أنه فاضل فلا يصح: قولي: أنه فاضل (للفظ القول) وكذلك: اعتقاد زيد أنه حق لصدق الخبر وهو (حق) على المبتدأ وهو (اعتقاد).

سادسها: أن يقع مجرورا بالحرف كقوله: ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾، وقوله: ﴿واشهدوا بأنا مسلمون﴾.

سابعها: أن يقع مجرورا بالإضافة إلى غير ظرف كقوله: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾.

ثامنها: أن يقع بدلا من مفرد، قال تعالى: ﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾ فالبدل هو المصدر، والمبدل منه "إحدى"، وقوله: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم﴾، فالمصدر المؤول من (أنه عمل منكم سوءا) بدل من كلمة (الرحمة).

تاسعها: أن يقع معطوفاً على مفرد، كقوله تعالى: ﴿اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾، وقوله: ﴿يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين﴾.

مواضع جواز الكسر والفتح

إذا صلحت الجملة لأن تقع موقع المفرد، وصلحت في نفس الوقت لأن تظل جملة جاز فتح همزة "إن" وجاز كسرها ويتحقق ذلك في تسعة مواضع:

١- أن تقع بعد فاء الجزاء، لأن ما بعد هذه الفاء يكون جملة غير أن هذه الجملة يمكن أن تبدأ بـ"إن" المكسورة الهمزة، كما يمكن أن تكون "أن" مفتوحة والمصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف كقوله تعالى: ﴿من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم﴾ فالكسر على أساس بدء جملة الجزاء بـ"إن" والفتح على احتمالين: إما بجعل المصدر المؤول مبتدأ فيكون التقدير: فالغفران والرحمة ثابتان أو حاصلان.

وإما أن يكون هذا المصدر خبراً على تقدير: فجزاؤه مغفرة ورحمة أو فالحاصل الغفران والرحمة.

٢- أن تقع بعد "إذا" الفجائية كقول الشاعر(١):

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً ∴ إذا إنه عبدُ القفا واللهازم

فالكسر على الابتداء بالجملة على معنى: فإذا هو عبد وإذا فتحت كان المصدر مبتدأ كأنه قال: فإذا عبوديته حاصلة، أو خبر على معنى فإذا شأنه العبودية.

٣- أن تقع فى موضع التعليل، فإن كسرت كانت الجملة مفصولة مما قبلها، وكأن سائلا سأل: لماذا فعلت؟ فجئت بالجملة الثانية توضح السبب، وإن فتحت كان مجرورا بحرف علة محذوف، وذلك كقوله تعالى: ﴿**إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم**﴾ فقد قرأ نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة، وقرأ الباقون بالكسر على أنها جملة تعليلية مستأنفة، وكقوله: ﴿**وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم**﴾، وقول النبى ﷺ: [لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك].

٤- أن تقع بعد فعل قسم ولا يقترن خبرها بلام الابتداء، وهذا الوضع هو الذى أشرنا إليه فى مواضع كسر الهمزة، ومثاله قول أعرابى، وقد قدم من سفره فوجد امرأته تضع(٢):

لتقعدن مقعد القصىّ ∴ منى ذى القاذورة المقلىّ

أو تحلفى بربك العلىّ ∴ أنى أبو ذيالك الصبىّ

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "إذا إنه" حيث يجوز فى همزة "إن" الوجهان: الفتح والكسر، فأما الفتح فعلى تأويلها مع معموليها بمفرد، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها فى جملة تامة.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: "أنى أبو..." حيث يجوز فتح همزتها وكسرها، فأما الفتح فعلى تأويل (أن) مع معموليها بمصدر مجرور بحرف جر والتقدير: أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى وأما الكسر فبجعل (إن) واسمها وخبرها جملة واقعة فى جواب القسم.

فالكسر على أنه جواب القسم، والبصريون يوجبون ذلك والفتح بتقدير (على).

ولو أضمر فعل القسم، أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعا نحو: والله إن زيداً قائم، وحلفت إن زيداً لقائم.

٥- أن تقع خبراً عن قول، ومخبراً عنها بقول، والقائل للقولين واحد نحو: قولى أنى أشكر الله، فشكر الله قول، والقائل والشاكر هو المتكلم، على هذا يمكنك أن تكسر الهمزة، فتكون الجملة مقول القول، ويمكنك أن تفتحها فيكون المصدر خبراً للمبتدأ، وهو القول،

فإذا انتفى الشرط الأول فقلت: عملى أنى أحمد الله،

أو لم يتحقق الشرط الثانى فقلت: قولى: إنى مؤمن

أو لم يتحقق الشرط الثالث فقلت: قولى إن محمداً يحمد الله

لم يجز لك الوجهان، بل وجب الكسر فى المثالين الأخيرين على أنها جملة مقول القول، ووجب الفتح فى المثال الأول حيث لا قول.

٦- أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، فيجوز لك أن تفتح الهمزة وتعطف المصدر المؤول على هذا المفرد ويجوز كسرها فتكون الواو للاستئناف، أو للعطف على جملة سابقة، وذلك كقوله تعالى: ﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾ قرأ نافع وأبو بكر بالكسر عطفا على الجملة المبدوءة بـ "إن" المكسورة، أو على الاستئناف، وقرأ غيرهما بالفتح عطفا على المصدر المؤول من "أن لا تجوع" وهو مفرد كما تعرف، والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم العرى...

٧- أن تقع بعد "حتى"، لأن "حتى" قد يكون جارة أو عاطفة فيقع بعدها مفرد، فتفتح لها همزة "أن"، وقد تكون ابتدائية فتقع بعدها جملة فتكسر الهمزة، تقول: مرض فلان حتى إنهم لا يرجونه، إذا كسرت الهمزة كانت (حتى)

ابتدائية، وإذا فتحتها كانت جارة نحو: عرفت أمورك حتى انك فاضل، والتقدير: عرفت أمورك إلى فضلك، أو عاطفة، فيكون التقدير: عرفت أمورك وفضلك، فهى معطوفه على المفعول.

وهذا الموضع يختلف عن المواضع السابقة، فهى تارة يجب كسرها، وتارة يجب فتحها، وليس المراد جواز الفتح والكسر فى محل واحد كما مر قبلها، بل يختص الكسر بالابتدائية، لأن حتى الابتدائية منزلة منزلة (ألا) الاستفتاحية فتكسر (إن) بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة.

٨- أن تقع بعد (أما) بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة (ألا) فتكون حرفا واحداً، والفتح على أنها مركبة من همزة الاستفهام و(ما) العامة بمعنى (شئ) وصارا بعد التركيب بمعنى (أحقا) ثم حذفت الهمزة، وذلك قليل.

٩- أن تقع بعد (لا جرم)، والغالب الفتح نحو: لا جرم أن الله يعلم، فالفتح عند سيبويه: جرم فعل ماض بمعنى (وجب) و(لا) صلة، أى زائدة للتوكيد، والمصدر المؤول فاعل.

والفراء: أن (لا) نافيه و(جرم) اسم فهما بمنزلة (لا رجل)، و(من) بعدهما مقدرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (لا).

فتقديره عند سيبويه: وجب أن الله يعلم.

وعند الفراء: لابد من أن الله يعلم.

والكسر على ما حكاه الفراء من ورودها بمعنى القسم فتقع "إن" فى أول جملة جواب القسم، فتقول: لا جرم إنك مهذب، كما قالوا: لا جرم لآتينك ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم إنك ذاهب فهى منزلة منزلة اليمين.

دخول لام الابتداء "اللام المزحلقة بعد (إن) المكسورة"

لام الابتداء: سميت بذلك لدخولها على المبتدأ، وتفيد التوكيد، وتدخل على غيره، وهذه اللام تكون مفتوحة، وتسمى بعد (إن) اللام المزحلقة وسميت بذلك، لأن أصل الجملة ان لزيداً قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون (ان).وتدخل هذه اللام بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء:

١- أن تدخل على الخبر، ولابد لذلك من تحقق ثلاثة شروط:

أ - كون الخبر فى مكانه متأخرا عن الاسم حتى يتأتى الفصل بين الحرفين المؤكدين.

ب- أن يكون الخبر مثبتا غير منفى.

جـ- أن لا يكون مبدوءا بفعل ماض.

مثال الخبر الذى تحققت فيه الشروط ﴿إن ربى لسميع الدعاء﴾ ﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ ﴿إن ربك ليعلم ما تكن صدورهم﴾، ﴿إنك لعلى خلق عظيم﴾ ﴿وانا لنحن نحيى ونميت﴾.

، ولم تدخل فى الخبر فى قوله: ﴿إن لدينا أنكالا﴾ لتقدمه، ولا فى نحو: ﴿إن الله لا يظلم الناس شيئا﴾ لنفيه، أما قول الشاعر (١):

وأعلم ان تسليما وتركا ∴ للا متشابهان ولا سواء

فشاذ، ولا تدخل الفعل الماضى نحو" ﴿إن الله اصطفى﴾ .

أ - وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك دخول اللام فى الخبر إذا كان الفعل الماضى جامداً لشبهه الاسم.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "للامتشابهان) حيث جاء باللام فى خبر (إن) المنفى وهو (لا متشابهان) وهو شاذ.

ب- وأجاز الجمهور دخول اللام على الماضي المقرون بقد، لشبهه حينذاك بالمضارع لقرب زمانه بالحال، ومثال الأول: إن زيدا لنعم الرجل ولعسى أن يقوم، ومثال المقرون بقد: ان زيدا لقد قام على اعتبار اللام لام الابتداء وليست لام القسم وقدرها بعضهم لام القسم حين تقترن بـ(قد).

وأما تجويز بعضهم: إن زيداً لقام فعلى تقدير إضمار (قد).

٢- أن تدخل فى معمول الخبر، وقد وضع النحاة لذلك ثلاثة شروط أيضاً:

أ - تقدمه على الخبر بأن يتوسط بين الاسم والخبر حتى لا تتأخر اللام عن الصدارة بأكثر من الضرورة المحققة للفصل بينها وبين "إن".

ب- أن لا يكون هذا المعمول حالا، لأن الحال لا يتأتى وقوعها مبتدأ أو خبرا، وهى حال كبقية المعمولات.

جـ- كون الخبر صالحا لدخول اللام بأن لا يكون منفيا أو مقدما على اسمه أو مبدوءا بفعل ماض غير مقترن بقد مثال ما تحققت فيه الشروط نحو: إن زيداً لعمراً ضارب.

فلا يجوز (إن زيدا جالس لفى الدار) لتأخر المعمول ولا (إن زيد لراكبا منطلق) لكون المعمول حالا ولا(ان زيدا لعمراً ضرب) لكون الخبر فعلا ماضيا.

٣- الاسم: بشرط تأخره عن الخبر نحو: "إن فى ذلك لعبرة" أو عن معمول الخبر "إن فى الدار لزيداً جالس".

<u>الرابع:</u> ضمير الفصل "إن هذا لهو القصص الحق" إذا لم يعرب "هو" مبتدأ.

<u>ضمير الفصل:</u> هذا أحد ضمائر الرفع المنفصله يتوسط بين المبتدأ والخبر أو بين اسم كان وخبرها، أو بين المفعول الأول لظن والمفعول الثانى.

ويفيد التوكيد: مثل زهير هو الشاعر، وظننت عبد الله هو الكاتب، قال تعالى: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾، وقال تعالى: ﴿إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً﴾.

وأصح الأقوال في إعرابه:

أنه حرف لا محل له من الإعراب، ومنهم من يعربه ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ ثان خبره ما جاء بعده، والجملة خبر المبتدأ الأول، أو خبر الفعل الناسخ أو المفعول الثاني الناصب مفعولين.

فائدة: يغلب على الاسم الواقع بعد ضمير الفصل أن يكون معرفة مثل: أحمد هو المجتهد، وإنما سمى ضمير فصل؛ للفصل بين ما هو خبر أو نعت، ففي المثال السابق جاز أنك تريد الإخبار، وأنك تريد النعت، فإذا أردت أن تفصل بين الأمرين من أول وهلة، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له.

اتصال (ما) الزائدة كافة لان وأخواتها

تتعرض معظم هذه الأحرف لدخول ما يمنع سريان تأثيرها فيما بعدها ويزيل اختصاصها بالدخول على الجمل الاسمية، وذلك إذا ما دخلت عليها "ما" الزائدة فإنها تجعلها صالحة للدخول على الجمل الفعلية فيترتب على هذا زوال اختصاصها بالجملة الاسمية، فيزول عملها نتيجة لذلك، فإن العمل فرع الاختصاص، وهذا الحكم يشمل الحروف الستة إلا "ليت" فإن دخول "ما" لم يزل اختصاصها بالاسمية، فظل لها حق العمل، وإن جاز - أيضاً - إهمالها حملا على باقي أخواتها مثال "إن" ﴿إنما أنذركم بالوحي﴾، ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم﴾،

ومثال "أن" ﴿قل إنما يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد﴾ ومثال "كأن" ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ ومثال "لعل" قول الشاعر(١):

أعدْ نظرا يا عبدَ قيسٍ لعلما ∴ أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدا

ومثال "لكن" ولكنما أسعى لمجد مؤثل(٢).

بخلاف "ما" الموصولة، فإن دخولها لا يبطل العمل كقول الشاعر(٣):

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ∴ ولكنَّ ما يُقضَى فسوف يكون

أما "ليت" فكما ذكرت يجوز فيها الإعمال بناء على عدم زوال اختصاصها، ويجوز إهمالها حملا على باقى أخواتها، ومثالها قول الشاعر(٤):

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ∴ إلى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى برفع "الحمام" ونصبه، فالرفع على الإهمال، والنصب على الإعمال.

ويجوز الإعمال فى "إنما" على ندور نحو: إنما زيداً قائم، بنصب (زيد) رواه الأخفش والكسائى عن العرب سماعا.

---

(١) الشاهد فى البيت الأول قوله: (لعلما أضاءت) حيث اتصلت (ما) بلعل فكفتها عن العمل وأزالت اختصاصها بالاسم، ولذلك دخلت على الأفعال.

(٢) الشاهد فى البيت قوله (ولكنما أسعى) حيث اقترنت (ما) الحرفية بـ(لكن) فكفتها عن العمل، وأدخلت على الفعل.

(٣) الشاهد فى البيت الثالث (ولكنما يقضى) حيث أن (ما) الموجودة هنا هى (ما) الموصولة بمعنى (الذى) فلم تكف (لكن) عن العمل، بل هى اسمها وخبر (لكن) الجملة الفعلية "فسوف يكون".

(٤) الشاهد فى البيت قوله (ليتما هذا الحمام) حيث اتصلت بـ(ليت) ما الحرفية، ولكنها لم تزل اختصاصها بالأسماء، فجاز إهمالها كباقى أخواتها، وجاز إعمالها، لعدم زوال الاختصاص وعلى هذا: فالحمام بالرفع بدل من (هذا) الواقع مبتدأ، وبالنصب باعتبارها بدلا من (هذا) الواقع فى محل نصب على الإعمال و"لنا" فى محل رفع خبر للمبتدأ على إهمال (ليت) وخبر لاسم (إن) على أنها عاملة النصب.

العطف على اسم هذه الأحرف

١- يجوز العطف بالنصب على أسماء هذه الأحرف.

قبل مجئ الخبر وبعده كقول الشاعر(١):

إن الربيعَ الجودَ والخريفَا ∴ يدَا أبى العباسِ والصُّيوفا

أ - فعطف (الخريف) على (الربيع) قبل مجئ الخبر (يدا أبى العباس).

ب- وعطف (الصيوف) جمع (صيف) على (الربيع) بالنصب بعد مجئ الخبر.

٢- ويعطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف بشرطين:

أولهما: استكمال الخبر. وثانيهما: كون العامل: إن أو أن أو لكن نحو: ﴿أن الله برئ من المشركين ورسوله﴾، فعطف (رسوله) على محل لفظ الجلالة بعد مجئ الخبر وهو (برئ) وكذلك قول الشاعر(٢):

فمن لم يكُ ينجبْ أبوه وأمّهُ ∴ فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

فعطف (الأب) على محل (الام) بعد استكمال الخبر وهو (لنا) وقول الشاعر(٣):

وما قصرت بى فى التسامى خؤولةٌ ∴ ولكنَّ عمّى الطيبُ الأصلِ والخالُ

فعطف (الخال) على محل (عمى) بعد استكمال الخبر وهو (الطيب).

---

(١) الشاهد فى البيت الأول قوله: (الخريفا) حيث عطفه بالنصب على (الربيع) اسم (إن) قبل الخبر (يدا...) وعطف (الصيوفا) على اسم (إن) - أيضاً - بعد استكمال الخبر (يدا أبى العباس).

(٢) الشاهد فى البيت الثانى: قوله (والأب) حيث عطفه بالرفع على محل اسم "إن" المنصوب بعد أن جاء بخبر "إن" وهو قوله: "لنا".

(٣) الشاهد فى البيت الثالث قوله: "والخال" حيث جاء به مرفوعا بالعطف على محل اسم "لكن" "عمى" فإنه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، بعد أن جاء بخبر "لكن"، وهو قوله "الطيب الأصل.

١- وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين.

٢- والمحققون من البصريين مجمعون على أن رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل:

أ - على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه، فهو من عطف جملة على جملة. والتقدير: ورسوله برئ، ولنا الأب النجيب، والخال الطيب الأصل.

ب- أو على أنه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه، وذلك إذا كان بينهما فاصل، فهو من عطف مفرد على مفرد، فرسوله معطوف على الضمير المستتر فى برئ، أى برئ هو ورسوله، لوجود الفصل بالجار والمجرور، وهو: من المشركين، والأب معطوف على الضمير المستتر فى لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف، والخال: معطوف على الضمير المستتر فى الطيب لوجود الفصل بالمضاف إليه وليس العطف على محل الاسم هنا قوياً فيؤيدونه كما فى: ما جاءنى من رجل ولا امرأة، فإن عطف امرأة بالرفع على محل (رجل)، لأن الرافع لمحل رجل. الفعل وهو باق ولا يمنعه عن العمل فى محل رجل الحرف الزائد، لأن الزائد وجوده كلا وجود، أما الرافع فى مسئلتنا التى نحن فيها الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، وهو ان وان ولكن، والعامل اللفظى يبطل العامل المعنوى.

تخفيف (إن) وأخواتها

١- تخفف (إن) المكسورة لثقلها بالتضعيف،

أ - فيكثر اهمالها، لزوال اختصاصها نحو: ﴿**وإن كل لما جميع لدينا محضرون**﴾ فى قراءة من خفف (لما)، فكل مبتدأ واللام لام الابتداء

و(ما) زائدة، وجميع، أى مجموعون خبر المبتدأ، و(محضرون) نعت له.

ب- ويجوز إعمالها على قلة استصحابا للأصل نحو: ﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ بتخفيف (إن ولما) فى قراءة نافع وابن كثير، إن مخففة من الثقيلة عاملة و(كلا) اسمها واللام لام الابتداء و(ما) موصولة خبر إن، وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة (ما) والتقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم.
وقيل إن (ما) نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير: وإن كلا لخلق موفى عمله.

وتلزم لام الابتداء بعد (إن) المكسورة المخففة المهملة فارقة بين الإثبات والنفى فى نحو: إنْ زيدٌ لَقائمٌ بتخفيف (إن) ورفع (زيد)، فلولا اللام لتوهم "إن" نافية والمعنى: ما زيد قائم فلما جئ باللام ارتفع التوهم، وهذه اللام قد تغنى عنها قرينة لفظية بأن يكون الخبر منفيا نحو: إنْ زيدٌ لن يقومَ فيجب حينئذ ترك اللام، لأن الخبر المنفى لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم أو قرينة معنوية كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح كقول الشاعر [١]:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ∴ وإن مالك كانت كرام المعادن

ولو قال: لكانت باللام لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه فى مقام المدح، وتوهم النفى هنا ممتنع.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "وإن مالك" حيث لم يأت بلام الابتداء خبر إن المخففة من الثقيلة فارقة بين المؤكدة والنافية، وذلك لوجود قرينة معنوية تنفى هذا الاحتمال، فإنه فى شطر البيت الأول يمدح قبيلته بأن آل مالك يأبون الضيم ولا يقبلون به، فلا يعقل أن يأتى فى الشطر الثانى فينفى عنها كرم معدنها.

وإن ولي إن المكسورة المخففة من الثقيلة فعل

أ - كثر كونه مضارعا ناسخا نحو: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾، ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾.

ب- وأكثر من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو: ﴿وإن كانت لكبيرة﴾ ﴿إن كدت لتردين﴾، ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾.

جـ- وأندر منه ماضيا غير ناسخ كقول الشاعر(١):

شلت يمينك إن قتلت لمسلما ∴ حلت عليك عقوبة المتعمد

فأدخلت (إن) المخففة على (قتلت) وهو فعل ماض غير ناسخ.

د - ومنه كونه لا ماضيا ولا ناسخا كقوله: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهية، فقد وقع مضارعا غير ناسخ.

تخفيف (أن)

تخفف (أن) المفتوحة فيبقى العمل وجوبا، لتحقق مقتضاها، وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية، لأنها أكثر شبها للفعل من المكسورة.

١- ما يجب في اسمها: يجب في اسمها:

أ - كونه مضمرا لا ظاهرا.

ب- محذوفا لا مذكورا، فأما قول الشاعر(٢):

بأنْكَ ربيع وغيثٌ مريعٌ ∴ وأنْكَ هناك تكونُ الثمالا

فضرورة من وجهين:

---

(١) الشاهد في البيت قوله: "إن قتلت لمسلما" حيث ولي إن المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو (قتلت) وذلك نادر لا يقاس عليه.

(٢) الشاهد في البيت: بأنك ربيع، وأنك هناك تكون الثمالا فقد ورد اسم (أن) المخففة من الثقيلة في شطري البيت ضمير المخاطب - غير الشأن - ومذكورا، وهو ضرورة شعرية.

الأول: كونه غير ضمير الشأن.

الثاني: كونه مذكورا.

٢- ما يجب في خبرها: أن يكون جملة:

أ - فإن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل نحو قوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ وقوله: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ وقوله: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾.

ب- وان كانت جملة فعلية فعلها متصرف فصل بينها وبين (أن) بقد، لأنها تقرب الماضي من الحال نحو قوله تعالى: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ او حرف تنفيس نحو: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾، أو نفي بلا نحو: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾، أو (لن) نحو: ﴿أيحسب أن لن يقدر عليه أحد﴾، أو (لم) نحو: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾، أو (لو) نحو: ﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾.

ويندر ترك الفصل بواحد مما سبق كقول الشاعر(١):

علموا أن يؤمّلون فجادوا ∴ قبل أنْ يُسألوا بأعظم سؤل

تخفيف كأن

تخفف كأن فيبقى إعمالها استصحابا للأصل، لكن يجوز ثبوت اسمها وحذفه، كما يجوز إفراد خبرها، ومن ذلك قول الشاعر(٢):

كأن وريديهِ رشاءُ خلب

---

(١) الشاهد قوله: "أن يؤملون" حيث جاء خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يأت بفاصل، وهذا نادر.

(٢) الشاهد في البيت "كأن وريديه رشاء" حيث خفف كأن وذكر اسمها وخبرها، وجاء بخبرها وهو (رشاء) مفرد، وذلك جائز.

فـ(وريديه) وهما عرقان فى الرقبة اسم كان، ورشاء خلب: حبل من ليف، ورشاء خبر وهو مفرد، وقول الشاعر(١):

ويوما توافينا بوجه مقسَّمٍ ∴ كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

أ - يروى برفع (ظبيةٌ) على الخبرية واسمها محذوف والتقدير: كأنها ظبيةٌ.

ب- وبنصب (ظبيةً) على الاسمية وخبرها محذوف، والتقدير: كأن مكانها.

جـ- وبجر (ظبيةٍ) على زيادة (أن) بين الكاف ومجرورها وعلى الأوجه الثلاثة فحملة (تعطو) صفة لظبية.

وإذا حذف الاسم فإن كان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كقول الشاعر:

ووجهٍ مشرقِ اللون ∴ كأن ثدياهُ حُقَّانِ(٢)

فاسم كأنْ ضمير الشأن محذوف تقديره: كأنه و(ثدياهُ حقان) مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن، ولم يفصل الخبر منها بفاصل وإن كان الخبر جملة فعلية فصلت فى المضارع بـ(لم) كقوله تعالى: ﴿**كأنْ لمْ تغنَ بالأمس**﴾ وفى الماضى بـ(قد) نحو قول الشاعر(٣):

---

(١) الشاهد فى البيت (كأن ظبية) على رواية الرفع يكون الاسم محذوفا والتقدير: كأنها ظبية، ويجوز النصب بحذف الخبر، والتقدير: كأن مكانها ويروى بالجر ولا شاهد لنا هنا فيه، وعلى هذا فيجوز ثبوت الخبر وحذفه وثبوت الاسم وحذفه، ويجوز كون الخبر مفردا.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: (كأن ثدياه حقان) حيث خففت كان وحذف الاسم، وجاء الخبر جملة اسمية فلم يحتج لفاصل.

(٣) الشاهد فى البيت قوله: (كأن قد ألما) حيث استعمل فيه كأن المخففة وأعملها فى ضمير الغيبة العائد إلى المحذور وجاء خبرها جملة فعلية فعلها ماض مثبت وقد فصل بـ(قد).

لا يهولنّكَ اصطلاءُ لظَى الحـر .·. ب فمحذورُها كأنْ قد ألما

تخفيف (لكن)

إذا خففت (لكن) أهملت وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الأسمية ومن تخفيفها وإهمالها قوله تعالى: ﴿ولكن الله قتلهم﴾ فما بعدها مبتدأ وخبر، وأجاز يونس والأخفش إعمالها.

" لا " العاملة عمل " إن " المشددة

وتسمى النافية للجنس، وإنما عملت عمل (إن) لمشابهتها لها من أربعة أوجه: أحدها: أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية. الثاني: أن كلا منهما للتأكيد، فـ(لا) لتأكيد النفى، و(إن) لتأكيد الإثبات، والثالث: أن (لا) نقيضة (إن) والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، والرابع: أن كلا منهما له صدر الكلام.

شروط عملها

١- أن تكون (لا) نافية لا زائدة.

٢- أن يكون المنفى بها الجنس كله.

٣- أن يكون نفيه نصا، وذلك إذا دخلت على نكرة وأريد بها النفى العام وقدر فيه (من) الاستغراقية، لأن (من) هى الموضوعة للجنس، فإذا قلت: لا رجل فى الدار، وأنت تريد نفى الجنس كله، لم يصح "إلا" بتقدير (من)، ولو لم ترد (من) لكنت نافيا رجلا واحدا، وجاز أن يكون فى الدار اثنان فأكثر، ومن هنا قال النحويون: "إن" (لا رجل) جواب لمن قال: هل من رجل فى الدار؟ فهو سائل عن الجنس.

٤- وأن يكون اسمها نكرة.

٥- وأن تكون النكرة متصلة بها.

٦- وأن يكون خبرها أيضاً نكرة نحو: لا غلام سفر حاضر.

٧- وأن لا يدخل عليها جار، وهو المراد بقولهم: أن لا تقع بين عامل ومعمول.

فإن كانت غير نافية لم تعمل شيئا، وشذ إعمال (لا) الزائدة فى قوله[1]:

لو لم تكن غطفان لا ذنوبَ لها

إذًا للام ذوُو أحسابها عمرا

فأعمل (لا) الزائدة، و(ذنوب) اسمها و(لما) خبرها ولو كانت (لا) لغير نفى الجنس بل لنفى الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو: لا رجل قائما، فالمنفى هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه: بل رجلان، فيكون المنفى واحدا والمثبت اثنين، وكذا تعمل عمل ليس إن أريد بها نفى الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الظهور نحو: لا رجل قائما، ويمتنع أن يقال بعده: بل رجلان.

والحاصل: أن (لا) إذا عملت عمل ليس احتمل نفى الواحد ونفى الجنس، وهو الظاهر، لأن النكرة فى سياق النفى تعم، فإذا أردت نفى الواحد ميزته بقولك عقبه: بل رجلان، وإذا أردت نفى الجنس لم تعقبه بشئ، بل لا يجوز أن تقول بعده: بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل.

و(إن) وقعت (لا) بين عامل ومعمول؛ كما إذا (دخل عليها الخافض) فإنها لا تعمل شيئا و(خفض) الخافض (النكرة) نحو: (جئت بلا زاد، وغضبت من لا شئ) بالجر فيهما بحرف الجر وشذ جئت بلا شئ بالفتح، ركبت (لا) مع اسمها تركيب خمسة عشر، و(لا) وما دخل عليها فى موضع جر.

(١) الشاهد فى البيت قوله: "لا ذنوب لها" فإن كلمة (لا) فيها زائدة لا تدل على النفى، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء، ولكنه مع ذلك أعملها فى الاسم فبناه على الفتح.

و(إن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا، (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) فى الصورتين مع العاطف نحو: لا زيد فى الدار ولا عمرو. ونحو: ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾ وإنما لم تكرر فى قولهم: لا نولك أن تفعل، وقوله(١):

أشاءُ ما شئت حتى لا أزال لما ∴ لا أنت شائيةٌ من شأننا شانى

للضرورة فى هذا البيت.

ولتأول (لانولك) بلا ينبغى لك، و(لا) إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها، لأنه فى معنى النكرة ونولك من التنويل والنوال: العطية، ونولك: مبتدأ وأن تفعل سد مسد الخبر.

حكم اسم لا

متى يبنى؟

أ - إذا كان اسمها مفردا (غير مضاف ولا شبيه به بنى على الفتح) ويشمل المفرد: ما دل على الواحد، وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم.

ب- (١) وإن كان جمع مؤنث: يجوز فيه الفتح والكسر.

تقول: لا رجل ولا رجال ولا (لذات) ولا (لذات) فى قول الشاعر(٢):

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبه ∴ فيه نلذُّ ولا لذات للشيب

(٢) وقيل: إن المازنى هو الذى يجيز فتح جمع المؤنث فقط.

---

(١) الشاهد فى البيت الثانى: "لا أنت شائية"، حيث دخلت (لا) على الضمير المرفوع وهو معرفة، فلم تعمل، وكان الأصل تكرارها وترك التكرار للضرورة الشعرية.

(٢) الشاهد فى البيت الأول: وقوع اسم (لا) وهو (لذات) جمع مؤنث سالم وروى ببنائه على الكسرة، وروى ببنائه على الفتح.

جـ- إن كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالم بنى على الياء نحو قول الشاعر(١):

تعزَّ فلا إلفين بالعيش مُتِّعا ∴ ولكن لِوُرَّادِ المنون تتابعُ

وقوله(٢):

يحشرُ الناس لا بنينَ ولا آ ∴ باء إلا وقد عنتهم شئونُ

علة البناء: تضمن معنى (من) الاستغراقية بدليل ظهورها فى قوله(٣):

فقام يذُودُ الناس عنها بسيفه ∴ وقال الا لا من سبيل إلى هند

وقيل: لتركب الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر.

متى يعرب:

١- إذا كان مضافا: لا غلام سفر حاضر.

٢- الشبيه بالمضاف: وهو: ما اتصل به شئ من تمام معناه لا قبيحا فعله محمود - لا طالعاً جبلاً حاضر - لا خيرا من زيد عندنا.

ما الحكم إذا تكررت (لا)

إذا تكررت (لا) فى الأسلوب مع اسمها فى مثل: "لا حول ولا قوة إلا بالله" فلك فيها خمسة أوجه:

---

(١) الشاهد قوله: "فلا إلفين" حيث جاء اسم "لا" مثنى وبنى على الياء التى هى علامة نصبه.

(٢) الشاهد قوله: "لا بنين" حيث جاء فيه اسم "لا" جمع مذكر سالما وبنى على الياء التى هى علامة نصبه.

(٣) الشاهد قوله: "من سبيل" حيث أضمر "من" فى البيت مع اسم "لا" فدل ذلك على إضمارها فى غيره.

أحدها: فتح ما بعد (لا) الأولى وما بعد (لا) الثانية وهو الأصل على اعتبار أن كلا منهما نافية للجنس فى جملتها واسمها مفرد فيبنى على الفتح ومثاله: "لا بيعَ فيه ولا خلةَ" فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو بن العلاء.

الثانية: رفعها: إما بالابتداء ولا نافية مهملة أو على إعمال (لا) عمل ليس وذلك عند الحجازيين ومثاله كالآية عند الباقين "لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ" وقول الشاعر[1]:

وما هجرتكِ حتى قلتِ معلنةً ∴ لا ناقةٌ لى فى هذا ولا جملُ

برفع (ناقة) و (جمل).

الثالث: فتح الأول ورفع الثانى كقول الشاعر[2]:

هذا لعمركمُ الصغار بعينه ∴ لا أمَّ لى إن كان ذاك ولا أبُ

باعتبار (لا) الأولى نافية للجنس والثانية حجازية أو مهملة أو زائدة وما بعدها معطوف على محل اسم لا مع اسمها فهما فى محل رفع بالابتداء وقول الشاعر[3]:

---

(١) الشاهد فى البيت الأول قوله (لا ناقة... ولا جمل) حيث تكررت (لا)، وورد الاسمان مرفوعين باعتبار أن لا الأولى نافية مهملة وما بعدها مرفوع على الابتداء أو إعمال (لا) عمل ليس وما بعدها اسمها. ورفع الثانى: على أن (لا) الثانية زائدة وما بعدها معطوف على ما بعد (لا) الأولى أو نافية مهملة وما بعدها مبتدأ حذف خبره أو أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس.

(٢) الشاهد: (ولا أب) حيث جاء مرفوعا إما بالعطف على محل لا مع اسمها أو أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس و(أب) اسمها وخبرها محذوف أو (لا) زائدة مهملة.

(٣) الشاهد: (لا يدين ولا صدر) حيث كررت (لا) وما بعد الأولى مفتوحا وما بعد الثانية مرفوعا، أما فتح الأول بالياء نيابة عن الفتحة على أن (لا) لنفى الجنس وأما رفع الثانى فعلى: أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس وما بعدها اسمها، أو (لا) نافية مهملة وما بعدها مبتدأ أو (لا) زائدة وما بعدها معطوف على محل لا مع اسمها.

بأى بلاء يا نمير بن عامر ∴ وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر

الرابع: عكس الثالث برفع الأول وفتح الثانى كقول الشاعر(١):

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ∴ وما فاهوا به أبداً مقيم

باعتبار (لا) الأولى نافية مهملة أو حجازية فترفع اسمها والثانية نافية للجنس فيبنى اسمها على الفتح.

الخامس: فتح الأول ونصب الثانى كقول الشاعر(٢):

لا نسبَ اليوم ولا خلةً ∴ اتسع الخرق على الراقع

باعتبار (لا) الأولى نافية للجنس والثانية زائدة فينصب ما بعدها عطفا على محل اسم (لا) الأولى.

ما الحكم إذا عطفت ولم تكرر ؟

وجب فتح الأول، وجاز فى الثانى:

١- النصب عطفا على محل الأول.

٢- والرفع عطفا على محل (لا) مع اسمها، وامتنع الفتح كقول الشاعر(٣):

فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه ∴ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

---

(١) الشاهد (فلا لغو ولا تأثيم) بإلغاء (لا) الأولى أو إعمالها عمل ليس فرفع ما بعدها وأعمل (لا) الثانية عمل (إن) فبنى اسمها على الفتح.

(٢) الشاهد: (ولا خلةً) بنصبه على تقدير زيادة (لا) للتأكيد و(خلة) معطوفا بالواو على محل اسم لا وهو (نسب) من عطف مفرد على مفرد.

(٣) الشاهد قوله: (لا أب وابنا) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس ولم يكرر (لا) من العطف على المحل، ويجوز رفعه على محل (لا) مع اسمها فانهما فى محل رفع بالابتداء عند سيبويه.

يروى (وابناً) بالنصب ويجوز (وابن) بالرفع، ولا يجوز الفتح وأما حكاية الأخفش "لا رجل وامرأة بالفتح شاذة"، لأن بناء (امرأة) إنما تكون على نية تركيب (لا) مع اسمها تركيب العدد واسم (لا) محذوف، فلا تركيب لفظا.

وصف النكرة المبنية

إذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز في الوصف المفرد:

١- فتحه على أنه ركب مع اسم لا قبل مجئ لا تركيب خمسة عشر.

٢- ونصبه مراعاة لمحل النكرة.

٣- ورفعه مراعاة لمحلها مع لا نحو: لا رجل ظريف فيها، ولا رجل ظريفاً، ولا رجل ظريف، ومنه: لا ماء ماء باردا، ولا ماء ماءً باردا ولا ماء ماء بارد.

لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف، والقول بأنه توكيد لفظي، أو بدل (خطأ) لأن الماء الثاني لمّا وصف وتقيّد بقيد خرج عن كونه مرادفا للأول، فلا يصح كونه توكيداً له، ولا بدلاً منه لعدم مساواته للأول.

٢- فإن فقد الإفراد في النعت نحو: لا رجل قبيحًا فعلُه عندنا:

أ - أو فقد الإفراد في المنعوت نحو: لا غلامَ سفرٍ ظريفًا عندنا.

ب- أو فقد الاتصال، بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو: لا ماءَ عندنا ماءٌ باردًا امتنع الفتح فيهن لأنه يستدعى التركيب، وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز:

(١) الرفع بالنظر إلى المحل.

(٢) والنصب بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربا ومحله إن كان مبنيا كما تقدم في المعطوف بدون تكرار (لا)، فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار (لا) وكما في البدل الصالح لعمل (لا) وهو المنكر،

ومثال العطف بلا تكرار لا رجل وامرأة فيها بنصب (رجل) وامرأة، ورفعهما، (والبدل) الصالح لعمل (لا) نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح فى المعطوف والبدل، لوجود الفاصل فى العطف بحرفه وفى البدل بعامله، لأن البدل على نية تكرار العامل فإن لم يصلح البدل له، أى لعمل (لا) بأن كان معرفه فالرفع واجب بالنظر إلى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم لا، لأنها لا تعمل فى معرفة نحو "لا أحد زيد وعمرو فيها"، فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (فى المعطوف الذى لا يصلح لعمل لا نحو: لا امرأة فيها ولا زيد) لأن لا الجنسية لا تعمل فى معرفة.

دخول همزة الاستفهام على (لا)

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس لم يتغير الحكم، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها.

١- ثم تارة يكون الحرفان (الهمزة ولا) باقيين على معنيهما من الاستفهام والنفى، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفى كقوله(١):

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدٌ

وهذا قليل حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع.

٢- وتارة يراد بالهمزة ولا التوبيخ والإنكار كقوله(٢):

---

(١) الشاهد فى البيت الأول (ألا اصطبار) حيث عامل (لا) بعد دخول الهمزة مثل ما كان يعاملها قبل دخولها، فالهمزة للاستفهام و(لا) نافية عاملة عمل ليس.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: (ألا ارعواء) حيث أبقى للا النافية عملها مع دخول همزة الاستفهام عليها مع أنه قصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار.

ألا اعواء لمن ولت شبيبته

وهو الغالب فى الاستعمال.

٣- وتارة يراد بهما التمني لقوله(١):

ألا عمرَ ولَّى مستطاع رجوعه ∴ فيرأبَ ما أثأتْ يدُ الغفلاتِ

وهذا كثيرُ الاستعمال.

أ - ويري سيبويه: أن (ألا) التى للتمنى ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهى بمنزلة (أتمنى) فلا خبر لها كما أن (أتمنى) لا خبر لها - وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت كما أن (ليت) لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى، فلا تعمل (ألا) عند سيبويه والخليل إلا فى الاسم فقط، فيبنى إن كان مفردا ويعرب نصبا إن كان مضافا أو شبهه.

ب- وخالفهما المازنى والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام، فلها عندهما مجردة من تركيب ونصب وخبر وإتباع للفظ اسمها أو محلّه، واستدلا بالبيت السابق: ألا عمرَ ولَّى مستطاعُ رجوعُه.

وجه الدلالة منه:

أن (مستطاع) إما خبر لـ(ألا)، وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع: اسمها، لا لمحل اسمها فقط، وإلاَّ نصب و(رجوعه) مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل، فاللازم أحد الأمرين: إما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيًّامَّا كان فهو المدعى ورد عليهم بأنه لا دليل لهما فى البيت الذى استدلا به:

(١) الشاهد فى البيت قوله: "ألا عمر" حيث أريد بالاستفهام مع (لا) مجرد التمنى، وهذا كثير فى كلام العرب، ومما يدل على كون (ألا) للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه (فيرأبَ).

١- إذ لا يتعين كون (مستطاعا) خبرا لـ(ألا).
٢- أو صفة لاسمها و(رجوعه) نائب فاعل.
بل يجوز: كون (مستطاع) خبراً مقدما و(رجوعه) مبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية (لعمر) وصفته الأولى جملة (ولى).

ألا الاستفتاحية

قد ترد (ألا) للاستفتاح، والتنبيه بقصد توجيه الذهن إلى كلام هام يجئ بعدها، فهى حرف يدل على بدء الكلام، والتنبيه على أن هذا الكلام هام، ومؤكد عند المتكلم.

و(ألا) الاستفتاحية: كلمة واحدة لا عمل لها تدخل على الجمل الاسمية كقوله تعالى: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ وتدخل على الجمل الفعلية، كقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ فقد دخلت على "ليس".

وقد تجئ ألا: ويراد بها العرض والتخضيض، فتختص بالجملة الفعلية، والعرض يكون للحث على تحقيق شئ بلطف.

والتحضيض: حث بشدة، مثال العرض قوله تعالى: ﴿ألا تحبون أن يغفر الله لكم﴾ ومثال التخصيص قوله تعالى: ﴿ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم﴾.

خبر " لا " النافية للجنس

١- يجرى على خبر (لا) ما يجرى على سائر الأخبار من جواز الحذف.
٢- وكثرته: إن دل عليه دليل.
مثال حذفه شبه جمله:

إذا كان إصلاحى لجسمى واجبا ∴ فإصلاح نفسى لا محالةَ أوجبُ

، أى لا محالة واجب فى ذلك، ومثال المحذوف جملة: أن يقال: هل من معتوه يصلح للقيادة، فيجاب: لا معتوه، أى لا معتوه يصلح للقيادة، ويكون

المحذوف مفرداً كان يقال: من الراسب؟ فيقال: لا أحد... وقد يكون الحذف لدليل مفهوم من المقام كقولك للمريض: لا بأس، أى عليك.

وإذا علم الخبر فحذفه كثير كقوله تعالى: ﴿لا فوتَ﴾.

، أى لهم، "قالوا لا ضير"، أى علينا.

وجوب ذكر الخبر: اذا جهل الخبر وجب ذكره نحو قول الرسول ﷺ: [أنا أَغارُ، والله يَغار، ولا أحدٌ أغيرُ من الله، ولذا حرَّمَ الفواحشَ..].

ويلتزم التميميون والطائيون حذف الخبر إذا كان هناك قرينة تدل عليه، أما الحجازيون فيجيزون ذلك. فإن خفى المراد وجب ذكره عند الجميع.

ظن وأخواتها

١- أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معا وتغير اسمهما فيسمى كل منها مفعولا به للناسخ.

٢- أفعال هذا الباب نوعان:

أحدهما: أفعال القلوب: وسميت بأفعال القلوب، لأن معانيها متصلة تترجم أحاسيسه وتبلور مشاعره وليس كل قلبى ينصب المفعولين؛ إذ الواقع أن:

أ- بعض هذه الأفعال لازم لا يتعدى بنفسه نحو: فكر، تفكَّر، حزن، جبُنَ.

ب- ونوع يتعدى لواحد، أى ينصب مفعولا به واحداً نحو: عرف، فهم، أحب، كره، خاف.

جـ- ونوع ثالث يتعدى لاثنين، وهو المراد هنا. وهذا النوع ينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يفيد فى الخبر يقينا، والمراد باليقين: الاعتقاد الجازم الذى لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم، وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحا فى الواقع، أو يكون غير صحيح وهو أربعة: وجد، ألفى، تعلم - بمعنى اعلم - درى.

وجد: يكون هذا الفعل بمعنى "لقى" وبمعنى "صادف" فينصب مفعولا واحدا، وقد يكون بمعنى "استغنى فلا يحتاج لمفعول نحو: "وجد الفلاح فى زراعته بأولاده" ويأتى ناصبا لمفعولين بمعنى "علم" ومصدرها الوجد أو الوجود أو الوجدان نحو قوله تعالى: ﴿تجدوه عند الله هو خيرا﴾.

ألفى: لا يستعمل هذا الفعل إلا مزيدا بالهمزة، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إنهم ألفوا آباءهم ضالين﴾ وقد يكون بمعنى "وجد" فينصب مفعولا به واحداً نحو: "ضاع كتابى ثم ألفيته".

تعلَّمْ: ينصب مفعولين حين يكون جامدا بمعنى "اعلم" فإن كان متصرفا نصب مفعولاً به واحداً نحو: تعلم حرفة تحفظك من الفقر.

وبين الفعلين فرق فى اللفظ والمعنى والاستعمال فالفعل الأول: تعلم: بمعنى اعلم فعل أمر جامد لا ماضى له ولا مضارع ولا مصدر ولا شئ من المشتقات.

والغالب فى استعماله: دخوله على "أن" ومعموليها كقول الشاعر:

فقلت تعلم أن للصيد غرة ∴ وإلا تضيعها فإنك قاتله

فى قوله "تعلم" استعملها بمعنى "اعلم" وعداهـا إلـى مفعوليهـا بواسـطة "أن" المؤكدة المفتوحة الهمزة وصلتها، وقـد ينصـب مفعوليـن بـدون (أن) كقـول الشاعر(١):

تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوها ∴ فبالغ بلطف فى التخيل والمكر

دري: نحو قول الشاعر:

دُرِيتَ الوفيَّ العهد يا عرو فاغتبط(٢)

و(دريت) مبنى للمجهول، والتاء مفعوله الأول نائب فاعل. والوفى مفعولـه الثانى: والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الإضافة.

والأكثر فى (درى) هذا أن يتعدى بالباء نحو: دُرِيتَ بزيد، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو: "ولا أدراكُمْ به" فضمير المخاطبين مفعوله الأول، والمجرور بالباء مفعوله الثانى.

والنوع الثانى: ما يفيد فى الخبر رجحانا، وهو خمسة:

جعل وحجا وعد وهَبْ "وزعم" نحو:

﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا﴾

وقول الشاعر(٣):

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) حيث ورد (تعلَّم) بمعنـى (اعلـم) ونصب (شفاء) مفعول أول و(قهر) مفعول ثان.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: "دريت الوفى العهد" حيث نصب "درى" مفعولين أحدهما (التـاء) التى صارت نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول، والثانى قوله (الوفى).

(٣) الشاهد فى البيت قوله: (أحجو أبا عمرو أخا) حيث جـاء المضـارع من (حجـا) ناصبـا مفعولين أحدهما (أبا عمرو) والثانى (أخا ثقة).

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ∴ حتى ألمت بنا يوما ملمات

وقول الشاعر(١):

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ∴ ولكنما المولى شريكك في العدم

وقول الشاعر(٢):

فقلت أجرنى أبا مالك ∴ وإلا فهبنى امرأ هالكا

وقول الشاعر(٣):

زعمتنى شيخاً ولست بشيخ ∴ إنما الشيخ من يدب دبيباً

والأكثر فى زعم هذا وقوعه على أن أو أن وصلتهما نحو: ﴿**زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا**﴾ وقول كثير عزة(٤):

وقد زعمت أنى تغيرت بعدها ∴ ومن ذا ياعز لا يتغير

النوع الثالث: ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان: رأى وعلم كقوله جل ثناؤه: ﴿**إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً**﴾ الأول للرجحان والثانى لليقين، وقوله تعالى: ﴿**فاعلم أنه لا إله إلا الله**﴾ وقوله: ﴿**فإن علمتموهن مؤمنات**﴾ الأولى لليقين والثانية للرجحان.

---

(١) الشاهد فى البيت الثانى قوله (فلا تعدد المولى شريكك) حيث جاء مضارع (عد) بمعنى (الظن) ناصبا المفعولين أحدهما (المولى) والثانى (شريك).

(٢) الشاهد فى البيت قوله (فهبنى امرأ) فإن (هب) بمعنى الظن ونصب مفعولين: أحدهما ياء المتكلم وثانيهما قوله (امرأ).

(٣) "الشاهد فى البيت الرابع قوله: "زعمتنى شيخا" حيث استعمل فيه (زعم) بمعنى الظن ونصب مفعولين: (ياء المتكلم) و(شيخا).

(٤) الشاهد فىالبيت الخامس قوله: (زعمت أنى تغيرت) حيث استعمل فيه (زعم) بمعنى الظن وعداه إلى مفعولين بواسطة (أن) المؤكدة وهذا هو الغالب فى تعديته.

والنوع الرابع: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة: ظـن وحسب وخال، فالرجحانَ كقول الشاعر(١):

ظننتكَ إن شبتّ لظىَ الحرب صالياً ∴ فعرّدْتَ فيمن كان عنها معردا

واليقين نحو قولـه تعـالى: ﴿يظنون أنهم ملاقو ربهم﴾، أى يتيقنـون ذلـك، والرجحان فى حسب كقول الشاعر(٢):

وكنا حسبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ∴ عشيّة لاقينا جذامَ وحميرَا

واليقين فيها نحو قول لبيد(٣):

حسبت التقى والجود خيرَ تجارة ∴ رباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا

والرجحان فى خال كقول الشاعر(٤):

إخالك ان لم تغضضِ الطرفَ ذاهوى ∴ يسومك ما لا يستطاعُ من الوجد

وقول الشاعر(٥):

ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا ∴ اشكو إليكم حموة الألم

---

(١) الشاهد فى البيت السادس: (ظننتك...صاليا) حيث استعمل (ظن) بمعنى الرجحان، ونصب مفعولين (كاف الخطاب) و(صاليا).

(٢) الشاهد فى البيت السابع: (حسبنا كل بيضاء شحمة) حيث جاء فيه (حسب) من الرجحان ونصب مفعولين: (كل بيضاء)، (شحمة).

(٣) الشاهد فى البيت الثامن: (حسبت التقى خير) حيث استعمل فيه (حسب) بمعنى (علم) ونصب مفعولين: (التقى) و(خير تجارة).

(٤) الشاهد فى البيت التاسع: (إخالك ذا هوى) استعمل المضارع وهو فعل قلبى دل على الرجحان ونصب مفعولين: (كاف الخطاب) و(ذا هوى).

(٥) الشاهد فى البيت العاشر: (خلتنى) حيث استعمل (خال) للرجحان ومفعوله الأول (ياء المتكلم) و(ضمنا) مفعوله الثانى وجملة (زلت بعدكم) اعتراضية.

تنبيهان اثنان:

الأول: ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم، وترد رأى بمعنى ذهب من الرأى، أى المذهب، وترد حجا بمعنى قصد فيتعدين، أى هذه الأفعال الأربعة إلى مفعول واحد فقط، فأولهما نحو: **﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا﴾**، أى لا تعرفون شيئا، والثاني نحو: **﴿وما هو على الغيب بظنين﴾** بالظاء، أى بمتهم، وثالثها: تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا، وذهب الشافعى إلى حرمته. ورابعها: حجوت بيت الله، أى نويته وقصدته، وترد وجد بمعنى: حزن وحقد فلا يتعديان، يقال، وجد زيد، إذا حزن أو حقد، ويختلفان فى المصدر، فمصدر وجد بمعنى حزن: وجد، ومصدر وجد بمعني: حقد: موجدة.

التنبيه الثانى من التنبيهين:

ألحق العرب رأى الحلمية بـ رأى العلمية فى التعدى لاثنين كقوله تعالى: **﴿إنى أرانى أعصر خمرا﴾** فـ"أرى" عملت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل، وثانيهما مفعول أول، وجملة (أعصر خمرا) المفعول الثانى، كقول الشاعر(١):

أراهم رُفقتى حتى إذا ما ∴ تجافى الليلُ وانخزلَ انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول، ورفقتي – بضم الراء وكسرها – مفعول ثان، والرؤيا هنا حلمية، بدليل قوله: حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل، أى: انطوى وانقطع، ورأى الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق، ومصدرها: الرؤيا نحو: "هذا تأويل رؤياى من قبل" ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية، بل قد تقع مصدراً للبصرية خلافا للحريرى وابن مالك، بدليل: **﴿وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة**

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (أراهم رفقتى) حيث أعمل (أرى) فى مفعولين: أحدهما: الضمير المتصل بها (هم) والثانى: رفقتى، و(رأى) هنا بمعنى (حلم).

﴿للناس﴾، قال ابن عباس ﵄: هى رؤيا "عين" ولكن المشهور استعمال الرؤيا فى الحلمية.

النوع الثانى من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين:

أفعال التصيير: وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى. كجعل ورد واتخذ وتخذ وصيَّرَ، ووهَبَ. قال تعالى: ﴿فجعلناه هباء منثورا﴾، وقال: ﴿لو يردونكم كفاراً حسدا﴾ وقال: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلا﴾، ﴿وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض﴾، وقال الشاعر(١):

تخِذْتُ غراز إثرهم دليلا ∴ وفرُّوا فى الحجاز ليعجزونى

وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة ودليلا مفعول ثان وإثرهم منصوب على الظرفية.

وقال رؤبة(٢):

ومسهم ما مس أصحاب الفيل ∴ فَصُيِّرُوا مثل كعصف مأكول

والواو فى (صيروا) نائب فاعل، وهى المفعول الأول، ومثل المفعول الثانى و(كعصف) مضاف إليه على زيادة الكاف وقالوا فى الدعاء: وهَبنى الله فداك، أى صيَّرنى، فياء المتكلم مفعوله الأول، وفداك مفعوله الثانى و "هب" هذا ملازم للمضى، لأنه إنما سمع فى مثل والأمثال لا يتصرف فيها.

---

(١) الشاهد فى البيت الأول قوله (تخذت غراز... دليلا) حيث استعمل فيه (تخذ) دالاً على التصيير ونصب به مفعولين: (غراز) و(دليلا).

(٢) الشاهد فى البيت الثانى قوله: (فصيروا مثل) حيث استعمل فيه (صير) بمعنى (حول) ونصب به مفعولين أولهما: واو الجماعة الذى أنابه عن الفاعل والثانى (مثل).

الإلغاء والتعليق

الإلغاء: هو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر، أو تأخره عنهما، فالمتوسط كزيد ظننت قائم، والمتأخر نحو: زيد قائم ظننت.

قال الشاعر(١):

أَبا لأراجيز يابنَ اللؤم تُوعِدُني ∴ وفى الأراجيز خلتُ اللؤم والخورُ

فوسط (خلت) بين المبتدأ المتأخر والخبر المقدم وإلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من إعماله لضعفه بالتأخر ومثاله قول الشاعر(٢):

هما سيدانا يزعمانِ وإنما ∴ يسوداننا إن أيسرت غنماهما

والعامل المتوسط بالعكس: فالإعمال فيه أقوى من إهماله، لأن العامل اللفظى أقوى من الابتداء.

وقيل: هما، أى الإلغاء والإعمال فى المتوسط بين المفعولين سواء، لأن ضعف العامل بالوسط سوّغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح.

التعليق: إبطال العمل لفظا لا محلاً لمجئ ماله صدر الكلام بعده.

سر تسميته بذلك: وسمى تعليقا، لأنه إبطال فى اللفظ مع تعلق العامل فى المحل، وتقدير إعماله.

---

(١) الشاهد قوله: (وفى الأراجيز خلت اللؤم) حيث توسط (خال) مع فاعله بين المبتدأ الذى هو قوله (اللؤم) والخبر الذى هو قوله (وفى الأراجيز) فلما توسط الفعل ألغى عن العمل فيهما.

(٢) الشاهد فى البيت الرابع قوله (هما سيدانا يزعمان) حيث أخر الفعل (يزعم) عن مفعوليه فرفعهما بالابتداء والخبر (هما) و(سيدان).

والمانع من إعماله: اعتراض ماله صدر الكلام وهو:

١- لام الابتداء: نحو: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق﴾ فـ(من) مبتدأ وهو موصول اسمي وجملة (اشتراه) صلة (من) وعائدها فاعل (اشتراه) المستتر فيه و(ما) نافية و(له) و(فى) متعلقان بالاستقرار خبر (خلاق) و(من) زائدة، وجملة (ماله فى الآخرة من خلاق) خبر (من) والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة (من وخبره) فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء، لأن لها الصدر، فلا يتخطاها عامل.

٢- لام القسم: كقوله(١):

ولقد علمت لتأتينَّ منيتى ∴ إن المنايا لا تطيش سهامها

فاللام فى (لتأتين) لام القسم، وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه فى محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط.

٣- (ما) النافية نحو: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ فـ(ما) نافية و(هؤلاء) مبتدأ و(ينطقون) خبره والجملة الاسمية فى موضع نصب بـ(علمت) وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بـ(ما) النافية.

٤،٥-(لا) و(إن) النافيتان الواقعتان فى جواب (قسم ملفوظ به) أى بالقسم، أو قسم مقدر بالقسم الملفوظ به نحو: علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو، وعلمت والله إنّ زيدٌ لقائم، والقسم المقدر نحو: علمت لا زيدٌ فى الدار ولا عمرٌو، وعلمت إنّ زيد قائم.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (علمت لتأتين منيتى) حيث وقع الفعل (علمت) قبل لام القسم فعلق عن العمل فى لفظ الجملة لا المحل، فلو عطف عليها لعطف بالنصب.

٦- الاستفهام وله صورتان:

إحداهما: أن يعترض حرف استفهام بين العامل والجملة بعده نحو: **﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾** فـ(قريب) مبتدأ و(أم بعيد) معطوف عليه و(ما) موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ أو فاعل سد مسد الخبر أو (قريب) خبر مقدم و(ما) مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب بأدرى المعلق بالهمزة.

الثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كأيّ نحو: **﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾** فأي اسم استفهام مبتدأ و(أحصى) خبره، وهو فعل ماض، وقيل: اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد، وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها (نعلم)، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله (أو فضلة) نحو: **﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون﴾**، فأيَّ منقلب مفعول مطلق منصوب بـ(ينقلبون) مقدم من تأخير، والأصل: ينقلبون أيَّ انقلاب، وليست (أي) مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة (ينقلبون) معلق عنها العامل فهي في محل نصب.

لا يدخل الإلغاء ولا التعليق:

١- أفعال التصيير لقوتها.

٢- ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه، وهو اثنان: هبْ وتعلَّمْ، فإنهما يلزمان الأمر، وماعداهما من أفعال الباب متصرف إلا (وهَبَ) كما مر.

ويدخل الإلغاء والتعليق سائر ما تصرف من هذه الأفعال، تقول في المضارع: أظنُّ زيداً قائما، وفي اسم الفاعل: أنا ظانٌّ زيدا قائما، وفي الإلغاء: زيدٌ أظنُّ قائمٌ، وزيد أنا ظانٌّ قائمٌ، وزيد قائمٌ أنا ظانٌّ، وفي التعليق: "أظنُّ ما زيدٌ قائمٌ، وأنا ظانٌّ ما زيدٌ قائمٌ".

الفرق بين الإلغاء والتعليق:

يفترق الإلغاء والتعليق في أمرين:

أولهما: العامل الملغى لا عمل له مطلقا، لا في اللفظ ولا في المحل.

والعامل المعلق، لا عمل له في اللفظ، وله عمل في المحل ففي قولك: علمت لزيد قائم يجوز أن تعطف عليه بالنصب على المحل تقول: وعمراً جالساً، ومن العطف على المحل قول الشاعر(١):

وما كنت أدرِى قبل عزّةَ ما البكا

ولا موجعاتِ القلبِ حتى تَوَلَّتَ

فنصب (موجعاتِ) عطفا على محل (ما البكا).

الثاني: أن تعليق العامل عن العمل في لفظ المفعولين في اللفظ لا في المحل واجب، بمعنى أنه إذا وجد أحد المعلقات للفعل فيجب إبطال العمل في اللفظ بخلاف الإلغاء، فإنه إذا تأخر العامل عن المفعولين أو توسط بينهما فأنت بالخيار في الإعمال أو الإلغاء ولا مانع من الإعمال مع التوسط أو التأخر، فيجوز أن تقول: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ ظننتُ ويجوز أن تقول: زيدًا ظننت قائماً، وزيداً قائمًا ظننتُ. ولقد جوز الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين إلغاء العامل عن العمل في المفعولين مع تقدم الفعل عليهما مستدلين بقول الشاعر(٢):

أنى رأيتُ مِلاكُ الشيمة الأدبُ

---

(١) الشاهد في البيت الأول قوله: (أدرى ما البكى ولا موجعات) حيث علق الفعل (أدرى) عن العمل في قوله (ما البكى) لوجود الاستفهام وهو (ما) وصار (ما) اسم استفهام مبتدأ و(البكى) خبره ولكنه عطف على محلهما بالنصب (موجعاتِ) فدل على ان التعليق في اللفظ لا المحل.

(٢) الشاهد في البيت قوله: (أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب) حيث استدل به الأخفش والكوفيون على جواز إلغاء عمل العامل مع تقدمه على مفعوليه: (ملاك) و(الأدب).

وقول الشاعر: وما إخال لدينا منك تنويـل[١]

وقد ضعف البصريون ما استدلو به.

وأجيب على استدلالهم بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل: (لملاك) و(للدنيا) ثم حذفت اللام وبقى التعليق.

ثانيها: أن يكون من الإلغاء، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل فى الكلام مقتض ايضا. نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا سبق بأنى وبما النافية، ونظيره: "متى ظننت زيدا قائما" فيجوز فيه الإلغاء.

ثالثها: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: "وجدته" و"إخاله" كما حذف فى قولهم: "إن بك زيد مأخوذ".

إجراء القول مجرى الظن

١- تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب، وكذا الاسمية عند بعضهم، فلا يعمل القول فى جزءيها.

٢- قبيلة "سليم" تعمل القول عمل الظن فى جزءى الجملة بلا شروط، فعندهم يروى قوله[٢]:

تقول: هزيز الريح مرت بأثاب

---

(١) الشاهد فى البيت الثالث قوله: (وما إخال لدينا منك تنويل) حيث استشهد به على جواز إلغاء عمل العامل مع تقدمه (إخال) و(لدينا) ظرف خبر مقدم و(تنويل) مبتدأ مؤخر على قول من ألغى.

(٢) الشاهد فى البيت الأول: تقول هزيز الرمح مرت بأثاب، حيث اعملت سليم القول عمل الظن ونصبت بها المفعولين (هزيز) وجملة (مرت بأثاب).

بنصب (هزير) مفعول أول وجملة (مرت بأثاب) مفعول ثان.

وقول الشاعر[1]:

إذا قلت أنى آئب أهل بلدة ∴ وضعت بها عنه الولية بالهجر

بفتح همزة (أن) وهذا دليل على أن القول ليس على لفظه.

وغير سليم يعملونها عمل الظن بشروط:

الأول: كونه فعلا مضارعا، وسوى به "السيرافى" قلت فى الخطاب بتاء الفاعل، وسوى به الكوفى "قل" أمر للمخاطب فى إعمال ذلك عمل المضارع.

الشرط الثانى: إسناد المضارع للمخاطب، أى بتاء الخطاب (تقول).

الشرط الثالث: كون المضارع زمنه الحال قال بذلك ابن مالك ورد على اشتراطه الحال بقول الشاعر:

فمتى تقول الدار تجمعنا ∴ أما الرحيل فدون بعد غد

قال أبو حيان: "وفيه رد على من اشترط الحال، لأنه لم يستفهم عن ظنه فى الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، بل استفهمه عن وقوع ظنه فى الحال. وهذا مبنى على أن (متى) ظرف لتقول. قال ابن هشام: "والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول.

الشرط الرابع: كونه بعد استفهام بحرف أو باسم، سمع الكسائى: "أتقول للعميان عقلا؟ وقال الشاعر: علام تقوم الرمح يثقل كاهلى.

---

(١) الشاهد فى البيت الثانى: إعمال سليم القول عمل الظن مطلقا فقلت هنا ماض ونصب مفعولين والدليل فتح همزة (أن) ولو كان القول على حقيقته لكسرت همزة (إن).

الشرط الخامس: قال به سيبويه والأخفش: وهو: كونهما متصلين، فلو فصلت بين القول والاستفهام كان ذلك على الحكاية وليس على إعمال القول عمل الظن نحو: أأنت تقول؟

الشرط السادس: قال به السهيلي: وهو: أن لا يتعدى باللام نحو: تقول لَزيدٌ عمرو منطلق.

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو قوله تعالى: **﴿أم تقولون إن ابراهيم...﴾** الآية في قراءه الخطاب.

باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي أعلم وأرى اللذان كان أصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديين لاثنين، وإنما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع، وأما بقية أخواتها، وهي: ظننت وأخواتها، فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً، لأنه لم ينقل عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة وأجازه قوم منهم طردا للباب قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني. وما ضمن معناهما من (نبّأ) و(أنبأ) و(خبّر) و(أخبر) و(حدث) نحو: **﴿كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم﴾** **﴿إذ يريكم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم﴾**.

الفـــاعل

الفاعل لغة : من أوجد الفعل .

واصطلاحاً : اسم صريح أو مؤول بالصريح : أسند إليه فعل أو شبهه عليه أصلى الصيغة واقع منه أو قائم به .

فالاسم الصريح يشمل الاسم الظاهرى نحو : **﴿ فتبارك الله أحسن الخالقين ﴾** ويشمل الضمير نحو : تباركت ربنا وتعاليت ،فالتاء في (تباركت) و (تعـــاليت) فاعل وهى ضمير بارز .

والمؤول بالصريح نحو قوله تعالى : **﴿ أو لم يكفهم أنّا أنزلنا ﴾** فـــالمصدر المؤول من (أن) ومعموليها فى محل رفع فاعل (يكفى) وهو مـــؤول بمصـــدر صريح تقديره : إنزالنا ، وقول الشاعر[1] :

يسُـرّ المـرءَ مـا ذهـبَ الليـالى ∴ وكـان ذهابـهن لـه ذهابـا

فالمصدر المؤول من (ما) المصدرية والفعل فى محل رفـع فـاعل للفعـل وتقدير الكلام يسرُّ المرءَ ذهَابُ الليالى .

مسند إليه فعل كالأمثلة السابقة ، وهذا الفعل يشمل المتصرف والجامد ، ومثال الجامد : نعم الفتى خالد وبئس الشراب .

والذى يشبه الفعل كاسم الفاعل نحو قوله تعالى : **﴿ يخرج من بطونها شراب مختلفٌ ألوانه ﴾** ، و (مختلف) اسم فاعل وصف يعمل عمل الفعل ، رفع (ألوانه) على الفاعليّة ، وكاسم الفعل نحو قوله تعـــالى : **﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾** ، وكالمصدر نحو قولك : أعجبنى ضربُ عليٌّ ابنه تأديبا ، والصفة المشبهـــة نحـــو : محمدٌ كريمٌ أبوهُ ، وأمثلة المبالغة نحو : أمعطاءُ عليٌّ الصدقةَ ، والظـرف والجـار والمجرور عند من يعملها نحو : أعندك عليٌّ ، وقوله تعـــالى : **﴿ أفى الله شكٌّ ﴾** واسم التفضيل نحو : ما رأيت رجلاً أحبَ إليه البذلُ منك .

---

(١) الشاهد : وقوع المصدر المؤول من ما والفعل (ما ذهب) فاعلا للفعل (يسر) .

مقدم عليه يخرج نحو : زيد قام ، فزيد ليس فاعلا للفعل بعده وإنما فاعله الضمير المستتر العائد على زيد .

أصلي الصيغة يخرج نحو : ووضع الكتاب ، فإن الفعل (وضع) صيغة فرعية للبناء للمجهول وليست أصلية ، وما بعدها يعرب نائبا عن الفاعل ، واقع منه كالأمثلة السابقة ، أو قائم به نحو : مات زيد .

أحكام الفاعل

للفاعل سبعة أحكام :

أحدها : الرفع ، لأنه عمدة ؛ إذ لا يستغنى الكلام عنه ، ورافعه ما أسند إليه من فعل أو شبهه .

أ - وقد يجر بإضافة المصدر إليه نحو قوله تعالى : ﴿ **ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض** ﴾ .

ب - أو إضافة اسم المصدر نحو قوله ﷺ : " **من قبلة الرجل امرأته الوضوء** " .

جـ - أو يجر بمن أو الباء الزائدتين نحو قوله تعالى : ﴿ **ما جاءنا من بشير** ﴾ وقوله : ﴿ **وكفى بالله شهيدا** ﴾ .

ثانيها : وقوعه بعد عامله من فعل أو شبهه ، فإن وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ، ويعرب الاسم المتقدم مبتدأ والجملة بعده خبر ، وقد يعرب الاسم المقدم فاعلا لفعل محذوف دل عليه المذكور بعد كما في قوله تعالى : ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله** ﴾ ، فـ (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعد ، والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، لأن أداة الشرط لا تدخل على الاسم ، وإنما هي مختصة بالدخول على الأفعال ، وما ذكر من تقديم الفعل على الفاعل وجوبا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون تقديم الفعل على الفاعل تمسكا بقول الزباء :

مـــا للجمــــال مشيـــها وئيـــدا ∴ أجنـــدلا يحملـــن أم حديـــدا[1]

حيث قالوا : إن (مشيها) روى مرفوعا ، ولا جائز أن يكـون مبتـدأ ؛ إذ لا خبر له فى اللفظ إلا (وئيدا) وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلا بـــ (وئيدا) مقدما عليه ، فقد تقدم الفاعل على المسند ، وهو المدعى .

ورد البصريون قول الكوفيين بأن :

١ - (مشيها) مبتدأ حذف خبره ، لسد الحال مســدها ، أى يظــهر وئيـــدا ، كقولهم : حكمك مسمطا .

٢ - أو (مشيها) بدل من ضمير الظرف المنتقل إليه بعد حذف الاســتقرار ؛ وذلك أن (ما) استفهامية فى محل رفع على الابتداء و (للجمال) خبره ، وهو جار ومجرور ؛ وفيه ضمير مستتر مرفوع عائد على (ما) .

ثالثها : أنه عمدة لابد من وجـوده ، لأن المسند حكم ولابد لوجـود ما يحكم عليه به :

أ - فإن ظهر فى اللفظ ، بأن نطق به ســواء كان اسما ظـــاهرا أو ضمـــيرا بارزا نحو : قام زيد ، والزيدان قاما فذاك .

ب - وقد يكون ضـــميرا مستترا راجعا إما إلى مذكور متقدم علـــى المســند كزيد قام ، أو راجع لما دل عليه الفعل كقوله ﷺ : **" لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمـــر حين يشربها وهو مؤمن "** ، ففى (يشرب) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الـــدال عليه (يشرب) ؛ لأن (يشرب) يستلزم شاربا ، وحسن ذلك تقدم نظيره ؛ وهو : لا يزنى الزانى .

جـ - وقد يكون راجعا لما دل عليه الكلام ، نحو قولـــه تعـــالى : ﴿ **كلا إذا**

---

(١) الشاهد فى البيت عند الكوفيين : رفع (مشيها) بـــ (وئيدا) وهو صفة مشبهة يعمـــل عمـــل الفاعل ، وقد تقدم الفاعل على العامل حيث لم يعرب مبتدأ عندهم ، لأنه لا خبر له فى اللفـــظ إلا (وئيدا) وهو منصوب .

بلغت التراقى ﴾ ؛ ففى (بلغت) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى (الروح) الدال عليه سياق الكلام ؛ أى : إذا بلغت هى ، أى الروح .

رابعها : أنه يصح حذف فعله جوازا أو وجوبا ، وذلك :

أ – إن أجيب به نفى كقولك : بلى زيد ، لمن قال : ما قام أحد ، فـ (زيد) فاعل فعل محذوف دل عليه الفعل الذى دخل عليه النفى ، أى : بلى قام زيد ، ليطابق الجواب مدخول النفى فى الجملة الفعلية ونحو قول الشاعر [1] :

تجلدت حتى قيل : لم يعر قلبه ∴ من الوجد شيء قلت: بل أعظم الوجد

ب – أو أجيب به استفهام محقق ملفوظ به نحو : نعم زيد ، جوابا لمن قال لك: هل جاءك أحد ؟ فـ (زيد) فاعل فعل محذوف دل عليه الفعل فى الجملة الاستفهامية ، والتقدير : جاء زيد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله** ﴾ فلفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف دل عليه الفعل (خلق) مدخول الاستفهام (من خلقهم) ، والتقدير : خلقنا الله ، أو أجيب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبنى للمفعول كقراءة الشامى وأبى بكر " يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال " ، فـ (يسبح) مضارع مبنى للمفعول و (له) نائب الفاعل ، و (رجال) فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه لما قيل : يسبح له فيها بالغدو والآصال ، قيل : من يسبحه ؟ فقيل : يسبحه رجال ، ثم حذف الفعل ؛ لإشعار (يسبح) المبنى للمفعول به .

جـ – أو استلزمه فعل مذكور قبله ، وذلك كقول الشاعر :

---

(١) الشاهد : حذف الفعل الرافع للفاعل فى قوله : بل أعظم الوجد ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد والذى سوغ الحذف دلالة الفعل الموجود فى الجملة المنفية قبله (لم يعر قلبه شيء) .

غداة أحلت لابن أصرم طعنة ∴ حصين عبيطات السدائف والخمر[1]

فإن (الخمر) فاعل لفعل محذوف تقديره (وحلت) ؛ فإن (أحلت) المزيد يستلزم (حلت) المجرد .

د – أو فسره ما بعده من فعل رافع لضمير نحو قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ﴾ فإن (أحد) فاعل لفعل محذوف وجوبا دل عليه الفعل المؤخر ، ولا يجوز أن يكون فاعلا للفعل بعده ، ولا أن يكون (أحد) مبتدأ ، لأن أداة الشرط مختصة بالدخول على الأفعال ، ولا يجوز ذكر الفعل ، لوجود ما يفسره ، لعدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر .

خامسها : وجوب إفراد عامله ، فلا تلحقه علامة تثنية ولا جمع إذا كان فاعل الفعل مثنى أو مجموعا ، فتقول : قام أخوك ، وقام أخواك ، وقام إخوتك ، وقام الزيدان ، وقام الزيدون ، لأنه لو قيل : قاما وقاموا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله الجملة الفعلية من الفعل والفاعل خبر مقدم ، فالتزم التوحيد دفعا لهذا الإيهام ولغة التوحيد هى اللغة الفصحى ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : **﴿ قال رجلان ﴾ ، ﴿ وقال الظالمون ﴾ ، ﴿ وقال نسوة ﴾ .**

وحكى البصريون عن (طيىء) كما حكى عن (أزدشنوءة) نحو : ضربونى قومك ، وضربانى أخواك ، وفى حديث ورقة بن نوفل : " أو مخرجى هم " قاله ﷺ لما قال ورقة له : " وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك " ، والأصل : أو مخرجوى هم ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) الشاهد فى البيت قوله : (الخمر) بالرفع ؛ فإنه فاعل لفعل محذوف دل عليه وفسره وجوده فى الشطر الأول ، لأن الطعنة أحلت له الطعام ، كما أحلت (الخمر) ولكنه لا يجوز أن تعطف على الجملة السابقة ، لأن القافية بالضم ، فيقدر فعل من لفظ الفعل السابق يقع ما بعده اسم مرفوع ، وهو (حلت) .

يلومونني فـــي اشــتراء النخيــــــ ∴ ــــل أهلـــى فكلـــهم ألـــوم[١]

وقوله :

ألفيتـــا عينـــاك عنـــد القفـــا ∴ أولـــى فـأولى لـــك ذا واقيـــــة[٢]

وقوله :

نتـــج الربيــــع محاســــنا ∴ ألقحنـــها غـــر الســـحائب[٣]

فجمع الفعل مع أنه مسند إلى الظاهر ، وكذلك ثناه مع أنه مسند إلى الظـاهر ، وكذلك ألحقه نون النسوة .

والصحيح عند سيبويه ومتابعيه أن : الألف والواو والنون فيما سمع أحـرف ، وأن " طيئا " و " أزدشنوءة " دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا وتأنيثا ، كما دلـت تاء التأنيث فى الفعل على أن الفاعل مؤنث ، وهناك تخريجات أخرى فقد قيل :

١ - إن هذه الأحرف ضمائر تعرب فاعلا ، والجملة الفعليـة خـبر مقـدم ، والاسم الظاهر المؤخر يعرب مبتدأ .

٢ - أو أنها ضمائر يعرب كل منها فاعلا - أيضا - وما بعدها (الظـاهر) يعرب بدل كل من كل من الضمير قبله .

سادسها : تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثا ، وهذا التأنيث قد يكون واجبا وقـد يكون جائزا :

---

(١) الشاهد فى البيت : وقوع (أهلى) فاعل للفعل (يلوم) ومع ذلك أتى بعلامة الجمع (الواو) مع إسناده للظاهر ، وقد رد البصريون قولهم ، ولهم فى ذلك تخريجات ذكرناها .

(٢) الشاهد فى البيت قوله : (ألفيتا عيناك) فقد ألحق الفعل علامة التثنية مع إسناد الفعـل لنـائب الفاعل ، وهو اسم ظاهر ، ومعلوم أن حكم النائب حكم الفاعل فى الأحكام المذكورة .

(٣) الشاهد فى البيت قوله : (ألقحنها غر السحائب) ، فـ (غر) جمع (غراء) مؤنـث (أغـر) بمعنى : أبيض ، فاعل (ألقح) وألحق الفعل علامة جمع المؤنث ، وهى نون النسوة ، وذلك على لغة قوم ، وكما قلنا إن لهذه الألفاظ تخريجات ذكرها البصريون .

وجوب تأنيث الفعل

يجب تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل ، وذلك بإلحاق آخره تاء التأنيث الساكنة إذا كان فعلا ماضيا ، وبتاء المضارعة المتحركة فى أوله إذا كان الفعل مضارعا ، وهذا الوجوب فى موضعين :

الموضع الأول : أن يكون الفاعل ضميرا متصلا عائدا على مؤنث سابق ، يستوى فى ذلك المؤنث الحقيقى ، والمؤنث المجازى ، نحو : هند قامت أو تقوم ، والشمس طلعت أو تطلع ، ويجوز ترك التأنيث فى الشعر إن كان المؤنث مجازيا نحو قول الشاعر (١) :

فلا مزنة ودقت ودقها ∴ ولا أرض أبقل إبقالها

وكان القياس (أبقلت) ، ولكن هذا خاص بالشعر ، فلا يقاس عليه .

الموضع الثانى : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث متصلا بالفعل نحو قوله تعالى : ﴿ **إذ قالت امرأة عمران** ﴾ ، وشذ قولهم : قال فلانة ، حكاها سيبويه عن بعض العرب ، وهو ردىء لا ينقاس ، أما قولهم : (نعم المرأة) فى المدح و (بئس المرأة) فى الذم ، وأجيز ذلك فى الفصيح - بترك التاء - لأن المراد فيهما : الجنس ، وهو مؤنث مجازى كما سيأتى ، ولذلك جاز ترك التاء .

جواز تأنيث الفعل وتذكيره

يجوز ذكر التاء وتركها مع الفاعل المؤنث فى مسألتين :

الأولى : إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ، ولكنه فصل من الفعل بفاصل غير (إلا) وذلك كقولهم : حضرت القاضى امرأة ، فيجوز أن يقال : حضر ، وذلك للفصل بين الفاعل والفعل بالمفعول ، وإنما لم يجب التأنيث ، لبعد الفاعل عن الفعل ، فصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، وكقول الشاعر :

---

(١) الشاهد فى البيت قوله : (أبقل) بترك التاء مع كون الفاعل ضميرا مستترا ، وقيل : إن ذلك خاص بالشعر فقط ، إذا كان المؤنث مجازيا تركت التاء للضرورة الشعرية .

لقد ولد الأخيطل أم سوء ∴ على باب استها صلب وشام[1]

فإذا فصل بين الفعل والفاعل بـ (إلا) يجب ترك التأنيث ، لأن الفاعل الحقيقى فى الاستثناء المفرغ فى مثل : ما قام إلا هند ، ليس المذكور بعد (إلا) ، وإنما هو مقدر ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، فتقدير الكلام : ما قام أحد إلا هند ولا يجوز التأنيث إلا فى الشعر خاصة ، ومن ذلك قول الشاعر[2] :

ما برئت من ريبة وذم ∴ فى حربنا إلا بنات العم

الثانية : إذا كان الفاعل مجازى التأنيث نحو : طلع الشمس ومثله قوله تعالى : ﴿ **وجمع الشمس والقمر** ﴾ ، لأن نائب الفاعل كالفاعل .

ويدخل تحت مجازى التأنيث الأسماء الآتية :

اسم الجنس كشجر ، واسم الجمع كقوم ونسوة ، والجمع المكسر كأعراب وهنود ؛ لأنهن فى معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازى ، فلذلك جاز التأنيث فى قول الله تعالى : ﴿ **كذبت قبلهم قوم نوح** ﴾ فى اسم الجمع (قوم) ، وفى جمع التكسير (أعراب) : " قالت الأعراب " ، وفى اسم الجنس (الشجر) نحو : أورقت الشجر ، وجاز ترك التاء فيهن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وكذب به قومك** ﴾ ، وقوله : ﴿ **وقال نسوة** ﴾ ، وقولك : جاء الرجال وجاء النساء ، أما جمع التصحيح ، فإن سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوجبت التذكير فى الفعل مع جمع المذكر السالم ، وتأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث ، هذا هو القياس وعليه جمهور البصريين.

وأجاز الكوفيون مخالفة هذا الأصل ، فأجازوا التأنيث مع الفاعل المذكر ، والتذكير مع الفاعل المؤنث محتجين بقوله تعالى : ﴿ **إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل** ﴾ وقوله : ﴿ **إذا جاءك المؤمنات** ﴾ وقول الشاعر :

---

(١) الشاهد فى البيت : (ولد الأخيطل أم سوء) حيث تركت تاء التأنيث مع أن الفاعل مؤنث وجاز ذلك للفصل بينهما بالمفعول (الأخيطل) .

(٢) الشاهد فى البيت : (ما برئت ...... إلا بنات) حيث أنث الفعل مع فصله من الفاعل بـ إلا ، وإنما جاز ذلك فى الشعر خاصة .

فبكـى بنـاتى شجوهـن وزوجتـى ∴ والظـاعنون إلـى ثـم تصدعـوا[١]

فقد أنث الفعل مع جمع تصحيح لمذكر ، وترك التأنيث مع جمـع التصحيـح لمؤنث ، وهذا دليل على عدم الوجوب .

وأجيب عن ذلك بما يأتى :

١ - إن (البنين) فى قوله : (بنو إسرائيل) و (البنات) فى قوله : (بناتى) لم يسلم فيها لفظ الواحـد ؛ إذ الأصل : (بنو) فى المفرد ، فحذفت اللام (الواو) ، وزيد عليه : الواو والنون ، فى جمع المذكـر ، والألف والتاء فى جمع المؤنث ، فلما لم يسلم فيه بناء الواحـد عومـل معاملـة جمـع التكسير .

٢ - إن ترك التأنيث فى (جاءك المؤمنات) للفصـل بـالمفعول ؛ (كـاف الخطاب) ؛ أو لأن الأصل : النساء المؤمنات ، و (النساء) اسم جمع ، فحذف الموصوف ، وخلفته الصـفة فعوملت معاملته ، أو لأن (ال) فى (المؤمنات) اسم موصول مقدرة باللاتى ، وهى اسم جمع .

سابعها : أن يتصل الفاعل بفعله ؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه ، ثـم يجـىء المفعول بعدهما ؛ هذا هو الأصـل ، وقد يخالف ذلك ، فقد يتقدم المفعـول علـى الفاعل ، وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل ، وذلك الورود : تقدم الفاعل علـى المفعول - الأصل - ، وتوسط المفعول بين الفعل والفاعل ، وتقدم المفعـول علـى الفعل والفاعل معا ، قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا ، وذلك كما يلى :

تقديم الفاعل على المفعول جوازا

الأصل فى الفاعل أن يتقدم الفاعل على المفعول ، وذلك جائز إذا لم يكن هناك موجبٌ لوجوب التقديم أو وجوب التأخير ومنه قوله تعالى : ﴿ **وورث سليمان داود** ﴾

---

(١) الشاهد فى البيت : ترك التأنيث فى الفعل (بكى) مع الفاعل (بناتى) مع كونه جمعا لمؤنـث ؛ واستدل بذلك الكوفيون على جواز ترك التأنيث مع جمع التصحيح لمؤنث ، ورده البصريون كمـا ذكر من قبل .

تقديم الفاعل على المفعول وجوبا

يجب تقديم الفاعل على المفعول فى :

١ - أن يخشى لبس الفاعل بالمفعول ، فلا توجد قرينة تميز الفاعل من المفعول نحو : ضرب موسى عيسى ، فكل منهما يعرب بحركات مقدرة على آخر الألف المقصورة فى كل منهما ، فلا يعرف الفاعل من المفعول إلا بالترتيب الأصلى فى الجملة ، بأن يأتى الفاعل أولا والمفعول ثانيا ، وكذلك في نحو : ضرب أخى صديقى فى المضاف لياء المتكلم .

فإن وجدت قرينة تميز الفاعل من المفعول نحو : أرضعت الصغرى الكبرى ، فإن المعنى وسياق الكلام يدل على أن (الكبرى) هى الفاعل و (الصغرى) هى المفعول ، ولذا تقدم فى المثال جوازا ، ومن ذلك قولك : أكلت الكمثرى ليلى ، فإنه يستحيل أن تكون (الكمثرى) آكلة وليلى مأكولة ، أو كانت هناك قرينة لفظية نحو قولك : ضربت عيسى ليلى ، فإن وجود التاء فى الفعل مع وجود أحد المعربين بعلامات تقديرية مذكرا والآخر مؤنثا ، يدل على أن المؤنث هو الفاعل تأخر أو تقدم .

٢ - أن يكون المفعول محصورا بإنما نحو : إنما ضرب زيد عمرا ، وذلك لأن المحصور بإنما هو المؤخر دائما ، فلو أخر الفاعل لاعتقد أن الفاعل هو المحصور ، وذلك باتفاق الجميع .

٣ - أن يقع الفاعل ضميرا متصلا والمفعول - أيضا - ضميرا متصلا ، ولا حصر فى أحدهما نحو قوله تعالى : ﴿ **أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين** ﴾ .

توسط المفعول بين الفعل والفاعل

تقدم المفعول على الفاعل جوازا

يجوز تقديم المفعول على الفاعل ، إذا وجدت قرينة تميز الفاعل عن المفعول ، ولا يوجد ما يوجب تأخير المفعول نحو قوله تعالى : ﴿ **ولقد جاء آل فرعون النذر** ﴾

وكقولك : خاف ربه عمر ، فـ (عمر) فاعل و (ربه) مفعول ، ومنه قول جرير :

جاء الخلافة أو كانت له قدرا ∴ كما أتى ربه موسى على قدر [1]

فـ (موسى) فاعل و (ربه) مفعول ، توسط بين الفعل وفاعله وجاز تقديمه ولا يضر اتصال المفعول بضمير الفاعل وذلك لتقدم الفاعل رتبة ، ويجوز أن تقول : أتى موسى ربه ، وهو الأصل .

تقدم المفعول على الفاعل وجوبا

يجب تقديم المفعول على الفاعل وذلك فيما يأتى :

١ - أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى : **﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه ﴾** ، فـ (إبراهيم) مفعول مقدم و (رب) فاعل مؤخر وجوبا ، وذلك لاتصال الفاعل (رب) بضمير المفعول (إبراهيم) فوجب تقديم المفعول ، لأنه لو تأخر ، فقيل : وإذ ابتلى ربه إبراهيم ، لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ، ومثله قوله تعالى : **﴿ يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ﴾** .

٢ - إذا حصر الفاعل بـ (إنما) نحو قوله تعالى : **﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾** ، فالعلماء محصور فيهم خشية الله ، فوجب تأخير الفاعل فإن المعنى : ما يخشى الله من عباده إلا العلماء ، وذلك باتفاق العلماء ، واختلف فى المحصور بإلا فأجاز الكسائى وحده جواز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، واحتج الكسائى بقول الشاعر [2] :

ما عاب إلا لئيم فعل ذى كرم ∴ ولا جفا قط إلا جبأ بطلا

٣ - أن يكون الفاعل ظاهرا المفعول به ضميرا نحو قوله تعالى : **﴿ ولم يمسسنى بشر ﴾** ، ونحو : **﴿ فلما جاءهم بأسنا ﴾** .

---

(١) الشاهد فى البيت : جواز تقديم المفعول (ربه) على الفاعل (موسى) وذلك لعدم وجود ما يمنع ذلك .

(٢) الشاهد : تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) : (إلا لئيم) (ولا جفا ... إلا جبأ) واستدل به الكسائى على جواز ذلك مخالفا الجمهور .

تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا

نحو قوله تعالى : ﴿ **فريقا كذبتم وفريقا تقتلون** ﴾ ، فـ (فريقا) فيهما مفعول مقدم للفعل الذى بعده .

تقديم المفعول على الفعل والفاعل وجوبا

يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معا وجوبا فى :

الأولى : أن يكون المفعول مما له صدر الكلام ، كأن يكون اسم استفهام نحو قوله تعالى : ﴿ **فأى آيات الله ينكرون** ﴾ ، أو اسم شرط نحو قوله تعالى : ﴿ **أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى** ﴾ ، فـ (أى) فى الآيتين : لها صدر الكلام ، فالأولى استفهامية وقعت مفعولا به ، والأصل : " تنكرون أى آيات الله تنكرون " والثانية شرطية : فـ (أى) فيها اسم شرط مقدم لـ (تدعوا) و (ما) صلة و (تدعو) مجزوم بـ (أيا) .

الثانية : أن يقع عامل المفعول به بعد الفاء الجزائية فى جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة ، وليس لهذا العامل منصوب غير المفعول المقدم ، مثال (أما) المقدرة نحو قوله تعالى : ﴿ **وربك فكبر** ﴾ ، ومثال (أما) الظاهرة نحو قوله تعالى : ﴿ **فأما اليتيم فلا تقهر** ﴾ ؛ وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلى الفاء (أما) الملفوظة أو المقدرة ، ففصل بينهما بالمفعول .

فإن قيل : ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، فكيف يعمل هنا ؟

فالجواب : أن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، إذا كان المفعول قبلها حقيقة ، أى فى موضعه الأصلى ، وهنا المفعول ليس فى موضعه الأصلى ، لأنه مقدم من تأخير .

الثالثة : يجب التقديم - أيضا - إذا كان المفعول ضميرا منفصلا ولو تأخر لاتصل ، فيضيع الغرض من التقديم ، وهو إفادة القصر نحو : (إياك نعبد) ، فإنه لو تأخر لأمكن أن يشركه فيه غيره ، فلو قيل : (نعبدك) لأمكن أن يشرك معه فى العبودية غيره ، أما إذا تقدم انحصرت العبادة ، وخص بها الله وحده دون سواه .

نائب الفاعل

تعريفه : اسم مرفوع تقدمه فعل مبنى للمجهول ، أو شبهه أقيم مقام الفاعل بعد حذفه .

ويأخذ حكم الفاعل فى أحكام الفاعل السابقة (السبعة) .

أغراض حذف الفاعل :

قد يحذف الفاعل لأغراض لفظية ، أو لأغراض معنوية .

الأغراض اللفظية :

١ - المحافظة على الوزن فى النظم نحو قول الشاعر[1] :

علقتــها عرضــا وعلقــت رجـــلا ∴ غيرى وعلق أخــرى ذلــك الرجــل

فبنيت الأفعال الثلاثة للمفعول ، وذلك لتصحيح النظم والمحافظة على الوزن ، لأنه لو بناها للمعلوم وجاء بالفاعل وهو لفظ الجلالة لاختل الوزن .

٢ - المحافظة على السجع نحو : من طابت سريرته حمدت سيرته ، فلو قيل : حمد الناس سيرته لاختل السجع .

٣ - قصد الإيجاز والاختصار ومنه قولــه تعــالى : ﴿ **وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به** ﴾ .

الأغراض المعنوية : متعددة منها :

١ - العلم بالفاعل ، وذلك لشيوعه نحو قوله تعالى : ﴿ **وخلق الإنسان ضعيفا** ﴾ فمعلوم أن الله هو الخالق .

٢ - الجهل به ، نحو قولك : سرق المتاع .

٣ - الخوف من الفاعل نحو قولك : قتل فلان ، وأنت تعلم الفــاعل ، ولكــن الخشية من انتقامه منع من ذكره .

---

(١) الشاهد فى البيت : (علقت وعلقت وعلق) بنى الأفعال للمجهول وأسندها للمفعول بعد حذف الفاعل ، وذلك محافظة منه على تصحيح النظم وعدم اختلال الوزن .

٤ - الخوف عليه ، نحو : كُسِرَ الزجاجُ ، وأنت تعلم الفاعل ولكنك تخشى عليه ، فلا تذكره ..

٥ - تحقير الفاعل ، نحو : قُتِل الحسينُ ، وأنت تحقر فاعله فلا تذكره .

التغيرات التى تحدث فى الفعل عند بنائه للمجهول

الفعل الماضى : عند صوغه للمجهول تدخله التغيرات الآتية :

١ - يضم أوّله صحيحا أو معتلا غير أجوف ، أما الأجوف فسيأتى ، ويكسر ما قبل آخره ، تقول : قُتِل اللصُّ ، و "دُعِيَ الله وحده " ، و وُرِيَ المتوفّى التراب .

٢ - إذا بدئ بهمزة وصل ضم مع أوله ثالثه نحو قولك : اُستُخرِج البترولُ .

٣ - إذا كان مبدوءاً بتاء زائدة نحو : تعلمتُ النحو ، تقول : تُعُلِّم النحو ، فيضم الثانى مع الأول .

٤ - الفعل الأجوف الثلاثى :

وهو : ما كانت عينه ألفاً أصلها الواو أو الياء نحو : قام ، وباع .

وكذلك ما كان على (افتعل) و (انفعل) وعينهما حرف علة ، فلك فى الحرف الذى قبل العين ، وهو الفاء فى الثلاثى ، والحرف الثالث فى الأجوف الخماسى ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : كسر الفاء فى الفعل الثلاثى ، أو الحرف الثالث فى الفعل الخماسى نحو : قيل وبيع ، واختير وانقيد فى : قال وباع ، واختار وانقاد ، فتنقلب الألف ياء ، بإخلاص الكسرة .

الوجه الثانى : ضم الفاء أو الحرف الثالث ، بإخلاص الضم ، فتقلب الأول واواً ، تقول : قول ، وبوع ، وتقول فى اختار وانقاد : اختور وانقود ، قال الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئا ليت ∴ ليت شبابا بوع فاشتريت[1]

وقال آخر[2] :

حوكت على نيرين إذ تحاك ∴ تختبط الشوك ولا تشاك

الوجه الثالث : الإشمام ، وكيفية النطق به : أن تلفظ الفاء بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادا لا شيوعا ، جزء الضمة مقدم – وهو الأقل – يليه جزء الكسرة – وهو الأكثر – ومن ثم تمحضت الياء ، ويسميه علماء التجويد روما مثل : **﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء ﴾** .

بناء الفعل المضعف الثلاثى

وهو : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو : شد ومد :

١ – أوجب الجمهور : ضم فائه نحو : شد ومد .

٢ – وأجاز بعض الكوفيين فى الفاء الكسر ؛ وهى لغة بنى ضبة ، وبعض تميم ، وقرأ بها علقمة فى قوله تعالى : **﴿ ردت إلينا ﴾** ، **﴿ ولو ردوا لعادوا ﴾** .

٣ – وقال المهاباذى : من أشم فى (قيل) و (بيع) أشم فى المضعف الثلاثى .

الفعل المضارع :

١ – يضم أوله – أيضا – كالماضى ، ويفتح ما قبل الآخر ، نحو : يكتب الدرس ، ويستخرج البترول .

٢ – فإذا كان ما قبل آخر المضارع واوا أو ياء فيترتب على تحرك ما قبل الآخر بالفتح ، فتنقلب الواو أو الياء ألفا بسبب ما عرض لها من الفتح ، فتقول : يقال الحق ، ويباع الحب .

---

(١) الشاهد فى البيت فى قوله : (بوع) ، فهو فعل ثلاثى مبنى للمجهول من (باع) فضم الفاء ، قلبت الألف واو ، لضم ما قبلها ، مع أن الفعل يأتى العين ، وهى لغة جماعة من العرب ، وحكيت عن هذيل وضبة وبعض بنى تميم .

(٢) الشاهد فى البيت قوله : (حوكت) بالبناء للمجهول من الفعل الأجوف الثلاثى بإخلاص الضم للفاء ، فقلبت الألف واوا على لغة بعض العرب .

ما ينوب عن الفاعل

إذا حذف الفاعل ، وبني الفعل للمجهول فإن الأشياء التي يجوز إنابة واحد منها عن الفاعل أربعة ، وهي :

الأول : المفعول به ، فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا ، تقول : علم الخبر في : علمت الخبر ، فإذا كان للفعل أكثر من مفعول أنيب واحد منها وظل غير النائب منها منصوبا كما كان ، فتقول في : ظننت الخبر صادقا : ظن الخبر صادقا ، وأعلمت زيدا كبشك ثمينا ، أعلم زيد كبشك ثمينا .

الثاني : الجار المجرور نحو قوله تعالى : ﴿ **ولما سقط في أيديهم** ﴾ ، ونحو قولهم : سير بزيد ، لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصح نيابته عن الفاعل ، وهو مذهب جمهور البصريين .

وبعض النحاة جعل النائب عن الفاعل في مثل ذلك : ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه ، فقالوا في الآية : إن التقدير : ولما سقط هو ؛ أي : السقوط وفي المثال : سير هو ، أي السير .

الثالث : المصدر بشرط كونه متصرفا مختصا[1] نحو قوله تعالى : ﴿ **فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة** ﴾ ، فـ (نفخة) نائب الفاعل وهو مصدر متصرف ، لكونه مرفوعا ، ومختصا لكونه موصوفا بـ (واحدة) ، فلا يجوز إنابة (سبحان الله) ، لأنه غير متصرف لا يفارق النصب على المصدرية ، كذلك لا يجوز أن تنيب (سير) فتقول : سير سير ، لعدم الفائدة ، فإن المصدر لم يعط معنى زائدا على الفعل فهو لمجرد التوكيد ، فهو مصدر مبهم وهو مستفاد من الفعل .

الرابع : الظرف بشرط أن يكون متصرفا ومختصا ، والمتصرف من الظرف

---

(١) المصدر المتصرف : ما فارق النصب على المصدرية إلى مواضع أخرى نحو : ضربك ضرب أليم - كان ضربك أليما ، كثر ضربك لصغارك ، كرهت ضربك .

والمصدر المختص : ما خصص بوصف أو إضافة نحو : ضربت محمدا ضربا شديدا - وجلست جلوس المؤدب ، وكذلك ما كان العدد نحو : ضربت محمدا ضربتين .

ما يخرج عن الظرفية إلى مواقع أخرى من الإعراب كالفاعلية والمفعولية وغيرهما ومن ذلك (يوم) تقول : جاء اليوم الذى أنتظره ، وأحببت يوم قدومك .

والمختص من الظروف ما كان علما على الزمن كرمضان لشهر الصيام ، أو ما خصص بالإضافة نحو : جلس أمام الأمير ، وتقول فى صام الناس رمضـــان : صيم رمضان ، فلا يجوز صيم زمان لعدم الفائدة ، ولا جلس مكان - أيضا - لعدم الفائدة ، ويمتنع نيابة (عند) و (مع) و (ثم) لامتناع رفعهن ، فلا يقال : جلـس عندك ، ولا معك .

حكم إنابة غير المفعول به مع وجوده

١ - **مذهب البصريين : أنه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجـــوده ، لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجــازا ، فــإذا وجــد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ؛ لأن تقديم غيره عليه مـــن تقديــم الفرع على الأصل .**

٢ - وأجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا ، - من غير شرط - سواء تقدم على غيره فى الكلام أو تأخر عنه فى الكلام ، فمثـــال إنابة غير المفعول به مع تقدم المفعول به كقراءة أبى جعفـــر : ﴿ **ليجزى قوما بما كانوا يكسبون** ﴾ فبنى (يجزى) للمفعول ، وأناب المجـــرور بالياء مع وجود المفعول به ، وهو (قوما) مقدما على النـــائب ، ومثـــال إنابة غير المفعول به مع تأخر المفعول به فى الكلام عن غيره قولـــك : ضرب فى الدار زيدا .

٣ - وأجاز " الأخفش " إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به ، بشـــرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الأخير : ضرب فى الـــدار زيـــدا ، وكقول الشاعر :

وإنما يرضى المنيب ربه ∴ مادام معنيا بذكر قلبه[1]

فـ (معنيا) اسم مفعول من قولك : (عنى بحاجتك) يعمل عمل الفعل المبنى للمجعول ، وأصله (معنوى) كمضروب ، أعل بقلب الواو باء وإدغامها فى الياء ، وقلب الضمة كسرة ، وقد رفع على المحل الجار والمجرور (بذكر) نائبا عن الفاعل مع وجود المفعول به (قلبه) مؤخرا ، وكقول الشاعر[2] :

لم يعن بالعلياء إلا سيدا ∴ ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى

فـ (يعن) مضارع مبنى للمجهول من قولك : (عنى بكذا) و (بالعلياء) نائب فاعل له و (سيدا) مفعول به مؤخر .

مسألة : غير النائب مما معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا إن كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربا شديدا ، وإذا وجد فى الجملة أكثر من مفعول ، فإنه يجب نصب ما عدا النائب سواء كان الأول أم الثانى فى نحو : أعطى زيد دينارا ، وأعطى دينار زيدا ، وينصب محلا إن كان غير النائب عن الفاعل جارا ومجرورا نحو قوله تعالى : **﴿ فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة ﴾** ، وعلة ذلك النصب الواجب لفظا أو محلا لما عدا النائب أن الفاعل لا يكون إلا واحدا ، فكذلك نائبه لا يكون إلا واحدا فينصب ما عداه .

التعدى واللزوم

ينقسم الفعل باعتبار التعدى واللزوم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما لا يوصف بتعد ولا لزوم ، وهو كان وأخواتها .

القسم الثانى : المتعدى وله علامتان :

إحداهما : أن يصح اتصال هاء ضمير غير المصدرية .

---

(١) الشاهد فى البيت قوله : (معنيا بذكر قلبه) ، فأعمل (معنيا) فى الجار والمجرور (بذكر) بالنيابة عن الفاعل مع وجود المفعول به (قلبه) وإن تأخر فى الذكر ، وهذا جائز على ما اشترطه الأخفش .

(٢) الشاهد قوله : (لم يعن بالعلياء إلا سيدا) حيث جعل الجار والمجرور (بالعلياء) هو النائب عن الفاعل مع وجود المفعول به متأخرا وهذا جائز على هذا النحو عند الأخفش .

ثانيهما : أن يصح بناء اسم مفعول تام منه دون الاستعانة بحرف جر ، وذلك كضرب تقول : زيد ضربه عمرو ، وتقول فى البناء منه لصيغة اسم المفعول : زيد مضروب ، فيكون تاما غير مفتقر إلى حرف جر .

حكم المتعدى : أن ينصب المفعول به إن كان فعله مبنيا للفاعل نحو : تدبرت الكتب، وضربت زيدا ، فإن كان مبنيا للمجهول ارتفع المفعول لكونه نائبا عن الفاعل

القسم الثالث : الفعل اللازم ، وله اثنتا عشرة علامة :

الأولى : ألا يتصل به ضمير غير المصدر .

الثانية : ألا يبنى منه اسم مفعول تام ، وذلك كقولنا : خرج ، فإنك لا تستطيع أن تقول : زيد خرجه عمرو ، ولا تقول : هو مخروج ، فتبنى معه اسم مفعول تام ، وإنما تقول : الخروج خرجه عمرو ، فيعود عليه ضمير المصدر ، وتقول : هو مخروج به وإليه ، فيكون غير تام ؛ لافتقاره إلى حرف الجر .

الثالثة : أن يدل على سجية ؛ أى : طبيعة وسليقة ، وهى : ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو : جبن وشجع .

الرابعة : أن يدل على عرض ؛ وهو : ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض وكسل ونهم إذا شبع .

الخامسة : أن يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ .

السادسة : أن يدل على دنس نحو : نجس وقذر .

السابعة : أن يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو : كسرته فانكسر ، ومددته فامتد ، فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى المطاوع لواحد كعلمته الحساب فتعلم .

الثامنة : أن يكون موازنا لافعلل كاقشعر واشمأز .

التاسعة : أن يكون موازنا لما ألحق بافعلل كـ اوهد الفرخ إذا ارتعد .

العاشرة : أن يكون موازنا لافعنلل ؛ وهو : ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها ، وحرفين أصليين بعدها كاخرنجم .

الحادية عشرة : أن يكون موازنا لما ألحق بافعنلل بأصالة اللامين ، وهو : ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف كاقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد ، ووزنه – أيضا – افعَنلل ، ولكن بزيادة إحدى اللامين .

الثانية عشرة : أن يكون موازنا لافعنلى ، نحو : احرنبى الديك إذا انتفش للقتال .

حكم اللازم : أن يتعدى بالجار ، ويختلف الجار بحسب المعنى كعجبت منه ، ومررت به ، وغضبت عليه .

وقد يحذف الجار ، ويبقى الجر شذوذا ؛ لأن حرف الجار لا يعمل محذوفا ، كقول الفرزدق[1] :

إذا قيل أى الناس شر قبيلة ∴ أشارت كليب بالأكف الأصابع

فحذف حرف الجر من (كليب) ، والأصل : إلى كليب .

وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه ، وينصب المجرور إن كان فى موضع نصب ، وهو ثلاثة أقسام :

أحدها : سماعى جائز فى الكلام المنثور نحو : نصحته وشكرته وكلته ووزنته ، وفى القرآن : ﴿ **وإذا كالوهم أو وزنوهم** ﴾ ، والأكثر : ذكر اللام نحو قوله تعالى : ﴿ **ونصحت لكم** ﴾ ، وقوله : ﴿ **أن اشكر لى** ﴾ ، ونحو قولك : كلت له ، وقولك : وزنت له .

ثانيها : سماعى خاص بالشعر كقول الشاعر[2] :

لدن بهز الكف يعسل متنه ∴ فيه كما عسل الطريق الثعلب

فحذف حرف الجر ، وهو (فى) ونصب (الطريق) ، لأن الطريق اسم مكان

---

(١) الشاهد فى البيت قوله : (أشارت كليب) ، حيث حذف حرف الجر الداخل على (كليب) وبقى المجرور (كليب) على جره كما كان قبل الحذف ، والأصل : إلى كليب .

(٢) الشاهد فى البيت : (عسل الطريق) ، فقد حذف حرف الجر الداخل على (الطريق) ونصبه ، وذلك سماعى خاص بالشعر ، والأصل : عسل فى الطريق .

مختص كالبيت والدار ، وقول الشاعر :

آليت حبّ العـــراق الدهــر أطعمــه ∴ والحب يأكله فـــى القريـــة الســوس

أى : على حبّ العراق .

ثالثها : قياسى ، وذلك فى : (أنَّ) و (أنْ) و (كىْ) لطولهن بالصلة نحـــو قوله تعالى : ﴿ **شهد الله أنه لا إله إلا هو** ﴾ ، وقوله : ﴿ **أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم** ﴾ ، وقـــوله : ﴿ **كيلا يكون دولة** ﴾ ، أى : بأنه لا إله إلا هـــو ، ومـــن أن جاءكم ، ولكيلا يكون ؛ وذلك إذا قدرت (كى) مصدرية ، لدخول اللام عليها تقديراً .

وأهمل النحويون - هنا - ذكر (كى) مع تجويزهم فى نحـــو : جئـــت كـــى تكرمنى : أن تكون (كى) مصدرية ، لدخول اللام عليها تقديرا ، والمعنى : لكـــى تكرمنى .

حكم تقدم بعض المفاعيل على بعض

لبعض المفاعيل الأصالة فى التقديم على البعض الآخر ، وأصالـــة المفعـــول تتحقق بوجود واحد مما يأتى :

١ - بكونه مبتدأ فى الأصل ، والآخر خبرا كما فى باب (ظن) .

٢ - أو بكونه فاعلا فى المعنى ، والآخر مفعول معنى كما فى باب (أعطى) .

٣ - أو بكونه مطلقا عن التقييد بحرف جر لفظا ، أو تقديرا كمـــا فـــى بـــاب (اختار) ، فيتقدم المفعول الذى كان فى الأصل مبتدأ ، أو فاعلا معنى ، أو مطلقا عن التقييد بحرف جر على غيره ، مثال ذلـــك : (زيـــدا) فـــى : ظننت زيدا قائما ، فتقـــدم (زيدا) على (قائما) ، لأن (زيدا) مبتدأ فى الأصل و (قائما) خبره ، ونحو : أعطيت زيدا درهما ، فتقدم (زيـــدا) على (درهما) ؛ لأن (زيدا) فاعل معنى ؛ لأنه الآخذ والقابل للدرهـــم ، ومن ثم جاز : أعطيت درهمه زيدا ، وامتنع : أعطيت صـــاحبه الدرهم ، ونحو : (اخترت زيدا القوم) أو : (من القوم) فتقدم (زيـــدا) ، لأنـــه مسرّح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا ، و (القوم) فى المثال الأول : مقيـــد

تقديرا ، وفى المثال الثانى : مقيد لفظا .

وجوب تقديم المفعول الأصل

يجب تقديم المفعول الأصل ، وذلك فيما يأتى :

١ – إذا خيف اللبس كـ (ظننت زيداً عمراً) ، وكـ (أعطيت زيداً عمراً)، وكـ (اخترت الشجعان الجند) .

٢ – أو كان المفعول الثانى محصوراً نحو : ما ظننت زيداً إلاّ قائماً ، وما أعطيت زيداً إلاّ درهماً ، وما اخترت زيدا إلاّ القوم .

٣ – أو كان المفعول الثانى اسماً ظاهراً ، والمفعول الأول ضميراً نحو : العالمُ ظننته مجتهدا ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **إنا أعطيناك الكوثر** ﴾ ، ونحو قولك : الفرسان اخترتهم القوم .

وجوب تأخير الأصل (منع تقديمه)

يجب تأخير المفعول الأصل ، وتقديم غير الأصل عليه ، وذلك فيما يأتى :

١ – إذا اتصل المفعول الأوّل بضمير المفعول الثانى ، نحو : ظننت زيداً غلامَه ، وأعطيت المال مالكه ، واخترت قومه عمرا .

٢ – أو كان المفعول الأوّل محصوراً ، نحو : ما ظننت قائما إلا عمراً ، وما أعطيت الدرهم إلا زيداً ، وما اخترت القوم إلاّ بكرا .

٣ – أو كان المفعول الثانى مضمراً والأوّل ظاهراً ، نحو قولك : الفاضلُ ظننته زيداً ، والدرهم أعطيته زيداً ، والقوم اخترتهم عمرا ؛ أما الامتناع فى الأوّل ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ؛ وأما الثانى فلأن المحصور فيه واجب التاخير ، وأما فى الثالث فلأنه : إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلاّ فيما يستثنى من القاعدة ، وليس هذا منه .

حذف المفعول

يجوز حذف المفعول به لغرض :

١ – لفظى : كتناسب الفواصل جمع فاصلة ، والمراد بها : رءوس الآيات ،

وذلك فى نحو قوله تعالى : ﴿ **ما ودعك ربك وما قلى** ﴾ ، والأصل : ومـا قلاك ؛ فحذف ليناسب (سجى) و (الأولى) ، وفى نحو قوله تعالى : ﴿ **إلا تذكرة لمن يخشى** ﴾ ، والأصل : يخشاه ، أى : القرآن .

ويحتمل أن لا يكون هناك حذف فى الآية الثانية ، ويكون مفعول (يخشى) هو : تنزيلا ، والمعنى : لمن يخشى تنزيلا ، ومن الغرض اللفظى الإيجاز ، نحو قولـه تعالى : ﴿ **فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا** ﴾ ، والأصل : فإن لم تفعلوه ، ولن تفعلـوه ؛ أى : الإتيان بمثله .

٢ - أو **غرض معنوى** : كاحتقاره ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **كتب الله لأغلبن** ﴾ أى : الكافرين ، فحذف المفعول بـه لاحتقـاره ، أو اسـتهجانه ؛ أى : استقباح التصريح بذكره ، كقول عائشة رضى الله عنها : " **ما رأى منى ، ولا رأيت منه** " ، تعنى رسول الله ﷺ ، فحذفت المفعول به لاستقباح ذكره ؛ أى العورة .

امتناع حذف المفعول

وقد يمتنع حذف المفعول به وذلك فيما يأتى :

١ - أن يكون محصورا فيه ، نحو : إنما ضربت زيدا ؛ لأن الحـذف ينـافى الحصر .

٢ - أو يكون جوابا لسؤال ، نحو : ضربت زيدا ، وذلك جوابـا لمـن قـال متسائلا : من ضربت ؟ ، ولأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه .

حذف ناصب المفعول به (العامل) جوازا

يجوز حذف ناصب المفعول به إن علم ، كقولك لمن سدد سهما : القرطـاس ، ولمن تأهب لسفر : مكة ، ولمن قال : من أضرب ؟ : شر الناس .

فـ (القرطاس) منصوب بإضمار : (تصب) ودل عليه المشاهدة ، و (مكة) منصوب بإضمار : (تريد) ودل عليه قرينة الحال ، و (شر النـاس) منصـوب بإضمار : (اضرب) ودلت عليه قرينة المقام .

حذف عامل المفعول به وجوباً

قد يحذف ناصب المفعول به وجوباً وذلك في المواضع الآتية :

١ – في باب (الاشتغال) ، نحو : زيداً ضربته ، لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر .

٢ – في باب (النداء) نحو : يا عبدَ الله ؛ لأن (يا) عوض عن الناصب ، ولا يجمع بين العوضُ والمعوّض عنه .

٣ – في الأمثال العربية ، وهي كل كلام مركّب مشهور شبّه مضربه بمورده نحو : الكلابَ على البقر ، فـ (الكلابَ) منصوب بفعل محذوف وجوباً ؛ تقديره : أرْسِلْ ، ولا يجوز ذكره ؛ لأن ذكره يغيّر المثل ، والأمثال لا تغيّر ؛ لأنه لمّا شبّه مضربها بموردها لزم أن يلتزم فيها أصلها ، كقولهم : " الصيفَ ضيعْتِ اللبن " ، يقال بكسر التاء لكل مخاطب ، والمراد بالبقر في المثال المتقدم : بقر الوحش .

٤ – فيما جرى مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال ، والمقصود به : كل كلام اشتهر ؛ فبسبب اشتهاره جرى مجرى المثل ، فأعطي حكمه في أنه لا يغيّر ، نحو : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ ، فـ (خيراً) مفعول بفعل محذوف وجوباً ؛ أي : وائتوا خيراً ، ولا يجوز ذكره ، لما تقدم .

٥ – في التحذير بـ (إيّاك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة ، نحو : إيّاك والأسدَ ، فإيّاك منصوب المحل بفعل محذوف وجوباً ، ويقدر متأخراً عن (إيّاك) ؛ أي : (إيّاك باعدْ) على أحد التقديرين الآتيين في باب (التحذير) ، و (الأسدَ) منصوب بفعل محذوف وجوباً متقدما على الأسد ، وفي التحذير بغير(إياك) بشرط عطف أو تكرار ، فالعطف ، نحو : رأسَكَ والسيفَ ، فـ (رأسك) و (السيف) منصوبان بفعلين محذوفين وجوباً ؛ أي : باعد رأسك واحذر السيف ، والتكرار نحو : الأسدَ الأسدَ بتقدير : احذرْ .

٦ – فى الإغراء بشرط عطف أو تكرار ، فالعطف نحو : المروءة والنجدة ، والتكرار نحو : السلاح السلاح ، بتقدير : (الزم) فى المثالين ، وإنما وجب حذف الفعل فيهما ؛ لأن كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل ، فالتزم حذفه لذلك .

المفعول المطلق

سمى بذلك ؛ لأنه غير مقيد بالجار كغيره من باقى المفعولات وما عداه يقال له مثلا : المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمفعول فيه ، أما المفعول المطلق فلم يذكر معه تلك التكملة .

تعريفه : اسم يؤكد عامله ، فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك ، أو يبين نوع العامل ، فيفيده زيادة على التوكيد ، أو يبين عدد مرات وقوع العامل زيادة على التوكيد ، وليس خبرا عن المبتدأ ولا حالا من غيره .

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا نحو : ضربت ضربا ، أو ضربت ضرب الأمير ، أو ضربت ضربتين .

والمصدر هو : اسم الحدث الجارى على الفعل ، وليس علما ، ولا مبتدأ بميم زائدة لغير المفاعلة .

أنواع المفعول المطلق

ينقسم المفعول المطلق كما يتضح من تعريفه إلى ثلاثة أنواع :

الأول : المؤكد لعامله ، وهو ما لا يوصف أو يضاف ، أو يقيد بعدد نحو : ضربت ضربا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وكلم الله موسى تكليما** ﴾ وقوله : ﴿ **وما بدلوا تبديلا** ﴾ وقوله : ﴿ **إن الله وملائكته يصلون على النبى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما** ﴾ .

الثانى : المبين للنوع ، وهو ما كان مضافا نحو قوله تعالى : ﴿ **الظانين بالله ظن السوء** ﴾ أو موصوفا ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وزلزلوا زلزالا شديدا** ﴾ ، أو مقترنا بال العهدية ، ويسمى المختص ، نحو : فهمت الفهم .

الثالث : المبين للعدد ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فدكتا دكّةً واحدة** ﴾ ، ونحو قولك : أفدته إفادتين .

عامل النصب فى المصدر الواقع مفعولا مطلقا

ينصب المفعول المطلق واحد من ثلاثة :

١ – مصدر مثله ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فإنّ جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً** ﴾ .

٢ – أو ما اشتق لفظه من المصدر من فعل متصرّف تام ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وكلّم الله موسى تكليما** ﴾ فلا تنصبه الأفعال الجامدة كـ (نعم) و(بئس) ، و (ليس) ، ولا فعل تعجب نحو : ما أحسن ، ولا ينصبه الأفعال الناقصة كالأفعال من باب (كان) .

٣ – أو وصف ، والمقصود به : اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو أمثلة المبالغة ، دون اسم التفضيل ، والصفة المشبهة ، ومثال الوصف قوله تعالى : ﴿ **والصافات صفا** ﴾ .

ما ينوب عن المصدر فى الانتصاب مفعولا مطلقا

ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أمور كثيرة :

١ – ما يدلّ على المصدر من صفة له ، نحو : سرت أحسنَ السير ، والأصل: سرت السيرَ أحسن السير ؛ فحذف الموصوف ، وهو المصدر ، لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه ، فنابت الصفة منابه ، وانتصبت انتصابه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **واذكر ربك كثيرا** ﴾ ؛ أى : ذكرًا كثيرا .

٢ – أو ضمير المصدر نحو قولك : عبدَ الله أظنّه جالسا ، فـ (عبد) مفعول أول لأظن و (جالسا) مفعوله الثانى ، والهاء فى (أظنّه) ضمير المصدر نائبة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **ومن يكفر بعدُ فإنى أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين** ﴾ فالهاء فى (لا أعذبه أحدا) راجع إلى (العذاب) ، وهو مصدر (مفعول مطلق) لأعذبه الأوّل ، والتقدير : لا أعذب هذا التعذيب الخاص ،

فالضمير نائب عن مصدر نوعى .

٣ - أو الإشارة إلى المصدر ، نحو قولك : ضربته ذلك الضرب .

٤ - أو مرادف للمصدر ، نحو : شنئته بغضا ، وأحببته مقة ، وفرحت جذلا ، وقعدت جلوسا ، فإن البغض مرادف للشناء ، والمقة مرادف للحب ، والجذل مرادف للفرح .

٥ - أو مشارك للمصدر فى مادته وحروفه ، ويشمل ثلاثة أقسام :

أ - اسم مصدر[1] ، نحو : اغتسل غسلا ، وتوضأ وضوءا ، وأعطى عطاء .

ب - اسم عين ، نحو قوله تعالى : ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتا** ﴾ ، فـ (نباتا) اسم عين للنبات ، وهو : ما ينبت من زرع وغيره ، والأصل : أنبتكم من الأرض إنباتا فنبتّم نباتا .

جـ - مصدر لفعل آخر ، نحو قوله تعالى: ﴿ **وتبتَّلْ إليه تبتيلا** ﴾ ، فـ (تبتيلا) نائب عن (تبتّلا) ؛ وقياس مصدر (تبتّل) هو (التبتُّل) ، أمّا (التبتيل) فهو مصدر (بتّل) .

٦ - أو لفظ دال على نوع من المصدر ، نحو قولك : قعد القرفصاء ، ورجع القهقرى ؛ فإن (القرفصاء) نوع من (القعود) مصدر (قعد) ، و(القهقرى) نوع من (الرجوع) مصدر (رجع) .

٧ - أو لفظ دال على عدده ، نحو : ضربته عشر ضربات ، فـ (عشر) نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضربا عشر ضربات ، فحذف المصدر، وأنيب عنه عدده ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **فاجلدوهم ثمانين جلدة** ﴾ ، فحذف المصدر ، وأنيب عنه (ثمانين) الدال على عدد الجلدات المستفاد

---

(١) المصدر هو ما دل على الحدث مجردا من الزمان ، ومنه تؤخذ المشتقات والفعل على الأرجح ، أما اسم المصدر فهو : ما يدل على الحدث بوساطة المصدر نحو : اغتسل غسلا ، وتوضأ وضوءا ، وأعطى عطاء .

من قوله (فاجلدوهم) ، و (جلدة) تمييز .

٨ - أو لفظ دال على آلته ؛ أى : آلة المصدر ، نحو : ضربته سوطا أو عصا ، والأصل : ضربته ضربا بسوط أو عصا ، ثم توسّع فى الكلام فحذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، فأعطيت ما للمصدر من إعراب وإفراد وتثنية وجمع .

٩ - أو لفظ (كل) وما فى معناه مضافا إلى المصدر ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فلا تميلوا كل الميل** ﴾ ، فـ (كل) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف . والأصل : فلا تميلوا ميلا كل الميل ، وقول الشاعر[1] :

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما ∴ يظنان كلّ الظن أن لا تلاقيا

ومثله : ضربته جميع الضرب أو عامته .

١٠ - أو لفظ (بعض) وما ينزل منزلته ، نحو : ضربته بعض الضرب ، فـ (بعض) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ضربته ضربا بعض الضرب ، وفى التنزيل : ﴿ **ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل** ﴾ ومنه : ضربته يسير الضرب ، وفى التنزيل : ﴿ **ولا تضرّوه شيئا** ﴾ .

حذف عامل المفعول المطلق

اتفق النحاة على أنه يجوز لدليل مقالىّ أو حالىّ حذف عامل المصدر غير المؤكد (المبين للنوع - أو المبين للعدد) .

والدليل المقالى : ما يكون مرجعه إلى القول ، كأن يقال : ما جلست ؟ ، فيقال: بلى جلوسا طويلا ، أو بلى جلستين ، والتقدير : بلى جلست جلوسا طويلا ، وبلى جلست جلستين ، فـ (جلوسا) مصدر نوعىّ ؛ لوصفه بالطول ، حذف عامله جوازا لدليل مقالى ؛ وهو قول القائل : ما جلست ؟ ، فـ (جلستين) مصدر عددى

---

(١) الشاهد فى البيت : (كل الظن) حيث ناب عن المصدر فى وقوعه مفعولا مطلقا لفظ (كل) مضافا إلى المصدر .

حذف عامله لذلك الدليل المقالى – أيضا – وهو : ما جلست ؟ .

وأما الدليل الحاليّ : فهو ما كان مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها ، كقولك لمن قدم من سفر : قدوما مباركا ، ولمن تكرر منه إصابته الغرض : إصابتين ؛ فـ (قدوما) مصدر نوعى ، و (إصابتين) مصدر عددى حذف عاملها جوازا لدليل حالى ، وهو : الحال المشاهدة ، والتقدير : قدمت قدوما مباركا ، وأصبت إصابتين .

وأما المصدر المؤكد ففى حذف عامله خلاف :

١ – يرى ابن مالك أن عامله لا يحذف ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه ، والحذف ينافى ذلك ، بخلاف المصدر النوعي أو العددى ، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل ، فأشبه المفعول به ، فجاز حذف عامله ، كما جاز حذف عامل المفعول به .

٢ – وردّه ابنه بأنه قد حذف جوازا إذا كان خبرا عن اسم عين فى غير تكرير ولا حصر ، نحو : أنت سيرا ، وفى غير ذلك ، نحو : سقيا ورعيا .

ووجوبا مع التكرير أوالحصر فى نحو : أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا سيرا ، وفى غير ذلك نحو : سقيا ورعيا ، وحمدا وشكرا لا كفرا .

حذف عامل المصدر وجوبا

يحذف عامل المصدر وجوبا ، فيقام المصدر مقام الفعل ، فيمتنع ذكر العامل معه ، وهو نوعان :

النوع الأول : ما ليس له فعل من لفظه ، وإنما له عامل مقدر من معناه نحو : ويل زيد وويحه ، وبله الأكف ، ومنه قول الشاعر[١] :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ∴ بله الأكف كأنها لم تخلق

ويقدر لها أفعالا من معناها ، فيقدر لـ (ويل) أحزن ولـ (ويح) رحم ،

---

(١) الشاهد فى البيت قوله : (بله الأكفِّ) يجر ما بعده على أنه مصدر حذف عامله وجوبا لقيام المصدر مقامه ، وليس له فعل من لفظه بل معناه وهو (اترك) أو (دع) .

ولـ (بَلْه) ترك .

وما بعد هذه المصادر مجرور بالإضافة ، فإذا نصبت ما بعدها كانت أسـماء لفعل الأمر .

النوع الثانى : ما له فعل ، وهو نوعان :

(١) واقع فى الطلب وهو الخاص بالأساليب الإنشائية كالدعاء ، والأمر والنهى والاستفهام التوبيخى . مثال الدعاء : سقيا لك ورعيا ، ونصـرا عبـادك المخلصين ، ومثال الأمر قوله تعالى : **﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ﴾** أى فاضربوا الرقاب ، ومثال النهى قولك لمخاطبك : قيامـا لا قعودا ، أى لا تقعد قعودا ، ومثال الواقع بعد الاستفهام التوبيخـى نحـو قولك : أتوانيا عن الصلاة ، وقد علاك المشيب ، وقول الشاعر[1] :

أعبـدا حـل فـى شعبـى غريبـا ∴ ألؤمـا لا أبـالك واغترابـا

ويرى ابن عصفور أن وجوب الحذف مختص بتكرار المصـدر نحـو قـول الشاعر[2] :

فصبرا فى مجـال المـوت صـبرا ∴ فمـا نيـل الخلـود بمسـتطاع

وأما غيره فلا يرى ذلك ، ومنهم ابن مالك .

(٢) واقع فى الخبر ، وذلك فى :

١ - مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها ، كقولهم: حمدا وشكرا لا كفرا ، والتقدير : أحمد الله حمداً وأشكره شكـرا ، ومنه : صبراً لا جزعا ، وعجبا .

٢ - أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله نحو قوله تعالى : **﴿ فشُدُّوا**

---

(١) الشاهد فى البيت : وقوع المصدر بدلا من فعله المحذوف وجوبا ، لأنه من أقسام الطلب لسـبقه بالاستفهام التوبيخى (ألؤما) .

(٢) الشاهد فى البيت : قيام المصدر مقام عامله المحذوف وجوبا لكونه دالا على الأمر ، وخص ابـن عصفور ذلك بالتكرار كما فى البيت .

الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ﴾ ، والتقدير : فإما تمنون منا ، وإما تفدون فداء .

النوع الثالث : أن يكون مكررا ، نحو : أنت سيرا سيرا ، أو محصورا ، نحو: ما أنت إلا سيرا ، وشرط ذلك فى الثلاثة أن تكون خبرا عن اسم عين كما تقدم : (أنت) .

النوع الرابع : أن يكون مؤكدا لنفسه أو لغيره :

١ - فالمؤكد لنفسه هو : الواقع بعد جملة هى نص فى معناه نحو : له على ألف عرفا ، أى اعترافا ، فقوله (اعترافا) تضمنته الجملة السابقة (له على ألف) ، فكان بمثابة إعادة الجملة ، فكأنه نفسها .

٢ - والمؤكد لغيره : الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره ، نحو : زيد ابنى حقا ، فجملة (زيد ابنى) تحتمل الحقيقة والمجاز ، ولكن بذكر المصدر (حقا) ارتفع المجاز ، وسمى مؤكدا لغيره ، لأنه يجعل ما قبله نصا فى الحقيقة ، فأصبح مؤكدا لغيره ، أى لغير المعنى المجازى وصار دالا على الحقيقة لا غير .

النوع الخامس : أن يكون المصدر دالا على التشبيه ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى فاعله المعنوى ، وأن يكون فعلا علاجيا[1] ، مثال ذلك : له صوت صوت البلبل ، وله بكاء بكاء الثكلى .

فالتشبيه بصوت البلبل وببكاء الثكلى ، والمصدر الثانى بجملة اشتملت عليه بقوله : (صوت) و (بكاء) و (له) على صاحبه ، فإذا فقد شرط من هذه الشروط وجب الرفع ، نحو : له ذكاء ذكاء الحكماء لكونه معنويا وليس علاجيا ، وفى نحو : صوته صوت حمار ، لسبق المصدر بالمفرد لا الجملة ، ونحو : فإذا عليه نوح نوح حمام ، لعدم تقدم صاحبه .

---

(١) الفعل العلاجى : هو الفعل الذى يتجدد ، ويختص بالحركة ، أى فعلا ظاهرا حسيا متغيرا لا معنويا يتعلق بالباطن ، والأمور الثابتة غير المتجددة .

هل يثنى المصدر ويجمع ؟

١ - **المصدر المؤكد لعامله** لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فلا يقال : ضربت ضربتين ، ولا ضربت ضروبا بالجمع لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل ودقيق ، ولأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فكذلك ما كان بمنزلته .

٢ - **المصدر العددى** ، وهو المختوم بتاء الواحدة كضَرْبة بعكس المؤكد ، فيثنى ويجمع باتفاق ، فيقال : ضربت ضربتين وضربات ؛ لأنه فرد لجنس كتمرة وكلمة .

٣ - **المصدر النوعى** : اختلف فيه ، والمشهور من الخلاف فى تثنيته وجمعه: الجواز قياسا ؛ فيقال : ضربت ضربتين ضربا عنيفا ، وضربا رفيقا ، وضربت ضروبا مختلفة .

وظاهر مذهب سيبويه : المنع ، وأنه لا يقال منه إلاّ ما سمع واختاره الشلوبين .

واحتج المجيز للتثنية والجمع بمجيئه فى الفصيح كقوله تعالى : ﴿ **وتظنون بالله الظنونا** ﴾ ، فالمراد الظنون المختلفة والمتنوعة .

المفعول لأجله

ويسمى أيضا : المفعول له ، ومن أجله ، وهو ما فعل لأجله الفعل .

تعريفه : هو : المصدر المعلل علة المشارك لعامله فى الوقت والفاعل .

وحكمه : النصب ، واشترط لهذا النصب خمسة شروط :

الشرط الأول : كونه مصدرا ، لأن المصدر يشعر بالعلّية ، والذوات لا تكون عللا للأفعال غالبا ، فلا يجوز : جئتك السمنَ والعسل - بالنصب - لأنه اسم عين لا مصدر ، وهذا الشرط قاله الجمهور .

الشرط الثانى : كونه قلبيا ، أى من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ؛ لأن العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل الحامل على الشىء ، والحامل على الشىء متقدم عليه

وأفعال الجوارح ليست كذلك ، فلا يجوز : جئتك قراءة للعلم ، ولا قتلا للكافرين ، لأن الأول من أفعال اللسان ، والثانى من أفعال اليد ، وأجاز " الفارسى " : جئتك ضرب زيد ؛ أى لتضرب زيدا .

الشرط الثالث : كونه علة لما قبله ؛ لأنه الباعث على الفعل - عرضا كان - وهو : ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كرغبة - أو غير عرض - وهو : ما كان جبليا من الأوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا ، فإن الجبن : وصف جبلى لازم .

الشرط الرابع : اتحاده بالمعلل به وقتا ؛ بأن يكون وقت الفعل المعلل ، والمصدر المعلل واحدا ، فإن لم يتحدا وقتا امتنع النصب ؛ فلا يجوز : تأهبت اليوم السفر غدا ؛ ولا جئتك أمس طمعا غدا فى معروفك .

الشرط الخامس : اتحاده بالمعلل به فاعلا ، بأن يكون فاعل الفعل ، وفاعل المصدر واحدا نحو قوله تعالى : ﴿ **يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت** ﴾ فإن الحذر مصدر ذكر علة لجعل الأصابع فى الآذان ، وفاعل الجعل والحذر واحد ، وهم الكفار ، فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب ، فلا يجوز: جئتك محبتك إياى ؛ لأن فاعل المجيء المتكلم ، وفاعل المحبة المخاطب .

وأجاز " ابن خروف " النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى : ﴿ **هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا** ﴾ ففاعل الإرادة هو الله تعالى ، وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون .

١ - وأجاب " ابن مالك " عنه ، فقال : معنى يريكم : يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع .

٢ - وقيل : هو على حذف مضاف ، أى : إرادة الخوف والطمع .

٣ - وجعل " الزمخشرى " : الخوف والطمع حالين .

ما الحكم إذا فقد المعلل له شرطا من هذه الشروط ؟

متى فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن

يجرّه بحرف التعليل ، وهو أربعة : اللام والباء و فى و من ، واقتصر ابن مالك على اللام ؛ لأنها الأصل :

١ - فمثال فاقد الشرط الأول - وهو المصدرية - نحو : ﴿ **والأرض وضعها للأنام** ﴾ ، فالأنام مع كونه علة للوضع إلا أنه فاقد المصدرية ؛ فلذلك جر باللام .

٢ - وفاقد الشرط الثانى - وهو القلبية - نحو قوله تعالى : ﴿ **ولا تقتلوا أولادكم من إملاق** ﴾ ، فـ (إملاق) وإن كان علة للقتل ، لكنه ليس قلبيا ، فلذلك خفض بـ (من) التعليلية ، بخلاف : " خشية إملاق " فإن (الخشية) قلبيا ، فلذلك نصب .

٣ - وفاقد الشرط الرابع - وهو الاتحاد فى الوقت - نحو قول الشاعر[1] :

فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها ∴ لدى الستر إلاّ لبسة المتفضل

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب ، لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم ، فلما اختلفا فى الوقت جر باللام .

٤ - وفاقد الشرط الخامس - وهو الاتحاد فى الفاعل - نحو قول الشاعر[2] :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة ∴ كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى علة لعرو الهزة ، وفاعلهما مختلف ، ففاعل العرو : الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم .

وقد انتفى الاتحادان معا - اتحاد الوقت واتحاد الفاعل - فى قوله تعالى : ﴿ **أقم الصلاة لدلوك الشمس** ﴾ ، ففاعل (القيام) هو المخاطب ، وفاعل (الدلوك) هو الشمس ، وزمنهما مختلف ، فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك ، فلذلك جر بلام التعليل .

---

(١) الشاهد فيه : مجيء المصدر الدال على التعليل (المفعول لأجله) مقترنا بـ ال منصوبا ، وذلك الاستعمال من القليل والكثير جره باللام .

(٢) الشاهد فى البيت : (لذكراك) حيث جره بلام التعليل ، لفقد الاتحاد فى الفاعل ، ففاعل (الذكرى) الفاعل ، وفاعل (العرو) الهزة .

وقال " ابن هشام " فى " المغنى " : اللام فـــى (لدلـوك) بمعنـى (بعـد) فظاهــره التخالف .

أحوال المفعول له وحكم كل حالة

الحالة الأولى : أن يكون مقترنا بال ؛ وهذا يكثر جره ، ويقل نصبــه ، وممـا جاء منه على القليل قول الشاعر(١) :

لا أقعـد الجبـنَ عـن الهيجـــاء ∴ ولـو توالـت زمـــر الأعــداء

ومن الكثير قولك : ضربت ابنى للتأديب مجرورا بلام التعليل .

الحالة الثانية : أن يكون مجردا من ال والإضافة ، وهذا النوع الأكثر فيــه : النصب ، نحو : جئتك طمعا فى الصفح عنى ، ومن ذلك قوله تعـــالى : ﴿ **وادعوه خوفا وطمعا** ﴾ ويقل جره ومن القليل قول الشاعر(٢) :

مـن أمكـم لرغبـة فيكـم جـــبر ∴ ومـن تكونـوا ناصريـه ينتصـر

فقد جاء (رغبة) المجرد من ال والاضافة مجرورا باللام وهذا قليل .

الحالة الثالثة : أن يكون مضافا ، وهذا مما يستوى فيه النصــب والجـر دون ترجيح لأحدهما على الآخر ، تقول : جئتك ابتغاء الخير ، ولابتغاء الخير ، وممـــا جاء منصـوبا قـوله تعالى : ﴿ **ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله** ﴾ ، وقـوله : ﴿ **يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت** ﴾ ، ومما جاء مجرورا قوله تعالى : ﴿ **وإن منها لما يهبط من خشية الله** ﴾ .

أما قوله تعالى : ﴿ **لإيلاف قريش** ﴾ ، فهو عند من اشترط فى نصب المفعول له اتحاد الزمن واجب الجر ، لأنه فقد شرطه ؛ فإن زمن الإيلاف سابق علـــى زمـن الأمر بالعبادة ، ولأن زمن العبادة مستقبل ، وزمن الإيلاف ثابت فى الحال ، وتمام

---

(١) الشاهد فيه : مجيء المصدر الدال على التعليل (المفعول لأجله) مقترنا بـال منصوبـا ، وذلـك الاستعمال من القليل والكثير جره باللام .

(٢) الشاهد : جر المفعول له المجرد من ال والإضافة باللام ، وهذا من القليل والأكـثر المسـتعمل أن يكون منصوبا : (من أمكم لرغبة) .

العبادة : فليعبدوا ربّ هذا البيت لإيلافهم ، وعند من لم يشترط هذا الشرط يكون جرّه جائزا .

المفعول فيه

هو المسمى عند البصريين ظرفا ، وأما الكوفيون فيسمون الظروف صفات ؛ لأنهم يقولون : إن الظرف فى اللغة هو : الوعاء المتناهى الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك ، وسماه الفراء محلاً .

تعريفه : لغة : الوعاء ، واصطلاحا : ما ضمّن معنى (فى) باطراد من اسم وقت أو اسم مكان ، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما ، أو جار مجراه ؛ أى مجرى أحدهما زمانا أو مكانا ، مثال الزمان والمكان ما مثل به ابن مالك فى الألفية: امكث هنا أزمنا ، فـ (هنا) اسم اشارة من أسماء المكان ، و (أزمنا) جمع (زمن) من أسماء الزمان .

أما الاسم الذى عرضت دلالته على أحدهما أربعة :

١ - أسماء العدد المميّز بهما الزمان والمكان مثل : سرت (عشرين) يوما (ثلاثين) فرسخا ، فـ (عشرين) عرضت له اسمية الزمان ، و (ثلاثين) عرضت له اسمية المكان ، لتمييز الأول بـ (يوما) والثانى بـ (فرسخا) .

٢ - ما أفيد به كليّة الزمان والمكان أو جزئيته نحو : سرت جميع اليوم جميع الفرسخ ، أو بعض اليوم بعض الفرسخ ، أو نصف اليوم نصف الفرسخ ، فـ (كل) و (جميع) من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة ، و(بعض) و (نصف) من الألفاظ الدالّة على جزئية الشىء ؛ فإضافة الأولين إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسميتهما ، فدلاً على كليتهما ، وكذلك (نصف) و (بعض) لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما جزئية الزمان والمكان ، إلا أن (بعض) يدل على جزء مبهم ، و(نصف) يدل على جزء معين .

٣ - ما كان صفة للزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقى الدار ،

فـ (طويلا) و (شرقى) لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسميّتهما ، فـ (طويلا) صفة للزمان و (من الدهر) بيان له ، و(شرقى) صفة للمكان ، وذكر (الدار) معيّن له ، والأصل : زمنا طويلا ومكانا شرقيا .

٤ – ما كان مخفوضا بإضافة أحدهما ، ثم حذف المضاف ، وأنيب عنه المضاف إليه بعد حذف المضاف نحو : جئتك صلاة العصر ، أو قدوم الحاج ، وانتظرتك مقدار حلب ناقة أو نحر جزور ، وقولهم فى المثل : لا أكلمه القارظين ، وأصل الجمل السابقة : جئتك وقت صلاة العصر ، ووقت قدوم الحاج ، وانتظرتك مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ، فحذف من الأولين : ما دل على الزمان وهو (وقت) ، وهو المضاف ، وأنيب عنه المصدر فى كل منهما وهو (صلاة) فى المثال الأول ، و(قدوم) فى الثانى ، وحذف من الأخيرين ما دل على المكان وهو (مقدار) وأنيب عنه المصدر ، وهو (حلب) فى الأول ، و (نحر) فى الثانى ، ففعل فيهما مثل ما تقدم فى الأولين ، أما المثل : فأصله : مدة غيبة القارظين ، فحذف ما دل على الزمان وهو (مدة) وأنيب عنه المضاف إليه ، وهو اسم عين (القارظين) تثنية قارظ ، وهو الذى يجنى القرظ ، وهو شىء يدبغ به .

أما النوع الأخير مما تضمنه تعريف الظرف ، فهو : الجارى مجرى الزمان من ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى (فى) كقولهم : أحقا أنك ذاهب ، فـ (أحقا) منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار على أنها خبر مقدم و (أنك ذاهب) مصدر مرفوع بالابتداء ، والأصل : أفى حق ذهابك ، فحذفت (فى) وانتصب (حقا) على الظرفية ، ودليل هذا التقدير : أنهم قد نطقوا بذلك الحرف جارا للفظ (حق) كما جاء فى قول الشاعر :

أفي الحق أني مغرم بك هائم[1]

وهذا الجريان جار مجرى ظرف الزمان دون المكان ، ولهذا يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في (أحقا أنك ذاهب) دون الجثث ، فلا يقال : أحقا زيد .

ومثل (أحقا أنك ذاهب) في الانتصاب على الظرفية المجازية : غير شك أنك قائم ، أو جهد رايي أنك قائم ، فـ (غير شك) و (جهد رأيي) ، وكذلك (ظنا مني أنك قائم) منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على إسقاط (في) ، والأصل : في غير شك ، وفي جهد رأيي ، وفي ظن مني على طريقة : أحقا .

قال ابن مالك في تعريف الظرف :

الظرف وقت أو مكان ضمنا ∴ (في) باطراد كـ : (امكث هنا أزمنا)

واعترض على هذا التعريف بما ذكره ابن هشام وغيره بأنه خرج عن الحد المذكور ثلاثة أمور :

أحدها : قول الله تعالى : ﴿ **وترغبون أن تنكحوهن** ﴾ إذا قدر بـ (في) فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمن معنى (في) ؛ إذ التقدير : وترغبون في نكاحهن ، وهو ليس بظرف ، فإن النكاح ليس بواحد مما ذكر ، لأنه ليس بزمان أو مكان ، أما إذا قدر بـ (عن) فليس مما نحن فيه .

الأمر الثاني : نحو قوله تعالى : ﴿ **يخافون يوما** ﴾ من أسماء الزمان ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **الله أعلم حيث يجعل رسالته** ﴾ وإن كانا من أسماء الزمان والمكان ، فليسا بظرفين ؛ لعدم تضمنهما معنى (في) ؛ إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم ، والعلم واقع في ذلك المكان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ، فانتصابهما على المفعول به ، لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما .

وناصب لفظ (يوم) : يخافون ، وناصب محل (حيث) فعل مضارع منتزع

---

(١) الشاهد : (أفي الحق) حيث استدل به على أن (أحقا) المنصوبة على الظرفية متضمنة معنى (في) والدليل على ذلك ورودها داخلة عليها لفظا في البيت .

من لفظ (أعلم) تقديره : (يعلم) محذوفا ، دل عليه (أعلم) لا (أعلم) المذكور ، الذى هو اسم تفضيل .

الأمر الثالث : نحو : دخلت الدار وسكنت البيت ، انتصاب (الدار) و (البيت) على التوسع بإسقاط الخافض ، والأصل : دخلت فى الدار ، وسكنت فى البيت ، فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا ، كما يحذف الجار ، وينتصب ما بعده كقوله : تمرون الديار ، لا انتصابهما على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدى سائر الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (فى) ، لا تقول : صليت الدار ، ولا نمت البيت ؛ لأن الدار والبيت من أسماء المكان المختصة ؛ لأن لها صورة وحدودا محصورة ، ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم ، أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء .

العامل فى الظرف

ينصب الظرف الزمانى والمكانى : اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ، وهو ثلاثة أمور :

أولها : الفعل نحو : جلست يوم الجمعة أمامك .

ثانيها : المصدر نحو : وقوفك وراء الحق مشكور والمشى نحو الهدف مطلوب ، وسيرك صباحا مفيد .

ثالثها : الوصف نحو : الصائم رمضان من غير رفث مغفور له ، أنا حاضر غدا ، وأنت مكرم اليوم ، ولهذا اللفظ ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يكون مذكورا ، نحو : امكث هنا أزمنا ، وهذا هو الأصل أن يكون العامل مذكورا .

الحالة الثانية : أن يكون محذوفا جوازا ؛ لدليل مقالى ، وذلك كقولك : فرسخين ، أو يوم الجمعة ، بنصب : (فرسخين) من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان ، جوابا لمن قال : كم سرت ، أو : متى صمت ؟ ؛ أى : سرت فرسخين ، وصمت يوم الجمعة .

الحالة الثالثة : حذف العامل وجوبا .

يحذف عامل الظرف وجوبا فى ست مسائل :

المسألة الأولى : أن يقع صفة نحو : مررت بطائر فوق الغصن ، فـ (فوق) صفة لطائر .

المسألة الثانية : أن يقع صلة نحو : رأيت الذى عندك ، فـ (عندك) صلة الذى .

المسألة الثالثة : أن يقع حالا نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، فـ (بين) حال من الهلال .

المسألة الرابعة : أن يقع خبرا نحو : زيد عندك ، فـ (عندك) خبر (زيد) ، والناصب فى الأربعة السابقة محذوف وجوبا يقدر فى الثلاثة الأول بـ (استقر) أو (مستقر) إلا فى الصلة فيتعين (استقر) .

المسألة الخامسة : أن يقع مشتغلا عنه العامل بنصبه لمحل ضميره نحو : يوم الخميس صمت فيه ، فـ (يوم الخميس) منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره (صمت) المذكور ، والتقدير : صمت يوم الخميس صمت فيه .

المسألة السادسة : أن يكون مسموعا بالحذف لا غير ، كقولهم فى المثل لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده : حينئذ الآن ، فـ (حين) منصوبة لفظا بفعل محذوف ، وأضيفت إلى (إذ) إضافة بيان ، أو إضافة أعم إلى أخص ، و (الآن) منصوب محلا ، وفتحته فتحة بناء ، لتضمنه معنى (ال) ، و (ال) الموجودة فيه زائدة ، لأنه علم الزمان الحاضر كما تقدم ، وناصبه فعل محذوف ، أى : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، فهما جملتان ، وأصلهما : أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا : حينئذ الآن ، أى كان ما تقول واقعا حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقول لك ، و (حينئذ) مقتطع من جملة و (الآن) مقتطع من جملة أخرى .

فإذا كان العامل مصدرا أو اسم فعل وما جرى مجراهما لا يحذف .

ما ينتصب على الظرفية من الزمان والمكان

(١) أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مبهمها كحين ومدّة ، ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوعين[1] .

(٢) والصالح للنصب على الظرفية من أسماء المكان نوعان :

أحدها : المبهم ، وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات الست ، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسماها إلى غيرها وهو ذكر المضاف إليها ، والجهات الست نحو : أمام ، ووراء ، يمين ، شمال ، فوق ، تحت ، تقول : جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان ، تقول : جلست ناحية عمرو ، وجانب زيد ، ومكان بكر ، وكأسماء المقادير نحو : ميل وفرسخ وبريد ، تقول : سرت ميلا وفرسخا وبريدا .

والنوع الثاني : ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل ، واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ، ورميت مرمى عمرو ، ومنه قوله تعالى : **﴿ وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ﴾** .

وأما قولهم : هو مني مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومناط الثريّا ، فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عاملة ؛ إذ التقدير : هو مني مستقر في مقعد القابلة ، وفي مزجر الكلب ، وفي مناط الثريّا ، فعامله الاستقرار المتعلق به (منّي) الواقع خبراً عن هو ، ومادة الاستقرار مخالفة لمادة (مقعد) و (مزجر) و (مناط) ، والمعنى : هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء ، وفي البعد مناط الثريّا من الدبران ، وفي التوسط : مزجر الكلب من الزاجر ، فـ (من) الأولى متعلقة بالاستقرار كما مرّ ، و (من) الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان

---

(١) المختص من الزمان : ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل ، والمعدود : ما يقع جوابا لكم كيومين وأسبوع كما مثل ، والمبهم : ما لا يقع جوابا لشيء من السابقين نحو : حين ومدة ، تقول: صمت مدة ، أو يوم الخميس ، أو يومين ، وهناك نوع رابع وهو : ظرف الزمان المشتق نحو : قعدت مقعد زيد ، تريد الزمان كما تفعل ذلك إذا أردت المكان ، إذ لا فرق بينهما في صحة تقدير (في) ونصبه على الظرفية .

نفسه ؛ لأنه مشتق .

ولو أعمل فى (المقعد) : قعد ، وفى (المزجر) زجر ، وفى (المناط) ناط لم يكن شاذا ، لاتحاد المادة ، ويصير المعنى : هو مستقر منى قعد مقعد القابلة ، وزجر مزجر الكلب ، وناط مناط الثريا ، وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان تضمنا ، وعلى المكان التزاما .

تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف

ينقسم الظرف – زمانى ومكانى – إلى نوعين :

الأول : متصرف ، وهو : ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ ، أو خبراً ، أو فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مضافا إليه ، وذلك كلفظ (يوم) فإنك تقول فيه : اليومُ يومٌ مباركٌ ، وأعجبنى اليومُ ، وأحببت يومَ قدومِك ، وسرت نصف اليومِ .

الثانى : غير متصرف ، وهو نوعان :

أحدهما : ما لا يفارق الظرفية أصلا كـ (قطُّ) فى استغراق الماضى ، و(عوضُ) فى استغراق المستقبل ، ولا يستعملان إلاّ بعد نفى ، تقول : ما فعلته قطُّ ، ولا أفعلهُ عوضُ ، والمعنى : ما فعلته فى الزمان الماضى ، ولا أفعله فى الزمان المستقبل[1] .

و (قط) مبنية ، وعلة بنائها : تضمنها معنى حرفى ابتداء الغاية وانتهائها ؛ إذ المعنى : ما فعلته منذ خلقنى الله تعالى إلى الآن ، وبنيت على حركة فراراً من التقاء ساكنين ، وكانت ضمة فى بعض لغاتها حملا على (قبل) و (بعد) .

---

(١) (قط) مشتقة من (قططت) ، أى قطعت ، فمعنى ما فعلته قط : ما فعلته فيما انقطع من عمرى لأن الماضى ينقطع عن الحال والاستقبال ، و (عوض) مشتقة من (العوض) ، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه .

و (عوضُ) يبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافا .

ثانيها : ما لا يخرج عن الظرفية إلاّ بدخول حرف الجار عليه ، وهو (من) خاصة نحو : (قبل وبعد) من أسماء الزمان[1] و (لدن وعند) من أسماء المكان ، فيحكم عليهن بعدم التصرف ، مع أن (مِنْ) تدخل عليهن نحو قوله تعالى : **﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾** ، ونحـــو : **﴿ آتينـاه رحمـة من عندنـا وعلمنـاه من لدنّـا علما ﴾** ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلاّ إلى حالة شبيهة بها ؛ لأن الظرفية والجـــار والمجرور أخوان فى التوسع فيهما ، والتعليق بالاستقرار إذا وقعا صفة أو صلة أو خبراً أو حالا ، فإن جر شىء من الظروف بغير (من) كان متصرفا نحـــو قولــه تعالى : **﴿ عن اليمين وعن الشمال عزين ﴾** .

والفرق أن (من) لكونها أمّ الباب كثرت زيادتها ، فلم يعتد بها ، بل قال ابـــن مالك : إن (من) الداخلة على (قبل) و (بعد) وأخواتها زائدة .

المفعـــــــــول معـــــــه

تعريفه : هو اسم فضلة تال لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعـــل أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه .

مثال الفعل : ســرتُ والنيل ، ومثال الاسم : أنا سائرٌ والنيلَ ، فــ (النيل) فى المثالين : اسم فضلة لنصبه وتلا واوا بمعنى (مع) ، هذه الواو مسبوقة بجملة ذات فعل فى المثال الأوّل ، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه فى المثال الثانى .

الناصب للمفعول معه

لناصب المفعول معه أربعة أقوال أو مذاهب :

أحدها : ما سبقه من فعل أو شبهه ، وبه قال جمهور البصريين وطائفـــة مـــن الكوفيين .

ثانيها : الناصب الواو ، قال به الجرجانى .

ثالثها : منصوب بالخلاف ؛ أى المخالفة ، فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب معنوى

---

(١) قد تأتى (قبل) و (بعد) للمكان نحو : دارى قبل دار محمد وبعد دار علىّ .

وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ، كما ذهبوا إليه فى نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو : زيد عندك .

رابعها : الناصب فعل محذوف بعد الواو ، والتقدير فى سرت والنيل : سرت ولابست النيل ، قال بذلك الزجاج ، وعلى قوله يكون ما بعد الواو مفعولا به ، وليس مفعولا معه .

حالات الاسم الواقع بعد الواو

للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات :

الحالة الأولى : وجوب العطف ، كما فى نحو : كل رجل وضيعته ، ونحو : اشترك زيد وعمرو ، ونحو : جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، فإنه فى المثال الأول لم يتقدم الواو جملة ، وفى الثانى لعدم الفضلة ، لأن الفعل لا يستغنى عنه ، فالاشتراك لا يتأتى إلاّ من اثنين ، وفى الثالث لانعدام المصاحبة ، وذلك لتقييده بالقبلية أو البعدية .

الحالة الثانية : رجحان العطف على المفعول معه ، نحو : جاء زيد وعمرو ، فيترجح العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف .

الحالة الثالثة : وجوب المفعول معه ، وذلك فى نحو : مالك وزيدا ، ونحو : مات زيد وطلوع الشمس ؛ لامتناع العطف فى المثال الأول ، وهو : مالك وزيدا ، من جهة الصناعة النحوية ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور ، وهو الكاف فى (لك) إلاّ بإعادة الجار ، كما أعيد الجار فى العطف على الهاء فى قوله تعالى : ﴿ **وعليها وعلى الفلك تحملون** ﴾ ، فكما جر المعطوف عليه بـ (على) جر المعطوف - أيضا - بـ (على) .

ولامتناع العطف فى المثال الثانى ، وهو : مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى ، لأن العطف يقتضى التشريك فى المعنى ؛ وطلوع الشمس لا يقوم به الموت .

الحالة الرابعة : رجحان المفعول معه ، وذلك فى نحو قول الشاعر :

فكونـوا أنتـم وبنـى أبيكـم ∴ مكـان الكليتيـن مـن الطحـال

ونحو : قمت وزيدا ، لضعف العطف فى الأول ، وهو : كونوا أنتم وبنى أبيكم لأنك إذا قلت : كن أنت وزيد كالأخ ، وعطفت (زيد) على الضمير فى (كـن) ، لزم أن يكون (زيد) مأمورا ، وأنت لا تريد أن تـأمره ، وإنمـا تريـد أن تـأمر مخاطبك أن يكون معه كالأخ ، وإذا عطفت كان التقدير : كونوا لهم ، وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود ، لأن المراد : كونوا لبنى أبيكم .

ولضعف العطف فى الثانى ، وهو : قمت وزيدا من جهة الصناعة النحويـة ، لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأى فاصل .

الحالة الخامسة : امتناع العطف والمفعول معه معا ، نحو قول الشاعر[1] :

علفتـها تبنـا ومـاء بـاردا ∴ حتـى غـدت همالـة عيناهـا

وكقول الآخر[2] :

إذا مـا الغانيـات بـرزن يومـا ∴ وزججـن الحواجـب والعيونـا

أما امتناع العطف فيهما ؛ فلانتفاء المشاركة ، لأن الماء لا يشارك التبن فـى العلف ، والعيون لا تشارك الحواجب فى التزجيج ؛ لأن تزجيج الحواجب تدقيقـها وتطويلها ، يقال : رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان حاجباهما دقيقين طويلين .

وأما انتفاء المعية فى البيت الأول ، فلأن الماء لا يصاحب التبن فى العلـف ، وانتفاء فائدة الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب فى البيت الثانى ؛ إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب ، فلا فائدة للإعلام بها .

---

(١) الشاهد : (وماء) فإنه لا يجوز أن يعطف على (تبنا) ، لأن الماء شرب والعلف طعام ، فلا يصح تسليط العامل (علف) على (ماء) ولا يصح المعية ؛ لأن الماء لا يصاحب التبن فى وقت العلف ولا فى معناه .

(٢) الشاهد : (والعيونا) حيث إن (زجج) لا يصح أن يسلط على (العيون) فيكون مفعولا معه ، ولا يصح أن يعطف على (الحواجب) ؛ لعدم مشاركة العيون للحواجب فى التزجيج .

وتوجيه النصب فيما بعد الواو فى البيتين كما يلى :

١ - على إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو ، وهو (ماء) فى البيت الأول و (العيون) فى البيت الثانى على أنه : مفعول به ، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور ؛ أى : علفتها تبنا وسقيتها ماء فى البيت الأول ، وزججن الحواجب وكحلن العيون فى البيت الثانى ، وهو قول الفراء والفارسى ومن تبعهما .

٢ - وذهب فريق آخر إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو فى البيتين معطوف على ما قبله ، وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح توجهه إليهما معا ، فيؤول (زججن) بـ (حسن) ؛ لأن التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب ، فيقال : حسن العيون والحواجب ، ويؤول (علفتها) بـ (أنلتها) ؛ لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء ، فيقال : أنلتها تبنا وماء ، فهو من باب التضمين .

إعراب ما بعد الواو فى مثل : ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وزيدا ؟

الذين نصبوا قدروا الضمير ، وهو (أنت) فاعلا بمحذوف لا مبتدأ واسم الاستفهام قبله خبره ، ويتعين ذلك فى المثال الثانى دون الأول .

والأصل : ما تكون وزيدا ، وكيف تصنع وزيدا ؟

ففى (تكون) و (تصنع) ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية ، فلما حذف الفعل وحده ؛ وهو : تكون وتصنع برز ضميره وانفصل ، لتعذر اتصاله .

وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين ؛ وقدره بالمضارع مع (كيف) ، وبالماضى مع (ما) ، فقال الأصل : كيف تكون وزيدا ، وما كنت وزيدا .

واختلف فى (كان) المقدرة ، فنص الفارسى وغيره على أنها التامة ، وعلى هذا فتكون (كيف) فى موضع نصب على الحال ، وأما (ما) فلا تكون حالا ، وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال .

والصحيح : أن (كان) ناقصة ، و (كيف) و (ما) فى موضع نصب خبرها ، والتقدير : على أى حال تكون ، أو كنت مع زيد .

الاستثناء

الاستثناء لغة : الإخراج ، **واصطلاحا** : هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا .

أركان الاستثناء : ثلاثة :

١ - المستثنى منه : وهو الاسم العام ، أو الشيء الكثير الذي يطرح منه ويخرج منه المستثنى .

٢ - المستثنى : هو المخرج بإلا أو إحدى أخواتها مما كان داخلا فيما سبق ، أو الداخل مما كان خارجا ، أو هو : المخرج من الحكم السابق اثباتا ونفيا .

٣ - أداة الاستثناء والطرح ، وهى التى يستثنى بها ما بعدها مما قبلها .

اصطلاحات ومعان خاصة بالاستثناء

١ - **الكلام الموجب** : المثبت ، نحو : قام القوم إلا محمدا .

٢ - **الكلام المنفى** : ما يخالف المثبت ، أو هو المسبوق بأداة نفى أو شبهه ، نحو : ما قام القوم إلا محمدا .

٣ - **الكلام التام** : هو ما ذكر فيه المستثنى منه .

٤ - **الكلام الناقص** : هو ما لم يذكر فيه المستثنى منه ، ولا يكون إلا مع النفى فلا يحذف المستثنى منه من الكلام الموجب .

٥ - **المفرغ** : وهو ما اجتمع فيه النفى والنقص ، نحو : ما قام إلا محمد .

٦ - **المتصل** : هو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه ، نحو : قام القوم إلا زيدا .

٧ - **المنقطع** : ما لم يكن المستثنى فيه من جنس المستثنى منه ، نحو : حضر القوم إلا حمارا .

أدوات الاستثناء

للاستثناء أدوات ثمان ، وتنحصر فى أربعة أقسام :

١ - حرفان ، وهما : (إلا) عند الجميع ، و (حاشا) عند سيبويه ، ويقال فيها - أيضا - حاش و حشا .

٢ - فعلان ، وهما : (ليس) و (لا يكون) .

٣ - مترددان بين الفعلية والاسمية ، وهما : (خلا) عند الجميع و (عدا) عند غير سيبويه .

٤ - اسمان ، وهما : (غير) و (سوى) بلغاتها ، فإنه يقال فيها : سوى و سوى و سواء و سواء .

أقسام الاستثناء بإلا

١ - الاستثناء المفرغ

حكم المستثنى فى الاستثناء المفرغ : تابع لما يطلبه العامل قبل (إلا) ، فـ (إلا) أداة ملغاة لا عمل لها مطلقا ، بل العمل للعامل الذى قبلها ، مثال ذلك مع النفى قوله تعالى : ﴿ **وما محمد إلا رسول** ﴾ فـ (محمد) مبتدأ و (رسول) خبر ، ومع النهى قوله تعالى : ﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن** ﴾ ، فـ (التى) مجرور بالباء متعلق بما قبل إلا ، وهو (تجادلوا) ، فإن النهى ليس عن المجادلة ، وإنما عن نوعية المجادلة ، فكأنه يريد : ولا تجادلوا أهل الكتاب بشىء إلا بالتى هى أحسن ، وفى قوله تعالى : ﴿ **ولا تقولوا على الله إلا الحق** ﴾ ، فـ (الحق) مفعول لـ (تقولوا) ، ومثاله مع الاستفهام الإنكارى نحو قوله تعالى : ﴿ **فهل يهلك إلا القوم الفاسقون** ﴾ ، فـ (القوم) نائب فاعل ، والاستفهام الإنكارى فيه معنى النفى فالمعنى : ما يهلك إلا القوم الفاسقون .

ولا يتأتى التفريغ إلا فى النفى ، لأنه فى الإيجاب يؤدى إلى الاستبعاد ، لا تقول : رأيت إلا زيدا ، لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدا ، وذلك محال عادة ، فأما قوله تعالى : ﴿ **ويأبى الله إلا أن يتم نوره** ﴾ ، فحمل (يأبى) فى

فادة النفى على (لا يريد) ؛ لأن (يأبى) و (لا يريد) معناهما النفى ؛ فهما معنى واحد ، والمعنى : لا يريد الله إلا إتمام نوره ، فلا فرق فى النفى بين أن يكون فى اللفظ ، أو فى المعنى .

الاستثناء فى الكلام التام

١ - الكلام التام الموجب

إن كان الكلام تاما موجبا ، وجب نصب المستثنى بإلا نحو قوله تعالى : ﴿ **فشربوا منه إلا قليلا** ﴾ ، فما قبل إلا كلام تام ، لأن المستثنى منه مذكور ، وهو الواو فى (فشربوا) ، وموجب ، لأنه لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وما بعد (إلا) وهو (قليلا) واجب النصب على الاستثناء ، وأما قول الأخطل :

وبالصريمة منهم منزل خلق ∴ عاف تغير إلا النؤى والوتد

برفع (النؤى) و (الوتد) على الإبدال من الضمير المستتر فى (تغير) ، والقياس : نصبهما ؛ لأن الكلام موجب ، فحمل (تغير) فى إفادة النفى على : (لم يبق على حاله) ؛ لأن (تغير) و (لم يبق) معناهما النفى ، فهما بمعنى واحد .

٢ - الكلام التام غير الموجب

إن كان الكلام تاما غير موجب ففيه تفصيل كما يلى :

(١) **إن كان الاستثناء متصلا :** بأن كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه ففيه وجهان :

أ - **الوجه الأرجح :** اتباع المستثنى للمستثنى منه ، بدل بعض من كل عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ، نحو قوله تعالى : ﴿ **ما فعلوه إلا قليل منهم** ﴾ بالرفع فى قراءة السبعة غير ابن عامر ، فـ (قليل) بدل بعض من كل من الواو فى (فعلوه) عند البصريين وهو فى نية تكرار العامل ، والتقدير : ما فعلوه إلا فعله قليل منهم ، وعطف نسق عند الكوفيين ، ومثال النهى ، وهو من شبه النفى قوله تعالى : ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** ﴾ بالرفع

فى قراءة أبى عمرو ، وابن كثير ، فـ (امرأتك) بدل من (أحـــد) بدل بعض من كل ، ومثال الاستفهام ، وهو من شبه النفى - أيضـــا - قـــوله تعالى : ﴿ **ومن يقنط من رحمة ربـه إلا الضالون** ﴾ بالرفع فى قراءة الجميع ، و(الضالون) بدل من الضمير المستتر فى (يقنـــط) بدل بعض من كل.

ب - **الوجه الثانى** : النصب ، وهو عربى جيد ، وقد قرئ به فى السـبع فى (قليل) و (امرأتك) ؛ ولا يتأتى الاتباع فى الموجب .

(٢) **وإن كان الاستثناء منقطعا** : فإما أن يمكن تسليط العامل على المستثنى أو لا يمكن تسليطه :

أ - فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب فى المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين ، نحو قولهم : ما زاد هذا المـــال إلا ما نقص ، فـ (ما) مصدرية و (نقص) صلتـــها ، وموضعـــها نصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال مـــن الفـــاعل ؛ لأنه لا يصح تسليط العامل عليه ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ومثله : ما نفع زيد إلا ما ضر ؛ إذ لا يقال : نفع الضر .

ب - وإن أمكن تسليطه على المستثنى ، نحو : ما قام القوم إلا حمـــارا ؛ إذ يصح أن يقال : قام حمار ، ففى ذلك مذهبان :

المذهب الأول : الحجازيون ، وهم يوجبون النصب ، ولا يجيزون الإتبـــاع ، لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وبالنصـــب جاءت قراءة السبعة فى قـــوله تعالى : ﴿ **ما لهم بـه من علم إلا اتباع الظن** ﴾ ، بنصب (اتباع) .

المذهب الثانى : تميم ، فإنها ترجح النصب ولا توجبه ، وتجيز الإتباع - أيضا - ويقرءون : ﴿ **ما لهم به من علم إلا اتباع الظن** ﴾ - بالرفع - على أنه بدل مـــن (علم) باعتبار الموضع .

ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ ، لما تقرر من أنـــه معرفة موجبة و (من) الزائدة لا تعمل فيها .

حكم تقدم المستثنى على المستثنى منه

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه :

١ – وجب نصبه عند البصريين – مطلقا – سواء كـــان متصـــلا أو منقطعـــا وامتنع اتباعه ، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع كقول الكميت(١) :

ومـــا لـــىَ إلاّ آلَ أحمـــد شيعـــةٌ ∴ وما لى إلاّ مذهـــبَ الحـــقِّ مذهـــبُ

والأصل : وما لى شيعة إلاّ آل أحمد ، وما لى مذهب إلاّ مذهب الحق ، فلمـــا قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه .

٢ – ويجوز الإتباع عند الكوفيين والبغداديين فى المسبوق بالنفى ، فيقال على مذهبهم : ما قام إلاّ زيدٌ أحدٌ ، قال " سيبويه " : سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما لى إلاّ أبوك ناصر ، وقال حسان بن ثابت(٢) :

لأنـــهم يرجـــون منـــــه شفاعـــــة ∴ إذا لـــم يكـــن إلا النبيـــون شـــــافع

بالرفع ، ووجهه : أن العامل ، وهو الابتداء فى المثال ، و (يكن) التامة فـــى البيت فرغ لما بعد إلا ، وهو (أبوك) فى المثال و (النبيون) فـــى البيـــت ، وأن المؤخر : وهو (ناصر) فى المثال و (شافع) فى البيت عام ؛ لوقوعه فى ســـياق النفى ، أريد به خاص ، فصح إبداله من المستثنى منه ، لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض .

---

(١) الشاهد : نصب المستثنى (آل أحمد – مذهب الحق) وجوبا ، لتقدم المستثنى على المستثنى منـــه ، وذلك على مذهب البصريين .

(٢) الشاهد فى قوله : (إلا النبيون شافع) حيث رفع ما بعد (إلا) إتباعا ، وقد تقدم المستثنى علـــى المستثنى منه فى الاستثناء المسبوق بالنفى وذلك عند الكوفيين والبغداديين .

الاستثناء بغير وسوى

١ - الاستثناء بغير

أصل (غير) أن تقع وصفا لما فيه معنى اسم الفاعل ، فقولك : زيد غيرُ عمرٍو ، معناه : زيد مغاير لعمرٍو .

والموصوف بها إما نكرة محضة ، نحو : ﴿ **نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل** ﴾ فـ (غير) وصف (صالح) ، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول ؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة ، أو يوصف بها معرفة ، نحو : ﴿ **صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم** ﴾ ، فإن موصوفها (الذين) وهم جنس مبهم لا قوم بأعيانهم .

وقد تخرج (غير) عن الصفة ، وتضمن معنى (إلاّ) فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه .

وتعرب (غير) بما يستحقه المستثنى بإلاّ فى ذلك الكلام ، فيعرض لـ (غير) الأحوال الأربعة فى المستثنى بإلاّ :

الحالة الأولى : وجوب نصب (غير)

يجب نصب (غير) فى أربع مسائل :

المسألة الأولى : إذا كان الكلام تاما موجبا نحو : قاموا غيرَ زيدٍ .

المسألة الثانية : إذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما فى : ما نفع هذا المال غيرِ الضرر عند الجميع .

المسألة الثالثة : إذا كان الاستثناء منقطعا وأمكن تسليط العامل مثل : ما فيها أحدٌ غير حمارٍ ، عند الحجازيين .

المسألة الرابعة : إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه عند الأكثرين ، وهو : ما فيها غيرَ زيدٍ أحدُ .

الحالة الثانية : ترجح النصب

يترجح نصب (غير) فى باب الاستثناء فى مسألتين :

المسألة الأولى : إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو : ما فيها غير زيد

أحدٌ ، فإن الأكثرين يوجبون النصب ، ولكن الكوفيين والبغداديين يرجحون النصب يجيزون معه الإتباع مرجوحا .

المسألة الثانية : فى الاستثناء المنقطع الذى يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى ، فإن تميم ترجح النصب ولا توجبه ، نحو: ما فيها أحدٌ غيرَ حمارٍ .

الحالة الثالثة : ضعف نصب (غير) وترجح الإتباع

يترجح اتباع (غير) للمستثنى منه على النصب ، ويضعف النصب فى مسألة واحدة وهى :

إذا كان الكلام تاما غير موجب ، نحو : ما قاموا غير زيد .

الحالة الرابعة : امتناع نصبها

يمتنع نصب (غير) فى مسألة واحدة ، وهى :

إذا كان الكلام مفرّغا ، نحو : ما قام غيرُ زيدٍ .

الاستثناء بسوى

المستثنى بسوى واجب الجر كغير ، وتأخذ – أيضا – فى إعرابها حكم ما بعد (إلاّ) .

لغات سوى :

١ – سِوًى – بكسر السين – وقصر الألف ، وهذه اللغة هى الأشهر .

٢ – سُوًى – بضم السين – مع قصر الألف .

٣ – سَواءَ – بفتح السين – مع الألف الممدودة .

٤ – سِواء – بكسر السين – مع الألف الممدودة ، وهى أقلها .

مذاهب العلماء فى لفظ (سوى)

١ – ذهب الزجاج وابن مالك أنها كـ (غير) معنى وإعرابا ، ويؤيدهما حكاية " الفراء " : أتانى سِواك .

٢ – وذهب " سيبويه " والجمهور إلى أنها ظرف مكان ، بمعنى (وسط) غير متصرف ، بدليل وصل الموصول بها نحو : (جاء الذى سواك) ،

فليست هنا بمعنى (غير) ؛ لأن (غيرا) لا تدخل هاهنا إلا والضمير قبلها ، يقولون : جاء الذى هو غيرك ، فلما وصلوا (سوى) بغير ضمير ادعى أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذى استقر مكانك ، قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا فى الشعر كقول ابن سنان[١] :

ولم يبق سوى العدوا ∴ ن دناهم كما دانوا

فجعلها فاعلا فى الشعر .

٣ - وقال الكوفيون : تستعمل (سوى) اسما وظرفا ، فيجيزون فى السعة : أتانى سواك .

٤ - وقال الرمانى والعكبرى : تستعمل ظرفا غالبا ، وكـ (غير) قليلا ، قال ابن هشام : وإلى هذا المذهب أذهب ؛ **لأنه أخلص** .

ولكن كثرة ما ورد عن العرب يؤيد أنها تتصرف ، فقد وردت مرفوعة ومنصوبة على غير الظرفية ، ومجرورة بالحرف ، يجعلنا نرجح المذهب الكوفى .

فقد وردت مرفوعة على الابتداء فى قول الشاعر[٢] :

وإذا اتباع كريمة أو تشترى ∴ فسواك بائعها وأنت المشترى

ووردت مرفوعة على الفاعلية فى قول الشاعر[٣] :

ولم يبق سوى العدوا ∴ ن دناهم كما دانوا

وجاءت اسما لأن فى قول الشاعر :

لديك كفيل بالمعنى لمؤمل ∴ وإن سواك من يؤلمه يشقى

وجاءت مجرورة بالحرف فى قول رسول الله ﷺ : " **دعوت ربى ألا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسها** " ، وقوله - أيضا - : " **ما أنتم فى سواكم إلا**

---

(١) و (٣) الشاهد فى البيت : (ولم يبق سوى العدوان) حيث قال سيبويه وغيره : أنها لا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر ، واستشهد غيرهم بها على وقوعها فاعلا فى (٣) .

(٢) الشاهد فى : (فسواك بائعها) حيث وقعت مبتدأ ، وهذا مما يؤيد مذهب الكوفيين فى خروجها عن الظرفية .

كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود " .

المستثنى بـ (ليس) و (لا يكون)

(ليس) و (لا يكون) فعلان ماضيان ناسخان ، ويُستعملان فى الاستثناء بمنزلة (إلا) .

فحكم المستثنى بهما وجوب نصب ما بعدهما ؛ لأنه خبرهما ، وفى الحديث : " **ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنّ والظفر** " - بنصبهما - لأنهما مستثنيان من فاعل (أنهر) المستتر فيه وما بينهما اعتراض ، وتقول : أتونى لا يكون زيدا - بالنصب - فـ (السن) في الحديث و (زيدا) فى المثال خبران لـ (ليس) و (لا يكون) ، واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند " سيبويه " ، أو عائد على البعض المدلول عليه بكلّه السابق ، فتقدير : قاموا ليس زيدا ، ليس هو ؛ أى ليس القائم زيدا على القول الأول أو ليس هو ، أو ليس بعضهم زيدا على القول الثانى .

وعلى القول الثانى ، وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل ، فهو نظير قوله : ﴿ **فإن كن نساء** ﴾ ، بعد تقدم ذكر الأولاد الشامل للذكور والإناث فالنون فى (كن) اسمها ، وهو عائد على الإناث اللاتى هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم فى قوله تعالى : ﴿ **يوصيكم الله فى أولادكم** ﴾ ، فإنه فى قوة أولادكم الذكور والإناث ، و (نساء) خبر (كن) . وجملتا الاستثناء من (ليس زيدا) و(لا يكون زيدا) فى موضع نصب على الحال من المستثنى منه ، أو مستأنفتان فلا موضع لهما من الإعراب .

الاستثناء بخلا وعدا

فى المستثنى بخلا وعدا وجهان :

أحدهما : الجرّ على أنهما حرفا جر - وهو قليل - ولقلّته لم يحفظه " سيبويه " فى (عدا) ، ومن شواهد الجر بعدا قول الشاعر :

أبحنـــا حيـــــــهم قتـــلا وأســـــرا ∴ عدا الشمطـــاء والطفـــل الصغـــير[١]

والقوافى مجرورة ، فالشمطاء مجرورة بـــ (عدا) .

و (خلا) و (عدا) موضعهما نصب ، ثم اختلف فيه فقيل :

١ - هو نصب عن تمام الكلام ، فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمـــة عليهما التى انتصبا عن تمامها .

٢ - وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل أو شبهه المذكور قبلهما على قاعدة حـــرف الجر فيكونان فى موضع المفعول به ، كـــ مررت بزيد .

ثانيهما : النصب على أنهما فعلان ماضيان جامدان ، لوقوعهما موقـــع (إلا) ، لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا ، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا .

وفاعلهما : ضمير مستتر فيهما . وفى مفسره وفى موضع الجملة منهما البحث السابق فى (ليس) و (لا يكون) ، فيكون فاعلهما المضمر إما عائدا علـــى اســـم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو عائد على البعض المدلول عليه بكله الســـــابق ، فإذا قلت : قاموا عدا زيدا ، فالتقدير : عدا هو ، أى القائم زيدا ، أو عدا هــــو ، أى بعضهم زيدا .

الاستثناء بما خلا وما عدا

١ - تدخل على (خلا) و (عدا) : (ما) المصدرية ، فيتعين النصب فـــى المستثنى عند الجمهور ؛ لتعين الفعلية حينئذ كقول الشاعر[٢] :

الا كل شـــيء مـــا خـــلا الله بـــاطل ∴ وكـــل نعيـــم لا محالـــــة زائـــــل

وقوله :

---

(١) الشاهد : (عدا الشمطاء) حيث وردت فى البيت جارة للشمطاء ، مما يدل على استعمالها حرف جر .

(٢) الشاهد : (ما خلا الله) حيث نصب ما بعده لتعين فعلية (خلا) لدخول (ما) المصدرية عليها .

.ل الندامـــى مـــا عدانـــى فـــإننى ∴ بكل الذى يـــهوى نديمـــى مولـــع[١]

ولهذا دخلت عليه نون الوقاية و (ما) موصول حرفى و (عـــدا) صلتـــه ، موضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف :

أ – إما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف .

ب – أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل ، وتلك الحال فيها معنـــى الاستثناء ؛ فمعنى : قاموا ما عدا زيدا ، قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الأول ، أو مجاوزين زيدا على الثانى .

٢ – وقد يجران على تقدير (ما) زائدة .

الاستثناء بحاشا

وفيها لغات : حاشا – حاش – حشا .

١ – المستثنى بحاشا عند " سيبويه " مجرور لا غير ، وســـمع عنـــد غـــيره النصب ، كقولهم : اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع – بنصب (الشيطان) و (أبا الاصبع) .

٢ – والكلام فى موضعها حال كونها جارة وناصبة ، وفى فاعلها كالكلام على أختيها : (خلا وعدا) .

٣ – ولا يجوز دخول (ما) عليها ، خلافا لبعضهم .

٤ – ولا يجوز دخول (إلا) على (حاشا) خلافا " للكسائى " فى إجازة ذلـــك إذا جرت ، نحو : قام القوم إلا حاشا زيد ، ومنعه إذا نصبت .

ووجه بعضهم قول " الكسائى " بأن (حاشا) ضعفت فى الاستثناء ، فقويت بإلا كما قويت (لكن) العاطفة بالواو ؛ لوقوعها غير عاطفة ، وكما قويت (هل) بـــ (أم) فى الاستفهام (أم هل) .

---

(١) الشاهد : (ما عدانى) حيث نصبت (عدا) ما بعدها بلا خلاف لتقدم (ما) المصدرية عليها .

الحـــال

يذكر ويؤنث ، وهو الأفصح ، يقال : حال حسن ، وحال حسنة ، وقد يؤنـــث لفظها ، فيقال : حالة ، قال الشاعر :

على حالة لو أن فـي القـوم حاتمـا ∴ على جـوده لضـن بالمـاء حـاتم

ويطلق الحال فى اللغة على ما عليه الإنسان من خير أو شر ، ويطلق أيضـــا على الزمن الحاضر .

واصطلاحا : وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده ، أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة .

فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ، يخرج بذلك ، نحو القهقرى فى قولـــك : رجعت القهقرى ، فإنه ليس بوصف ، إذ المراد بالوصف : ما صيغ من المصـــدر ليدل على متصف ويشمل ذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهـــة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل ، ويخرج بـــ (فضلة) العمدة ، فى نحو : (أقائم الزيدان) فإنه مبتدأ ، وفى (زيد قائم) فإنه خبر ، و (منتصب) يخرج النعـــت ، لأن نصبه ليس بلازم ، ومفهم فى حال مخرج للتمييز ، فى نحو : لله دره فارسا .

أوصاف الحال أو أقسامها

للحال أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون منتقلة لا ثابتة .

ثانيها : أن تكون مشتقة .

ثالثها : أن تكون نكرة لا معرفة .

رابعها : أن تكون نفس صاحبها فى المعنى .

أقسام الحال من حيث الانتقال والثبوت

الأكثر فى الحال : أن تكون منتقلة ، وهو الأصل فيها ؛ لأنـــها مـــأخوذة مـــن التحول والانتقال ، ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمة للمتصف بها ، نحـــو : جـــاء

زيد راكبا ، فـ (راكبا) وصف منتقل ، لجواز انفصاله عن (زيد) بأن يجيء ماشيا ، وقد تجيء الحال دالة على وصف ثابت ، نحو : دعوت الله سميعا .

وتقع وصفا ثابتا فى ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أن تكون مؤكدة :

أ - لمضمون جملة قبلها نحو : زيد أبوك عطوفا .

ب - أو مؤكدة لعاملها نحو قوله : ﴿ **ويوم أبعث حيا** ﴾ .

جـ - أو مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى : ﴿ **لآمن من فى الأرض كلهم جميعا** ﴾

فإن الأبوة من شأنها العطف ، والبعث من لازمه الحياة والعموم من مقتضياته الجمعية .

المسألة الثانية : أن يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها[1] نحو قوله تعالى : ﴿ **وخلق الإنسان ضعيفا** ﴾ وقولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، وقول الشاعر[2] :

وجاءت بـه سبط العظـام كأنمـا ∴ عمامتـه بيـن الرجـال لـواء

فـ (الزرافة) مفعول (خلق) و (يديها) بدل بعض من كل ، و (أطول) حال من (الزرافة) لا زمة ، و (من رجليها) متعلق بـ (أطول) لأنه اسم تفضيل ، وعامل الحال (خلق) ، وهو يدل على تجدد المخلوق .

المسألة الثالثة : أن يكون مرجعها إلى السماع[3] نحو قوله تعالى : ﴿ **شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط** ﴾ فـ (قائما) حال من فاعل (شهد) وهو (الله) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **وهو الذى أنزل إليكم الكتاب**

---

(١) المراد بتجدد صاحبها : حدوثه بعد أن لم يكن ، ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق ؛ أى : الإيجاد فهى خلقية جبلية لا تتغير .

(٢) سبط العظام : حسن القد والاستواء ، والضمير فى جاءت يرجع إلى أم الممدوح ، والشاهد فى (سبط العظام) فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم .

(٣) لا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع ، فلا يقاس عليه .

مفصلا ﴾ ، فقيامه بالقسط أمر لا شك فيه ولا يمكن تخلفه ، وتفصيل الكتاب ، أى تبيينه للحق والبطل ، وينفى الخلط والإلباس فيه أمر بين لا يمكن إنكاره ، وكلاهما دائم لا يمكن زواله عن صاحبه ، ومرد ذلك إلى السماع .

تقسيم الحال من حيث الاشتقاق والجمود

الوصف الثانى أو القسم الثانى أو الشرط الثانى كما يسميه البعض ، أن تكون مشتقة من المصدر لا جامدة ، وهذا هو الكثير الغالب ، نحو : حضر محمد مبتسما وقد تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق ، وهذا دون الغالب والكثير .

وقوع الحال جامدة مؤولة بالمشتق

تقع الحال جامدة مؤولة بالمشتق فى ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أن تدل على تشبيه ، نحو : كر زيد أسدا ، وبدت الجارية قمرا ، وتثنت غصنا ، فقوله (أسدا) بمعنى (شجاعا) و (قمرا) بمعنى (مضيئة) و (غصنا) بمعنى (معتدلة) ، وهذا المعنى الوارد فى كل منها على التشبيه .

المسألة الثانية : أن تدل على مفاعلة ومشاركة من الجانبين ، نحو : بعته يدا بيد ، أى متقابضين ، وكلمة فاه إلى فى ، أى متشافهين .

المسألة الثالثة : أن تكون الحال دالة على ترتيب نحو : ادخلوا رجلا رجلا ، وعلمته النحو بابا بابا ، أى مترتبين واحدا بعد الآخر ، وضابطه : أن يأتى بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا .

وقوع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق

تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل ، وهى :

المسألة الأولى : أن تكون موصوفة بمشتق ، أو شبهه نحو : **﴿ قرآنا عربيا ﴾** فـ (قرآنا) حال من القرآن فى قوله تعالى : **﴿ ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن ﴾** والاعتماد فيها على الصفة ، وهى (عربيا) وقوله : **﴿ فتمثل لها بشرا سويا ﴾** ، فـ (بشرا) حال من فاعل (تمثل) وهو : الملك ، والاعتماد فيها على الصفة ، وهى (سويا) ؛ وتسمى حالا موطئة .

المسألة الثانية : أو دالة على سعر نحو : هذا البُرُّ بعته مُدًّا بكذا ، فـ (مدا)
، من الهاء فى (بعته) و (بكذا) بيان لمد .

المسألة الثالثة : أو دالة على عدد نحو قوله تعالى : ﴿ **فتمّ ميقات ربّه**
عين ليلة ﴾ ، فـ (أربعين) حال من (ميقات) و (ليلة) تمييز .

المسألة الرابعة : أو دالة على طور ؛ أى حال واقع فيه تفضيل نحو : هذا
اً أطيب منه رُطباً ، فـ (بسراً) حال من فاعل (أطيب) المستتر فيه و(رطبا)
، من الضمير المجرور بـ (مِنْ) ، والمعنى : هذا فى حال كونه بسراً أطيب
نفسه حال كونه رطبا .

المسألة الخامسة : أن تكون نوعا لصاحبها نحو : هذا مالُك ذهباً فـ (ذهبا)
ل من (مالك) وهو نوع منه ؛ فإن الذهب نوع من المال .

المسألة السادسة : أو فرعا لصاحبها نحو : هذا حديدك خاتماً ، فـ (خاتما)
ل من (حديدك) ، والخاتم فرع مَن الحديد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وتنحتون**
بال بيوتا ﴾ ، فالبيوت فرع الجبال .

المسألة السابعة : أو أصلا لصاحبها ، نحو : هذا خاتمك حديدا ، فـ (حديدا)
ال من (خاتمك) ، وهو أصل له ، فإن الحديد أصل للخاتم وقوله تعالى :
أسجد لمن خلقت طينا ﴾ ، فـ (طينا) حال إما من ضمير المحذوف العائد على
وصول ، أو من الموصوف المجرور باللام .

تقسيم الحال من حيث التنكير والتعريف

الأصل فى الحال أن تكون نكرة ، وهذا هو الوصف الثالث لها ، وذلك الوصف
م لها ؛ لأن الغالب فى الحال كونها منتقلة ، وفى صاحبها كونه معرفة ، لئلا
هم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه .

وما يرد من ذلك بلفظ المعرفة ، فلابد من تأويله بالنكرة محافظة على ما استقر
من لزوم التنكير ؛ وذلك أن العرب قالوا : (جاء وحده) ، فـ (وحده) حال
فاعل (جاء) المستتر فيه ، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، فيؤول بنكرة

من لفظه أو من معناه ، أى متوحداً أو منفردا ، وقالوا : رجـــع عوده على بدئـــه ، فـــ (عوده) حال من فاعل (رجع) المستتر فيه ، وهـــو معــــرفة – أيضـــا – بالإضافة إلى الضمير ، فيؤول بـــ (عائدا) و (راجعا) و (على بدئه) بيـــان ، والمعنى : رجـــع آخـــره على أوله ، قاله " الجرمى " و " أبو البقاء " رجع عـــائداً على الحال ، و "الشاطبى" : راجعا على طريقه . وقالوا : ادخلوا الأول فالأول ، فـــ (الأول) المبتدأ به حال من الواو فى (ادخلوا) والأول الثانى معطوف بالفاء ، وهما بلفظ المعـــرّف بال ، فيؤلان بنكرة ، أى : مترتبين واحـــداً واحـــــداً . وقـــالوا : الجمّاء الغفير ، فـــ (الجماء) حال من الواو فى : جاءوا ، وهو بلفظ المعرّف بال ، فيؤول بنكرة ؛ أى : جميعا ، و (الغفير) من (الغفر) ؛ بمعنى : السر والتغطيـــة (فعيل) بمعنى (فاعل) نعت الجمّاء ، والجماء تأنيث (الجمّ) ، وهو الكثير . وقالوا فى الإبل : أرسلها العراك ، فـــ (العراك) حال من الهاء فى (أرسلها) ، وهو بلفظ المعرّف بال ، فيؤول بنكرة ؛ أى معتركة .

الوصف الرابع من أوصاف الحال

أن تكون نفس صاحبها فى المعنى ؛ لأنها وصف له وخبر عنـــه ؛ والوصـــف نفس الموصوف ، والخبر نفس المخبر عنه ؛ فلذلك : جاز أن يقـــال : جـــاء زيـــد ضاحكا ، لأن الضاحك هو زيد فى المعنى ، وامتنع أن يقال : جاء زيـــد ضحكـــا ، لأن الضحك مصدر (حدث) وزيد ذات ، والمصدر يباين الذات .

مجىء المصدر حالا

(١) مجىء المصدر المعرف حالا :

يقل مجىء المصدر المعرف حالاً نحو : جاء زيد وحده ، وأرسلها العِـــراكَ ، وفيها شذوذان : المصدرية والتعريف الإضافة ، فى المثال الأول ، والتعريف بـــأداة التعريف (ال) فى المثال الثانى .

(٢) مجىء المصدر المنكر حالا :

كثر مجىء المصدر حالا فى النكرات ، وفيه شذوذ واحد ، وهـــو المصدريـــة

نحـــو : طلع زيد بغتة ، وجاء ركضـــا وقتلته صـــبراً ، فــ (بغتة) و (ركضا) و (صبرا) حال من فاعل (طلع) و (جاء) و (قتل) .

١) وذلك عند جمهور البصريين ، على التأويل بالوصف ، فيـــؤول (بغتـــة) بوصف من (باغت) ؛ لأنها بمعنى : المفاجأة ، أى : مباغتـــا ، ويـــؤول (ركضا) بوصف الفاعل من (ركض) ، أى : راكضا ، ويؤول (صـــبراً) بوصف المفعول من (صبر) ، أى مصبورا ، بمعنى : محبوسا .

هل ينقاس وقوع المصدر المنكر حالا ؟

١ – قال " سيبويه " والجمهور بعدم قياسيته مطلقا .

٢ – وقاسه "المبرد" فيما كان نوعا من العامل ؛ وذلك لدلالته علـــى الهيئـــة بنفسه، فأجاز قياسا: جاء زيد سرعة ؛ لأن السرعة نوع من المجيء ومنع : جاء زيد ضحكا ؛ لأن الضحك ليس نوعا من المَجيء .

٣ – وقاسه " ابن مالك " و " بدر الدين ابنه " بعد

أ – (أمّا) نحو : أمّا علماً فعالِمَ ، والأصل فى هذا : أن رجـــلا وُصِـــفَ عنده شخص بعلم وغيره ، فقال للواصف : أما علمـــاً فعـــالم ؛ أى : مهما يُذكرُ شخص في حال علم فالمذكور عالم .

ب – ١ – وبعد خبر شُبِّه به مبتدؤه نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، فــ (زهير) – بالتصغير – خبر شبه به مبتدؤه ، وهو (زيد) ، والمعنى : زيد مثل زهير فى الشعر ، و (شعرا) حال في تقدير الصفة ؛ أى : شاعرا . والعامل فى الحال ما فى (زهير) مـــن معنـــى الفعل ؛ إذ معناه (مجيد) ، وصاحب الحال : ضمير مستتر فى : زهير ؛ لما تقرر من أن : الجـــامد المـــؤول بـــالمشتق يتحمـــل الضمير .

٢ – ويجوز أن يكون (شعرا) تمييزاً لما انبهم فى (مثل) المحذوفة وهى العامل فيه .

جـ - ١ - أو بعد خبر قرن بال الدالة على الكمال نحو : أنت الرجل علماً ، فـ (علما) حال ، والعامل فيها : ما فى الرجل من معنى الفعل ؛ إذ معناه : الكامل .

٢ - وقال " أبو حيان " يحتمل عندى أن يكون تمييزاً ، كأنه قال : أنت الكامل علما ؛ أى علمه ، فهو محوّل عن الفاعل .

٣ - وأجاز " ابن جنى " أن يكون على معنى : تعلّم علما ، فهو مفعول مطلق، فتحصّل فيه ثلاثة آراء : حال وتمييز ومفعول مطلق .

صاحب الحال

الأصل فيه التعريف ؛ لأنه محكوم عليه بالحال ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد .

وقوع صاحب الحال نكرة بمسوّغ

ويقع صاحب الحال نكرة بمسوّغ يقربه من المعرفة .

مسوّغات وقوع صاحب الحال نكرة

يقع صاحب الحال نكرة بأن يكون واحداً من ثلاثة هى :

(١) أن يتقدم الحال على صاحبها - على خلاف الأصل - نحو : فى الدار جالسا رجل ، وقول الشاعر[1] :

لميّة موحشا طلل ∴ يلوح كأنه خلل

وقول الشاعر[2] :

---

(١) الشاهد فى (موحشا) حيث وقع حالا من (طلل) وهو نكرة ، فلذلك تقدمت عليه ، وقيل الحق: إنه حال من الضمير فى الخبر وهو معرفة ، وفيه نظر ؛ لأن الضمير لا يعمل ، والابتداء - أيضا - لا يعمل فى الفضلات .

(٢) الشاهد فى البيت فى قوله : (بينا .. شحوب) حيث سوّغ مجىء الحال من النكرة تقدمها على صاحبها ، وذلك على مذهب " سيبويه " (جواز مجىء الحال من المبتدأ) ، وعند الجمهور حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا شاهد فيه حينئذ .

وبالجسم مني بينا لو علمته ∴ شحوب وإن تستشهدى العين تشهد

وسوّغ مجيء الحال من النكرة : تقديم الحال على صاحبها .

(٢) أو يكون صاحب الحال مخصوصا :

١ - إما بوصف نحو قول الشاعر[1] :

نجيت يارب نوحا فاستجبت له ∴ فى فلك ما خر فى اليم مشحونا

قيل : ومنه قوله تعالى فى قراءة بعضهم : ﴿ **ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا** ﴾ ، فـ (مصدقا) حال من (كتاب) ؛ لتخصيصه بالجار والمجرور الذى وقع صفة له .

واعترض بجواز كون (مصدقا) حالا من الضمير فى الجار والمجرور الذى انتقل إليه بعد حذف الاستقرار .

٢ - أو أن يكون الحال مخصوصا بإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ **فى أربعة أيامٍ سواءً للسائلين** ﴾ ، فـ (سواءً) حال من (أربعة) ؛ لاختصاصها بالإضافة إلى (أيام).

٣ - أو أن يكون الحال مخصوصا بمعمولٍ غير مضاف إليه نحو : عجبت من ضرب أخوك شديدا ، فـ (شديدا) حال من (ضرب) ؛ لاختصاصه بالعمل فى الفاعل وهو (أخوك) .

(٣) المسوّغ الثالث من مسوّغات وقوع صاحب الحال نكرة : أن يكون مسبوقا بنفى أو شبهه ، فمن المسبوق بنفى نحو قوله تعالى : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتاب معلوم** ﴾ ، فجملة : (ولها كتاب معلوم) حال من (قرية) ، لكونها مسبوقة بالنفى .

وشبه النفى كالنهى فى قول " ابن مالك " :

لا يَبْغِ امرؤ على امرئ مستسهلا ، فـ (مستسهلا) حال من (امرؤ) الأول ،

---

(١) الشاهد فى قوله : فلك ما خر فى اليم مشحونا ، حيث جاءت الحال من النكرة بمسوّغ لوصفه بـ (ما خر) .

لكونه مسبوقا بالنهى ، ومن النهى قول الشاعر[١] :

لا يركنــن أحــد إلــى الإحجــــام ∴ يــوم الوغــى متخوفــا لحمـــام

ومثال الاستفهام قول الشاعر[٢] :

يا صاح هل حم عيش باقيـــا فـــترى ∴ لنفسك العذر فـــى إبعادهـــا الأمـــلا

وقوع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ

يقــل وقــوع صاحب الحال نكرة بلا مســوغ ، كقولهم : عليه مائة بيضـــا ، فـــ (بيضا) بلفظ الجمع حال من (مائة) ، وفى الحديث : " **صلى رسول الله ﷺ قاعدا وصلى وراءه رجال قياما** " ، فـــ (قياما) حال من (رجال) ، وهو نكرة بلا مسوغ .

حالات صاحب الحال

للحال المؤسسة مع صاحبها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : جواز تقديمها عليه ، وجواز تأخيرها عنه

يجوز أن تتأخر عن صاحب الحال - وهو الأصل - ويجوز أن تتقدم عليـــه : فاعلا كان أو مفعولا نحو : جاء زيد ضاحكا ، وضربت اللص مكتوفا ، فلـــك فـــى (ضاحكا) و (مكتوفا) : أن تقدمهما على المرفوع فى الأول ، وهو (زيد) ، وعلى المنصوب في الثانى وهو (اللص) فتقول : جاء ضاحكا زيد ، وضربـــت اللـــص مكتوفا .

الحالة الثانية : تأخر الحال عن عاملها وجوبا

الحال عن صاحبها وجوبا - وهو الأصل - :

(١) أن تكون محصورة نحو قوله تعالى : ﴿ **وما نرسل المرسلين إلا مبشرين**

---

(١) الشاهد فى البيت قوله : (لا يركنن أحد ... متخوفا) حيث وقع الحال نكرة ، وســوغ ذلـــك وقوعه بعد النهى

(٢) الشاهد فيه قوله : عيش باقيا ، حيث جاءت الحال (باقيا) من النكرة (عيش) ، والمسوغ وقوع النكرة بعد الاستفهام .

ومنذرين ﴾ ، فـ (مبشرين) و (منذرين) حالان من (المرسلين) ، ولا يجوز تقديمها على (المرسلين) لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره .

(٢) أو يكون صاحبها مجرورا إما :

١ - بحرف غير زائد ، كمررت بهند جالسة ، فـ (جالسة) حال من (هند) ، ولا يجوز تقديمها عليها ، لا تقول : مررت جالسة بهند .

٢ - وإما مجرورا بإضافة نحو : أعجبنى وجهها مسفرة ، وتأتى الحال من المضاف بشروط .

شروط مجىء الحال من المضاف إليه

إنما تجىء الحال من المضاف إليه بشروط هى :

١ - إذا كان المضاف بعضا من المضاف إليه نحو : أعجبنى وجهها مسفرة ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا** ﴾ ، فـ (مسفرة) حال من المضاف إليه وهو الهاء ، و (الوجه) مضاف ، وهو جزء من المضاف إليه (الهاء) وهى صاحبة الحال ، وكذلك (الصدور) مضاف ، و (هم) مضاف إليه ، والصدور جزء من الضمير (هم) الذى هو صاحب الحال ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا** ﴾ ، فـ (ميتا) حال من (الأخ) المضاف إليه (اللحم) واللحم بعض الأخ .

٢ - أو كان المضاف كبعض المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿ **أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا** ﴾ فـ (حنيفا) حال من (إبراهيم) المضاف إليه (الملة) والملّة كبعضه فى صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

٣ - أو كان المضاف صالحا للعمل فى المضاف إليه ، كأن يكون مصدرا نحو قوله تعالى : ﴿ **إليه مرجعكم جميعا** ﴾ ، فـ (جميعا) حال من الكاف والميم المضاف إليه (مرجع) ، ومرجع : مصدر ميمى عامل فى الحال المنصوب (جميعا) ، أو أن يكون وصفا نحو : هذا شارب السويق

ملتوتا - الآن أو غدا - فـ (ملتوتا) حال من (السويق) و (شـــارب) اسم فاعل عامل فى الحال النصب ؛ لأنه بمعنى الحـــال أو الاســتقبال ، واعتمد على المخبر عنه ؛ فقد سبق بالمبتدأ وهو (هذا) .

الحالة الثالثة : تقدم الحال على صاحبها

يتقدم الحال على صاحبها : إذا كان صاحبها محصورا فى الحال نحو : ما جاء راكبا إلا زيد .

حالات الحال مع عاملها

للحال مع عاملها ثلاث حالات :

١ - جواز تأخيرها عن العامل وهو الأصل .

٢ - وجوب التقديم على عاملها .

٣ - وجوب التأخير عن عاملها .

الحالة الأولى : تأخر الحال عن عاملها جوازا

يجوز أن تتأخر الحال عن عاملها كما يجوز أن تتقدم عليه ، وذلك :

١ - إذا كان العامل فى الحال فعلا متصرفا نحو : جاء زيد راكبا ، فيجوز أن يقـــال : راكبا جاء زيد ، ومن جـــواز تقديمها على عاملها قوله تعالى : ﴿ **خشعا أبصارهم يخرجون** ﴾ ، فـــ (خشعا) حال من الواو فى (يخرجون) وعاملها هو الفعل (يخرج) .

٢ - إذا كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف نحو : زيد منطلق مســرعا ، فـــ (مسرعا) حال من فاعل (منطلق) المستتر فيه و (منطلـــق) هـــو العامل ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، فلك أن تقـــدم الحـــال علـــى (منطلق) فتقول : مسرعا زيد منطلق ، وقالت العرب : شتى تئوب الحلبة فـــ (شتى) جمع (شتيت) ، وهو وصف وهو حال ، وصاحبها (الحلبة) وتقدمت على عاملها ، أى متفرقين يرجع الحالبون ، وقال الشاعر :

عـــدس مـــا لعبـــاد عليـــك إمـــارة ∴ أمنـــت ، وهـــذا تحمليـــن طليـــــق

فـ (تحملين) جملة فى موضع نصب على الحال من فاعل (طليق) المستتر فيه ، وعاملها (طليق) ، وهو صفة مشبهة .

الحالة الثانية : تقدم الحال على عاملها وجوبا

يتقدم الحال على عاملها وجوبا ، وذلك إذا كان للحال صدر الكلام نحو : كيف جاء زيد ؟ فـ (كيف) اسم استفهام فى موضع الحال من (زيد) ووجب تقديمه على عامله وجوبا ، لأن الاستفهام مما يجب تصدره فى الجملة .

الحالة الثالثة : تأخر الحال عن عاملها وجوبا

تتأخر الحال عن عاملها وجوبا فى ست مسائل :

المسألة الأولى : أن يكون فعلا جامدا نحو : ما أحسن زيدا مقبلا ، فـ (مقبلا) حال من (زيدا) وهى واجبة التأخير عن عاملها ؛ لكونه فعلا جامدا لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى معموله بالتقديم عليه .

المسألة الثانية : أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد - وهو : اسم التفضيل - نحو: هذا أفصح الناس خطيبا ، و (خطيبا) حال من فاعل (أفصح) المستتر فيه ، ولا يجوز أن يتقدم عليه ، لأن اسم التفضيل اسم يشبه الجامد فى عدم التصرف ، ويستثنى تلك الصورة من وجوب تأخر الحال عن عامله إذا كان اسم التفضيل ، وهى : إذا وقع اسم التفضيل بين حالين من اسمين مختلفى المعنى ، أو متحديه ، مفضل أحدهما فى حالة على الأخرى نحو : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا ، فاسم التفضيل عامل فى الحالين .

ومنهم من يذهب ، إلى أن المنصوبين فى ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع (إذ) فى المضى ، و (إذا) فى الاستقبال .

المسألة الثالثة : أن يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى نحو: يعجبنى اعتكاف أخيك صائما ، فـ (صائما) حال من (أخيك) والعامل فيه : المصدر المقدر بـ (أن والفعل) ، ومعمول المصدر من أن والفعل لا يتقدم عليه .

المسألة الرابعة : أو يكون العامل اسم فعل نحو : نزال مسرعا ، فـ (مسرعا)

حال من فاعل (نزال) المستتر فيه ، ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

المسألة الخامسة : أن يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ **فتلك بيوتهم خاوية** ﴾ ، فـ (خاوية) حال من (بيوتهم) والعامل (اسم الإشارة) وهو : (تلك) فيه معنى الفعل (أشير) دون حروفه ، وحرف التشبيه نحو قول " امرئ القيس "[1] :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ∴ لدى وكرها العناب والحشف البالى

فـ (رطبا) و (يابسا) حالان من (قلوب) ، والعامل فيهما : كأن لما فيه من معنى (أشبه) وليس فيه حروفه .

وحرف التمنى نحو قولك : ليت هندا مقيمة عندنا ، فـ (مقيمة) حال من (هند) ، والعامل فيها : ليت ، لما فيها من معنى : أتمنى دون حروفه .

المسألة السادسة : أن يعرض للعامل مانع يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله نحو : لأصبر محتسبا ، فـ (محتسبا) حال من فاعل (أصبر) المستتر فيه ، ونحو : لأعتكفن صائما ، فـ (صائما) حال من فاعل (اعتكف) المستتر فيه ، ولا يجوز فى (محتسبا) و (صائما) أن يتقدما على عاملهما ؛ فإن ما فى حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما ، أى على لام الابتداء ولام القسم ، لأنهما من أدوات الصدر .

تعدد الحال

لشبه الحال بالخبر فى المعنى ، والنعت فى التقييد جاز أن يتعدد الحال لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر والنعت .

فمن تعدد الحال لمفرد قول الشاعر[2] :

على إذا ما جئت ليلى بخفية ∴ زيارة بيت الله رجلان حافيا

---

(١) الشاهد فى البيت : (رطبا) و (يابسا) حيث تأخرا وجوبا عن عاملها (كأن) ، لأنه حرف يشبه الفعل (أشبه) فهو ضعيف فى العمل ، ولذا امتنع تقديم الحال عليه .

(٢) الشاهد : مجيء الحال متعدد لمفرد (رجلان حافيا) وصاحب الحال (تاء الفاعل) .

وليس من تعدد الحال المفرد نحو قوله تعالى : ﴿ **إن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصوراً** ﴾ ، لأن من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف .

وأما تعدد الحال لمتعدد ففيه تفصيل ؛ فينظر في الحال المتعدد :

أ - فإن اتحد لفظه ومعناه ثنى أو جمع ؛ فمن وروده تثنية نحو : ﴿ **وسخّر لكم الشمس والقمر دائبين** ﴾ ، فـ (دائبين) حال مؤسسة ، بمعنى : دائمين ، والأصل : دائبة ودائبا ، لما اتفقا لفظا ومعنى ثنّيا ، ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتأنيث ، ومن ورود الحال جمعا قوله تعالى : ﴿ **وسخّر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخراتٍ** ﴾ ، فـ (مسخرات) حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى ، والأصل : مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ، فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت .

ب - وإن اختلف لفظه ومعناه فرّق بغير عطف نحو : لقيته مصعِداً منحدَراً ، ويقدر الحال الأول من الحالين للثانى من الاسمين ، وبالعكس فيقدر الثانى من الحالين للأول من الاسمين ؛ ليتصل أحد الحالين بصاحبه ، ولا يعدل عنه إلاّ بقرينة .

وقد تأتى الحال المتعددة على الترتيب ، فيقدر الأول للأول ، والثانى للثانى إن أمن اللبس كقول الشاعر[1] :

خرجت بها أمشى تجر وراءنا ∴ على إثرينا ذيل مرط مرحّل

تقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة

تنقسم الحال باعتبار ما تؤديه من معنى ودلالة إلى قسمين :

(١) مؤسسة ، وهى التى تبين هيئة صاحبها ؛ وهى التى لا يستفاد معناها

---

(١) الشاهد : مجيء الحالين على الترتيب جملة (أمشى) لقاء الفاعل و (تجر) لضمير المؤنثة (ها) والمعنى : أخرجتها من خدرها حال كونى ماشيا ، وحال كونها تجر على إثرى قدمى وقدمها ذيل مرطها ، لتخفى الأثر عن القافلة قصداً للستر ، والمرط : كساء من خز أو صوف ، والمرحل ما فيه علم .

بدونها ؛ أى بدون ذكرها كـ جاء زيد راكبا ، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر (راكبا) .

(٢) مؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها ، وتنقسم المؤكدة إلى ثلاثة أقسام :

١) مؤكدة لعاملها :

أ - لفظا ومعنى نحو قوله تعالى : ﴿ **وأرسلناك للناس رسولا** ﴾ ، فـ (رسولا) حال من الكاف ، وهى مؤكدة للعامل : (أرسلنا) لفظا ومعنى ، لتوافقهما فى اللفظ والمعنى ، وقول الشاعر :

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته ∴ والزم توقى خلط الجد باللعب

ب - مؤكدة لعاملها معنى - فقط - واللفظ مختلف نحو قوله تعالى : ﴿ **فتبسم ضاحكا من قولها** ﴾ ، فـ (ضاحكا) حال من فاعل (تبسم) ؛ وهى مؤكدة لعاملها فى المعنى ، فإن (التبسم) و (الضحك) متفقان معنى مختلفان فى اللفظ ، فالتبسم نوع من الضحك ، ومثله قوله تعالى : ﴿ **ولى مدبرا** ﴾ ؛ فإن (الإدبار) نوع من (التوالى) .

٢) مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى : ﴿ **لآمن من فى الأرض كلهم جميعا** ﴾ ، فـ (جميعا) حال من فاعل (آمن) وهو (من) الموصولة مؤكدة لها لأن لفظ (جميعا) يدل على الإحاطة ، فهى مؤكدة للعموم الذى فى (من) الموصولة .

٣) مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، ويشترط فى الجملة : ثلاثة شروط :

١ - شرط فى الجملة : أن تكون مركبة من اسمين معرفتين جامدين ، والتوكيد بالجملة : إما لبيان يقين نحو : هو زيد معلوما ، أو فخر نحو : أنا فلان بطلا ، أو تعظيم نحو : هو فلان جليلا مهابا ، أو تحقير نحو : هو فلان مقهورا ، أو تصاغر نحو : أنا عبدك فقيرا

إليك ، أو وعيد نحو : أنا فلان متمكنا منك ، أو لمعنى غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ؛ وذلك لأن معنى العطف المذكور واضح من خلال إسناد الأب إلى زيد ، فالحال المذكورة تؤكد لمضمون الجملة .

٢ - وشترط فى هذه الحال : أن تكون واجبة التأخير عن الجملة المذكورة .

٣ - وشترط فى عاملها : أن يكون محذوفا وجوبا ، وتقديره (أحقه) عطوفا .

أقسام الحال من حيث الإفراد والتركيب

للحال ثلاثة أقسام :

١ - تقع اسما مفرداً ، وقد مضى الحديث عنها نحو : جئت راكبا .

٢ - وتقع شبه جملة ، وشبه الجملة ضربان : ظرف ، وجار ومجرور ، فمثال وقوعها ظرفا قولك : رأيت الهلال بين السحاب ، فـ (بين) ظرف مكان فى موضع الحال من الهلال ، ومثال وقوعها جارا ومجرورا نحو قوله تعالى : ﴿ **فخرج على قومه فى زينته** ﴾ ، فقوله (فى زينته) جار ومجرور فى موضع الحال من فاعل (خرج) المستتر فيه العائد على (قارون) .

ويتعلقان بـ (مستقر) أو (استقر) محذوفين وجوبا .

وقوع الحال جملة

٣ - وتقع الحال جملة - اسمية أو فعلية - بثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن تكون خبريّة - محتملة للصدق والكذب - وأما جملة (ولا تضجر) فى قوله : اطلب ولا تضجر من مطلب ، فليست حالية ، لأن (لا) ناهية ، والواو الداخلة عليها عاطفة وليست للحال ، عطفت ، مصدرا يسبك من (أن والفعل) على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أى: ليكن منك طلب وعدم ضجر ، أو

عطفت جملة على جملة ، فعلى القول الأول ففتحة (تضجر) : إعراب وعلى الثانى فالفتحة بناء للتركيب ، والأصل : ولا تضجرن بنون التوكيد ، فحذفت للضرورة و (لا) ناهية ، والعطف مثل : ﴿ **واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا** ﴾ .

الشرط الثانى : أن تكون الجملة غير مصدرة بحرف استقبال ، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافى الاستقبال .

وقد غلط من أعرب (سيهدين) من قوله تعالى : ﴿ **إنى ذاهب إلى ربى سيهدين** ﴾ حالا .

الشرط الثالث : أن تكون مرتبطة :

١ - بالواو والضمير معا ؛ لتقوية الربط نحو قوله تعالى : ﴿ **ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت** ﴾ .

٢ - أو بالضمير فقط نحو قوله تعالى : ﴿ **اهبطوا بعضكم لبعض عدو** ﴾ أى متعادين .

٣ - بالواو فقط نحو قوله تعالى : ﴿ **لئن أكله الذئب ونحن عصبة** ﴾ .

وجوب الواو للربط

١ - وتجب (الواو) قبل (قد) نحو قوله تعالى : ﴿ **يا قوم لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم** ﴾ .

٢ - وإذا كانت الجملة إسمية ولا ضمير يربطها بجملة صاحب الحال تعينت الواو أيضا نحو : جاء زيد والشمس طالعة .

امتناع الواو

تمتنع الواو فى سبع مسائل :

١ - إذا كانت جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت غير مقترن بقد نحو قوله تعالى : ﴿ **وجاءوا أباهم عشاء يبكون** ﴾ ، وقوله : ﴿ **ونذرهم فى طغيانهم يعمهون** ﴾ . وما ورد من اقتران الجملة حينذاك مقترنة بالواو

يؤول على إضمار مبتدأ محـــذوف ، وذلك كقول الشاعر[1] :

فلمـــا خشيـــــت أظـــــافيرهم ∴ نجــــوت وارهنـــــــهم مالكـــــا

وقوله[2] :

علقتـــها عرضـــا وأقتـــل قومــــــها ∴ زعما لعمـــــر أبيـــك ليـــس بمزعـــم

٢ - إذا كانت الحال جملة مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو قولك : هو الحق لا شك ، وقوله تعالى : ﴿ **ذلك الكتاب لا ريب فيه** ﴾ ، لأن الحـــال نفـــس الجملة فى المعنى ، فلو عطفت بالواو لكانت مغـــايرة لمـــا قبلـــها ، لأن العطف يقتضي التغاير ، فالشيء لا يعطف على نفسه .

٣ - إذا كانت جملة اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها نحو قوله تعالى : ﴿ **فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون** ﴾ فرارا من اجتماع حرفـــى عطف صورة .

٤ - إذا كانت جملة فعلها ماض تال لإلا نحو قولك : ما تكلم زيد إلا قال خيرا وقوله تعالى : ﴿ **ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون** ﴾ .

٥ - إذا كانت جملة فعلها ماض متلو بأو نحـــو قولك : لأضربنـــه ذهـــب أو مكث ومنه قول الشاعر[3] :

كن للخليل نصـــيرا جـــارا أو عـــدلا ∴ ولا تشـــح عليـــه جـــاد أو بخـــــلا

٦ - إذا كانت جملة فعلها مضارع منفى بلا نحو قولـــه تعـــالى : ﴿ **وما لنا لا نؤمن بالله** ﴾ ، وقوله : ﴿ **ما لى لا أرى الهدهد** ﴾ ، وقول الشاعر[4] :

ولـــو أن قومـــا لارتفـــاع قبيلـــــة ∴ دخلوا الســـماء دخلتـــها لا أحجـــب

---

(١) الشاهد فى البيت : (وارهنهم مالكا) حيث ورد ما ظاهـــره وقوع الحال فى جملـــة مضارعـــها خشيت ، وقد اقترن بالواو ، وهو ضرورة أو مؤول بالجملة الاسمية (وأنا ارهنهم) .

(٢) الشاهد فى : (وأقتل قومها) وهو كالشاهد السابق فيؤول بالجملة الاسمية (أنـــا ارهنـــهم) أو ضرورة .

(٣) الشاهد فى قوله : (جاد أو عدلا) حيث وقع حالا وهو ماض متلو بأو فامتنع فيه الواو .

(٤) الشاهد فى قوله : (لا أحجب) حيث وقع المضارع المنفى بـــ (لا) حالا فامتنع فيه الواو .

٧ - إذا كانت جملة فعلها مضارع منفى بـ (ما) كقول الشاعر[1] :

عهدتك مـــا تصبـــو وفيـــك شبيبــة ∴ فما لك بعـــد الشيـــب صبـــا متيمـــا

حذف عامل الحال جوازا

يحذف عامل الحال إذا كان فعلا جوازا لدليل :

١ - حالى كقولك لقاصد سفرا : راشدا ، وللقادم من حج : مأجورا .

٢ - أو مقالى كأن يقع فى جواب :

أ - استفهام كقولك : راكبا ، لمن قال لك : كيف جئت ؟

ب - أو جواب شرط نحو قوله تعالى : ﴿ **فإن خفتم فرجالا أو ركبانا** ﴾ ؛ بإضمار :

تسافر ـ ورجعت ـ ونجمعها ـ وصلوا

حذف عامل الحال وجوبا

(١) يحذف عامل الحال وجوبا قياسا فى أربع صور :

١ - إذا كانت الحال سادة مسد الخبر نحو : ضربى زيدا قائما ، والأصل: ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما .

٢ - إذا كانت الحال مؤكـــدة لمضمون الجملة قبلها نحـــو : زيـــد أبـــوك عطوفا .

٣ - مع الحال التى يبين بها ازدياد فى المقـــدار ، أو نقص فيه بتدريج ، فالأول كقولك : تصدق بدينار فصاعدا ، والثانى نحو : اشتره بدينار فسافلا ؛ فـ (صاعدا) و (سافلا) حالان ، والفاء الداخلـــة عليـــهما عطفت عاملا قد حذف وبقى معموله من عطف الإخبار على الإنشاء

---

(١) الشاهد فيه : وقوع المضارع المنفى بـ (ما) حالا فامتنع فيه الواو : (ما تصبو) .

والأصـــل : تصدّق بدينار فذهب المتصدق به صـــــاعداً ، واشـــتره بدينار فانحطّ المشترى به سافلا .

٤ - ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل ؛ لتوبيخ نحو : أقائما وقد قعد النــــاس ، ولمن لا يثبت على حال : اتميميًّا مرة قيسيًّا أخرى ، فـــ (قائمـــا) حال منصـــوبة بفعل محذوف وجوبا ؛ أى : أتوجد ؟ ، و (تميميا) و (قيسيا) حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا ؛ أى : أتتحول .

(٢) ويحذف سماعا فى غير ذلك نحو : هنيئا لك ، فـ (هنيئا) حال محتملـــة للتاسيس والتأكيد منصوبة بفعل محذوف ؛ أى : ثبت لك الخير هنيئا على التأسيس ، أو : هنّاك ذلك هنيئا على التأكيد .

التمييز

هو في الأصل مصدر (ميّز) : إذا خلّص شيئا من شيء .

والتمييز والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا ، قال الله تعالى : ﴿ **وامتازوا اليوم أيها المجرمون** ﴾ ، أي : انفصلوا من المؤمنين ؛ وقال : ﴿ **تكاد تميّز من الغيظ** ﴾ ، أي ينفصل بعضها من بعض .

وفي الاصطلاح : اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام اسم أو إبهام نسبة .

خرج بقوله (نكرة) : المشبه بالمفعول به نحو : زيد حسنٌ وجهه ؛ فإن فيه ما في (حسُن وجها) إلاّ التنكير ، فلا يكون تمييزا ؛ لعدم تنكيره ، وقد مضى في باب المعرف بالأداة أن قوله : صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو .

محمول على زيادة (ال) ، وخرج بقوله : بمعنى (من) : الحال نحو : جاء زيد راكبا فإنه بمعنى في حال كذا لا بمعنى (من) ، وخرج بقوله : مبين لإبهام اسم أو نسبة : اسم لا النافية للجنس نحو : لا رجل ، وثاني مفعولي استغفر نحو : استغفر الله ذنبا لست محصيه ، فإنهما ؛ أي رجلا وذنبا ، وإن كانا على معنى (من) بدليل حصة اقترانهما بها نحو : لا من رجل ، واستغفر الله من ذنب ، لكنها - من - ليست فيهما للبيان ، فلا يكونان مبينين ، بل هي في الأول وهو (لا رجل) لاستغراق الجنس ، ولذلك بنى معها اسم لا ، وفي الثاني ، وهو : استغفر الله ذنبا للابتداء .

حكم التمييز : النصب ، لأنه من الفضلات .

الناصب للتمييز :

أ - الناصب لمبين الاسم؛ وهو تمييز الذات: الاسم المبهم نحو: عشرين درهما.

ب - والناصب لمبين النسبة : المسند من فعل أو شبهه .

فمثال الفعل : طاب زيد نفسا ، فـ (نفسا) منصوب بـ (طاب) ، ومثال شبه الفعل : هو طيّب أبوّةً ، فـ (أبوّة) منصوب بـ (طيّب) ، وهو صفة مشبّهة .

نوعا التمييز : للتمييز نوعان : ١ - تمييز ذات . ٢ - تمييز نسبة .

تمييز الاسم المبهم (الذات)

الاسم المبهم الذي يطلب تمييزا وتفسيراً أربعة أنواع :

١ - العدد نحو قوله تعالى : ﴿ **إني رأيت أحد عشر كوكبا** ﴾ ، ونحو : ﴿ **فتم**

ميقات ربه أربعين ليلة ﴾ .

٢ - المقدار ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أ - مساحة : له شبر أرضا .

ب - كيل : له قفيز برا .

جـ - وزن : له منوان عسلا - وهو تثنية : منا ، كعصا .

٣ - ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة ، فالأول نحو : ﴿ **مثقال ذرة خيرا** ﴾ ، فمثقال الذرة : شبيه بما يوزن به ، والثاني نحو : نحي سمنا ، فالنحي : اسم لوعاء السمن ، وهو يشبه الكيل ، وليس بكيل حقيقة ، ويكون كبيرا وصغيرا ، والثالث نحو : ﴿ **ولو جئنا بمثله مددا** ﴾ ، فـ (مثل) شبيه بالمساحة ، وليس بمساحة حقيقة ، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد .

وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو : إن لنا غيرها أبلا . ووجه حمله على أنه غيره ، وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل .

٤ - ما كان فرعا للتمييز نحو : هذا خاتم حديدا ، فإن الخاتم فرع الحديد ، من جهة أنه مصنوع منه ، فيكون الحديد هو الأصل ، والخاتم مشتق منه ، فهو فرعه بهذا الاعتبار ، ومثل : خاتم حديدا ، ذلك (باب ساجا) فإن الباب فرع الساج ، والساج نوع من الخشب ، ، و (جبة خزا) فإن الجبة فرع الخز ، والخز نوع من الحرير .

وقيل في المنصوب بعد (الخاتم) وبعد الجبة أنه حال .

تمييز النسبة

١ - نسبة الفعل للفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ **واشتعل الرأس شيبا** ﴾ .

٢ - نسبة الفعل للمفعول نحو قوله تعالى : ﴿ **وفجرنا الأرض عيونا** ﴾ .

جر تمييز الاسم بالإضافة

كما قلنا سابقا إن الأصل في التمييز : النصب - أيضا - ويجوز جره بإضافة الاسم إليه كشبر أرض من الممسوحات ، وقفيز بر من المكيلات ، ومنوى عسل من الموزونات .

امتناع جر تمييز الاسم

١ - إن كان الاسم عددا من ١١ - ٩٩ ، فإن تمييزه واجب النصب نحو قوله تعالى : ﴿ **إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة** ﴾ .

٢ - إن كان الاسم مضافا نحو قوله تعالى : ﴿ **ولو جئنا بمثله مددا** ﴾ ، ﴿ **فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا** ﴾ ، فـ (مددا) و (ذهبا) تمييزان لـ (مثل) و (ملء) ولا يجوز جرهما بإضافة ما قبلهما (مثل) و (ملء) ، لأنهما مضافان ، ولا يجوز أن يضافا مرة أخرى .

من مميز النسبة

(١) التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب : إما بصيغته القياسية الموضوعة له نحو : أكرم به أبا ، وما أشجعه رجلا ، وإما بغير الصيغة القياسية نحو : لله دره فارسا، و(أبا) و(رجلا) و(فارسا) تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم فى النسبة .

(٢) التمييز الواقع بعد اسم التفضيل ، وله حالتان :

١ - تارة يكون منصوبا .

٢ - وتارة يكون مجرورا .

فشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببا ؛ وذلك : إذا كان فاعلا معنى نحو : زيد أكثر مالا .

وعلامة ذلك : أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه ، وترفع التمييز به مع صحة المعنى ، فتقول فى مثالنا : زيد كثر ماله .

بخلاف : ما إذا لم يكن فاعلا معنى ، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو : مال زيد أكثر مال بالخفض .

وعلامة ذلك : أن يحسن وضع (بعض) موضع اسم التفضيل ، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة ، فتقول فى مثالنا : مال زيد بعض الأموال .

ولا يستقيم فى هذا المثال أن يكون (مالا) فاعلا معنى ؛ لفساد المعنى ، فلا يقال : مال زيد كثر ماله ؛ لأنه يؤدى إلى أن المال له مال ؛ وإنما وجب نصبه فى الأولى وجرة فى الثانية ، لأن اسم التفضيل مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى .

وإنما جاز : هو أكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه ، وهو : أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا فى المعنى ؛ إذ لا يقال : هو كرم رجل ، فتخبر عن هـــو بقولك : كرم رجل ، وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر .

وإنما نصب لتعذر إضافة أفعل مرتين ؛ لأنه أضيف أولا إلـــى النـــاس ، فلـــو أضيف ثانيا إلى (رجل) لزم إضافته مرتين ، وذلك ممتنع ، لأن المضـــاف إلـــى شىء يمتنع إضافته إلى غيره .

جر التمييز بـــ (من)

١ – يجوز جر التمييز بـــ (من) كـــ (رطل من زيت) إلا فى ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : تمييز العدد نحو : عشرين درهما .

المسألة الثانية : التمييز المحول عن المفعول نحـــو : غرســـت الأرض شجـــرا ، ونحـــو: ما أحسن زيدا أدبا ، فإنه محـــول عن المفعول ، وأصله : ما أحسن أدب زيد ، بخلاف : ما أحسن زيدا رجلا ، فإنه ليس محـــولا عـــن المفعول ؛ إذ لا يصح : ما أحسن رجل زيد .

المسألة الثالثة : ما كان فاعلا فى المعنى إن كان محـــولا عن الفـــاعل صناعة كـــ (طاب زيد نفسا) ؛ إذ أصله : طابت نفس زيد ، أو محول عـــن مضاف غيره ، كأن يكون مبتدأ نحو : زيد أكثر مالا ، فـــ (مالا) محول عن مبتدأ ؛ إذ أصله : مال زيد أكثر فحول المضاف وجعل تمييزا ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع على الابتداء مكانه .

بخلاف ما إذا كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا ، وأبرحت جارا ، فإنهما ، أى : فارسا وجارا ، وإن كانا فـــاعلين معنـــى – إذ المعنى : عظمت فارسا، وعظمت جارا – إلا انهما غير محولين عن الفـــاعل صناعة ، فيجوز دخول (من) عليهما ، فتقول : من فارس ومن جار كقوله :

يـــا سـيدا مـــا أنـــت مـــن ســـيد ∴ موطـــأ الأكنـــاف رحـــب الـــذراع

ومن الفاعل فى المعنى غير المحول قولك : نعم رجلا زيد ، فـــ (رجلا)

وإن كان فاعلا فى المعنى - إذ المعنى : نعم الرجل زيد - إلا أنه غير محول فلذلك يجوز دخول (من) عليه ، فنقول : نعم من رجل ، قال أبو بكـــر بـــن الأسود[١] :

تخـــيره فلـــم يعـــدل ســـواه ∴ فنعـــم المـــرء مـــن رجـــل تـــهامى

حكم تقدم التمييز على عامله

(١) يمتنع تقدم التمييز على عامله إذا :

١ - كان اسما جامدا كـــ (رطل زيتا) .

٢ - كان فعلا جامدا نحو : ما أحسنه رجلا ، لأن الجامد لا يتصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه .

(٢) يندر تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا كقوله[٢] :

أنفســا تطيـــــب بنيـــل المنـــــى ∴ وداعـــى المنـــون ينـــادى جـــــهارا

وأجاز " الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى " القياس عليه محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ووافقهم " ابن مالك " فى غير الألفية .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

---

(١) الشاهد فى البيت : (من رجل) ، فإنه تمييز مجرور بـــ (من) ، فإنه وإن كان فاعلا فى المعنى إلا أنه غير محول.

(٢) الشاهد فى البيت قوله : (نفسا) فإنه تمييز قدم على عامله المتصرف ، وهذا جائز بندور خلافا لمن قاسه .

أسئلة عامة على منهج النحو ،

س١ : اذكر معانى الأحرف الناسخة ، مع التمثيل .

س٢ : لماذا أفادت (كأن) التشبيه المؤكد ؟

س٣ : ما الفرق بين التمنّى والترجّى ؟

س٤ : ما المعانى التى تأتى لها (لعل) ؟ مع التمثيل .

س٥ : قد تدخل (لعل) فى المحبوب وفى المكروه ، فما معنى كل منهما ؟ مع التمثيل .

س٦ : لعقيل لغة في (لعل) اذكرها .

س٧ : تأتى (عسى) بمعنى (لعل) ، فما شرط ذلك ؟ مع التمثيل .

س٨ : متى تكون (عسى) حرفًا ؟ مع التمثيل .

س٩ : ما حكم تقدم خبر (إنّ وأخواتها) ؟ مع التمثيل .

س١٠ : متى يجوز توسط خبر هذه الأحرف ؟ ومتى يمتنع ؟ مع التمثيل .

س١١ : متى يتعين كسر همزة (إنّ) ؟ ومتى يتعين الفتح ؟ ومتى يجوز الأمران ؟ مع التمثيل .

س١٢ : اذكر مواضع كسر همزة (إنّ) ، مع التمثيل .

س١٣ : اذكر مواضع فتح همزة (أنّ) ، مع التمثيل .

س١٤ : اذكر المواضع التى يجوز فيها كسر همزة (إنّ) وفتحها ، مع التمثيل .

س١٥ : عين فيما يأتى (ان) المكسورة والمفتوحة ، مع التوجيه :

اعتقادى ان زيدًا فاضل – زيد انه فاضل – اعتقاد زيد انه حق ، قولى انه فاضل .

س١٦ : قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾[1] قرأ نافع والكسائى بفتح همزة (إنه) ، وقرأ الباقون بالكسر ، وجّه القراءتين .

س١٧ : إذا جاءت (إن) بعد القسم ، فمتى يجب كسر همزتها ؟ ومتى يجوز الكسر والفتح ؟ مع التمثيل .

س١٨ : ما الحكم إن جاءت (إن) بعد فعل قسم بدون ذكر اللام فى خبرها ؟ وما الحكم إن ذكرت اللام ؟ مع التمثيل .

س١٩ : ما حكم همزة (إن) بعد فعل قسم مذكور ، أو مقدر ؟ مع التمثيل .

س٢٠ : قد تقع (إن) فى أول جملة مخبر بها ، فمتى تكسر همزتها ؟ ومتى تفتح ؟ مع التمثيل .

س٢١ : اذكر حكم كسر همزة (إن) وفتحها فى الأمثلة الآتية ، مع التوجيه :
قولى انى مؤمن – علمى انى أحمد الله – قولى انى أحمد الله – قولى ان زيدًا يحمد الله .

س٢٢ : قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾[2] ، قرئ بكسر (وانك لا تظمأ) وبفتحها ، وجّه كلتا القراءتين .

س٢٣ : قد تكسر (ان) وقد تفتح بعد (حتى) ، فما نوع (حتى) فى الحالتين ؟ مع التمثيل .

---

(١) سورة الطور – الآية ٢٨ .
(٢) سورة طه – الآية ١١٨ ، ١١٩ .

س٢٤ : قد تكسر (إن) وقد تفتح بعد (أما) ، فما معناها مع الكسر ، ومع الفتح ؟

س٢٥ : قد تفتح (أن) وقد تكسر بعد (لا جرم) ، اذكر ما قيل فى نوع (جرم) ومعناها ، وحكم ما بعدها .

س٢٦ : تدخل (لام الابتداء) بعد (إن) المكسورة ، اذكر مواضعها ، مع التمثيل .

س٢٧ : متى تدخل (لام الابتداء) الخبر ؟ مع التمثيل .

س٢٨ : متى تدخل (لام الابتداء) معمول الخبر ؟ مع التمثيل .

س٢٩ : متى تدخل (لام الابتداء) اسم (إنّ) ؟ مع التمثيل .

س٣٠ : لماذا امتنعت (اللام) من دخولها معمول الخبر فى الأمثلة الآتية :

إنّ زيدًا عمرًا ضرب - إنّ زيدًا جالس فى الدار - إن زيدًا راكبًا مُنطلق .

س٣١ : تتصل (ما) الزائدة بـ (إن وأخواتها) ، فما أثرها ؟

س٣٢ : يختلف حكم الأحرف الناسخة الناصبة للاسم مع (ما) الزائدة إعمالاً وإهمالاً ، وضح ذلك ، مع التمثيل .

س٣٣ : متى يجوز إهمال الحرف الناسخ وإعماله مع اتصال (ما) الزائدة به ؟ ومتى تكفّه عن العمل ؟ ومتى يندر العمل ؟ مع التمثيل .

س٣٤ : ما حكم الأحرف الناسخة عند اتصالها بـ (ما) الاسميّة (الموصولة) ؟

س٣٥ : روى لفظ (الحمام) فى البيت الآتى بالنصب وبالرفع ، وجّه كلتا الروايتين :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

س٣٦ : فوالله ما فارقتكم قاليا لكم .:. ولكن ما يُقضى فسوف يكون

أعرب ما تحته خط فى البيت ، موضحًا نوع (ما) .

س٣٧ : ما حكم العطف على اسم (إن وأخواتها) بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده ؟ مع التمثيل .

س٣٨ : ما حكم العطف بالرفع على اسم (إن وأخواتها) ؟ مع التمثيل

س٣٩ : متى يمتنع العطف على اسم (إن وأخواتها) ؟

س٤٠ : ما حكم العطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل استكمال خبرها ؟ مع التمثيل .

س٤١ : يجوز العطف بالرفع على الاسم مع بعض الأحرف الناصبة ويمتنع مع بعضها الآخر ، عيّن حروف كل من النوعين .

س٤٢ : فى قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾(١)

علام رفع (ورسوله) ؟ اذكر ما قيل فيها من أوجه إعرابية .

س٤٣ : منع بعضهم رفع (ورسوله) على محل اسم (لا) فما حجّتهم ؟ وعلام عُطف عندهم ؟

س٤٤ : منع البصريون عطف (والأب) فى قول الشاعر :

فإن لنا الأم النحيبة والأب

على محل اسم (إنّ) وهو (الأم) فلماذا ؟

---

(١) سورة التوبة – الآية ٣ .

س٤٥ : منع المحققون رفع (والخال) على محل اسم (لكن) فى البيت الآتى ، اذكر حجّة المانعين ، وتوجيه الرفع بالعطف عندهم :

ولكنّ عمّى الطيب الأصل والخال

س٤٦ : ما حكم (إنّ) المكسورة إذا خفّفت ؟ مع التمثيل .

س٤٧ : قد تهمل (إنّ) إذا خفّفت ، وقد تبقى على إعمالها ، فبمـــاذا توجّه كلا الحكمين ؟

س٤٨ : لماذا تلزم (لام الابتداء) بعد (إنْ) المخففة مهملة ؟

س٤٩ : ما حكم دخول (لام الابتداء) بعد (إنْ) المهملة ؟

س٥٠ : متى يستغنى عن (لام الابتداء) بعد (إنْ) المهملة ؟ مع التمثيل .

س٥١ : ما حكم (إنْ) المخففة من الثقيلة ؟ مع التمثيل .

س٥٢ : ما الواجب فى اسم (إنْ) المخففة من الثقيلة ؟ مع التمثيل .

س٥٣ : ما الواجب فى خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة ؟ مع التمثيل .

س٥٤ : متى يحتاج خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة لفاصل ؟ ومتى لا يحتاج ؟ مع التمثيل .

س٥٥ : متى يجب الفصل فى خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة ؟ وبماذا يفصل ؟ مع التمثيل .

س٥٦ : ما حكم ترك الفصل فى قول الشاعر :

علمــوْا أن يؤمّلــون فجــادوا ∴ قبل أن يُسألوا بأعظــم ســؤال

س٥٧ : ما حكم إعمال (كأن) المخففة من الثقيلة ؟ مع التمثيل .

س٥٨ : ما حكم حذف اسم (كأن) المخففة ؟ وما نوع خبرها ؟ مع التمثيل .

س٥٩ : ما حكم الإتيان بخبر (كأن) المخففة جملة ؟ مع التمثيل .

س٦٠ : قال الشاعر :

كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم

يروى برفع (ظبية) وبنصبها وبجرّها ، وجّه الإعرابات الثلاثة .

س٦١ : متى يحتاج لفاصل فى خبر (كأن) المخففة ؟ ومتى لا يحتاج ؟ مع التمثيل ، وما نوع الفاصل ؟

س٦٢ : ما حكم الإتيان بفاصل مع الجملة الاسمية ومع الفعلية إذا وقعت كل منهما خبرًا لـ (كأن) المخففة ؟ مع التمثيل .

س٦٣ : ما حكم (لكن) المخففة من الثقيلة ؟ مع التمثيل .

س٦٤ : اذكر موضع الاستشهاد ، وعلام استشهد فى الأبيات التالية :

فقلت عساها نار كأس وعلّها

أقول لها لعلّى أو عسانى

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا ∴ إذا أنه عبد القفا واللهازم

أو تحلفى بربّك العلى ∴ أنى أبو ذيالك الصبى

وأعلم إن تسليما وتركا ∴ للا متشابهان ولا سواء

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ∴ ولكن ما يُقضى فسوف يكون

إن الربيع الجود والخريفا ∴ يدا أبى العباس والصيوفا

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه ∴ فإن لنا الأم النجيبة والأب

وما قصرت بى فى التسامى خؤولة ∴ ولكن عمى الطيب الأصل والخال

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ∴ وإن مالك كانت كـرام المعادن

شلّت يمينـك إن قتلت لمسـلما ∴ ....

بأنـك ربيـع وغـيث مريـع ∴ وأنـك هـناك تكـون الثمـالا

علمـوا أن يؤملـون فجـادوا ∴ قبل أن يسـألوا بأعظم سـؤل

كان وريديه رشاء خلب

كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم

لا يهولنّك اصطلاء لظى الحر ∴ ب فمحـذورها كـأن قـد ألمّا

س٦٥ : تعمل (لا) عمل (إنّ) فتنصب الاسم وترفع الخبـر ، فمـا شروط عملها ؟

س٦٦ : متى تعمل (لا) عمل (ليس) ؟ مثل لما تذكر .

س٦٧ : ما الحكم إذا دخل على (لا) حرف جر ؟ مع التمثيل .

س٦٨ : ما الحكم إذا أتى اسم (لا) معرفة ؟ مع التمثيل .

س٦٩ : ما الحكم إذا فصل فاصل بين (لا) وبين اسمها ؟ مع التمثيل .

س٧٠ : بيّن فيما يأتـى (لا) العاملة عمـل (إنّ) ، والعاملة عمـل (ليس) ، والمهملة ، مع بيان السبب :

لا رجل فى الدار بل رجلان – لا غلام سفـر فى الدار – لا أنت صديقى ولا هو – لا رجل قائما – لا فى الدار ابنـك ولا ابنى – ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾[1] .

---

(١) سورة الصافات – الآية ٤٧ .

س٧١ : علل لعدم تكرار (لا) فى المثالين الآتيين :

لا نولك أن تفعل

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما ∴ لا أنت شائية من شأننا شانى

س٧٢ : متى يبنى اسم (لا) ؟ ومتى يعرب ؟ مع التمثيل .

س٧٣ : علام يبنى اسم (لا) ؟ مع التمثيل .

س٧٤ : ما أحوال بناء اسم (لا) ؟ مع التمثيل .

س٧٥ : لماذا بنى اسم (لا) ؟ مع التمثيل .

س٧٦ : ما الأوجه الجائزة فى نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ؟ مع التوجيه .

س٧٧ : ما الأوجه الجائزة فى نحو : لا حول وقوة ؟

س٧٨ : ما الأوجه الجائزة فى النكرتين إذا عطفت وكررت (لا) ؟ وما الأوجه الجائزة إذا عطفت ولم تكرر ؟ مع التمثيل .

س٧٩ : ما حكم وصف النكرة المبنية ؟ مع التمثيل .

س٨٠ : إذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل ، فما الذى يجوز فى الصفة من أوجه إعرابية ؟ مع التمثيل والتوجيه .

س٨١ : متى يمتنع الفتح فى صفة النكرة المبنية ؟ مع التمثيل .

س٨٢ : ما الأوجه الجائزة فى الصفات الآتية :

لا ماء ماء باردًا – لا رجل قبيحًا فعله عندنا – لا ماء عندنا ماء باردًا – لا غلام سفر ظريفًا عندنا – لا رجل فى الدار ظريف .

س٨٣ : ما المعانى التى ترد لـ (لا) النافية للجنس مع همزة الاستفهام ؟ مع التمثيل .

س٨٤ : اختلف العلماء فى الأحكام التى تعرض لها (ألا) التى للتمنى على مذهبين ، وضحهما .

س٨٥ : ألا عمر ولىّ مستطاع رجوعه .

استدل المازني والمبرد بالبيت على مذهبهما ، وأبطل مذهبهما من خالفهما ، فما دليل المستدلين وما رد المانعين .

س٨٦ : ألا عمر ولىّ مستطاع رجوعه .

ما تحته خط فى البيت ورد فيه إعرابان بيّنهما .

س٨٧ : ترد (ألا) للتنبيه وللعرض والتخصيص ، فبم تختص كل منها ؟ مع التمثيل .

س٨٨ : متى يجب ذكر خبر (لا) ؟ ومتى يجوز حذفه ؟ مع التمثيل .

س٨٩ : ما الشاهد فى الأبيات الآتية :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ∴ إذًا للام ذوو أحسابها عمرا

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما ∴ لا أنت شائية من شأننا شانى

إن الشباب الذى مجد عواقبه ∴ فيه نلذ ولا لذات للشيب

تعز فلا إلفين بالعيش متعا ∴ ولكن لوراد المنون تتابع

يحشر الناس لا بنين ولا آ ∴ باء إلا وقد عنتهم شئون

فقام يذود الناس عنها بسيفه ∴ وقال ألا لا من سبيل إلى هند

لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

لا أم لى إن كان ذاك ولا أب

وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر

فلا لغو ولا تأثيم فيها

لا نسب اليوم ولا خلة

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد

ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه

س٩٠ : لماذا سميت أفعال القلوب بهذا الاسم ؟

س٩١ : قسّم الأفعال القلبية باعتبار عملها فيما بعدها ، مع التمثيل .

س٩٢ : قسّم الأفعال القلبية باعتبار معانيها ودلالتها ، مع ذكر أفعال كل قسم ، والتمثيل له بمثال .

س٩٣ : ما الذى يكثر فى معمولى (تعلم) و(درى) ؟ مع التمثيل .

س٩٤ : ما الأكثر فى تعدية (درى) ؟ مع التمثيل .

س٩٥ : إلام يتعدى (درى) بالباء ؟ وإلام يتعدى بالهمزة ؟ مع التمثيل

س٩٦ : ما الذى يكثر فى معمولى (زعم) ؟ مع التمثيل .

س٩٧ : متى تنصب كل من هذه الأفعال مفعولاً واحدًا ؟ مع التمثيل : علِمَ – ظنّ – رأى .

س٩٨ : ترد (وجد) لازمة ، فما معناها حينئذ ؟

س٩٩ : متى تكون (وجد) لازمة ؟ ومتى تكون متعدية ؟ مع التمثيل .

س١٠٠ : ما الإلغاء ؟ ما التعليق ؟ مع التمثيل .

س١٠١ : ما الأفعال التى لا يدخلها الإلغاء ولا التعليق ؟

س١٠٢ : ما الفرق بين الإلغاء والتعليق ؟

س١٠٣ : ما حكم حذف المفعولين اختصارًا ؟ مع التمثيل .

س١٠٤ : ما حكم حذف المفعولين اقتصارًا ؟ مع التمثيل .

س١٠٥ : ما حكم حذف أحد المفعولين اختصارًا ؟ مع التمثيل .

س١٠٦ : ما حكم حذف أحد المفعولين اقتصارًا ؟ مع التمثيل .

س١٠٧ : لسليم وغيرهم فى حكاية القول وإعماله عمل (ظن) مذهبان ، بينهما ، مع التمثيل .

س١٠٨ : يشترط الجمهور شروطًا لإعمال القول مجرى الظن ، فما هى ؟ مع التمثيل .

س١٠٩ : اشترط سيبويه والكسائى الإتصال بين الاستفهام والقول لإعمال القول ، ولم يشترطه غيرهما ، فكيف توفق بين المذهبين فى قولهم : " أأنت تقول " ؟

س١١٠ : ورد البيت الآتى برفع (الرمح) وبنصبه ، وجّه كلتا الروايتين :

علام تقول الرمح يثقل كاهلى

س١١١ : بيّن موضع الاستشهاد ، وعلام استشهد فى الأبيات الآتية :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فقلت تعلم أن للصيد غرة

دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى

وإلا فهبنى امرأ هالكا

زعمتنى شيخا ولست بشيخ

وقد زعمت أنى تغيرت بعدها

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة

حسبت التقى والجود خير تجارة

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى

ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا

أراهم رفقــتى حــتى إذا مــا ∴ تجافى الليل وانخــزل انخزالا

تخذت غراز إثرهم دليلا

فصيروا مثل كعصف مأكول

وفى الأراجز خلت اللؤم والخور

هما سيدانا يزعمان وإنما

ولقد علمت لتأتين منيتى

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ∴ ولا موجعات القلب حتى تولت

أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

وما إخال لدينا منك تنويل

بــأى كتـــاب أم بأيـــة ســنة ∴ ترى حبهم عارًا على وتحسب

ولقد نزلت فلا تظــنى غــيره ∴ منى بمــنزلة المحــب المكرم

تقول هزيز الريح مرت بأثأب

إذا قلت أنى آئب أهل بلدة

فمتى تقول الدهر تجمعنا

علام تقول الرمح يثقل كاهلى

أبعد بعد تقول الدار جامعة

أجهالا تقول بنى لؤى

وأنت أرانى الله أمنع عاصم

حـذار فقد نبـئت إنك للـذى ∴ ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

س١١٢ : للفاعل أحكام ، اذكرها ، مع التمثيل .

س١١٣ : بين الفاعل وحكمه فى الأمثلة الآتية :

زيد قام - ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[١]

- ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[٢] - ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾[٣] .

ما للجمال مشيها وئيدا

س١١٤ : أجاز الكوفيون تقديم الفاعل تمسكًا بقول الزبّاء :

ما للجمال مشيها وئيدا

وأوله ابن هشام ومن وافقه ، وضح ذلك .

س١١٥ : متى يصح حذف فعل الفاعل ؟ مع التمثيل .

س١١٦ : لماذا جاز تقدير ما تحته خط فى المثال الأول فاعـل لفعـل محذوف ، ولا يجوز فى الثانى ؟ :

---

(١) سورة التوبة - الآية ٦ .

(٢) سورة التغابن - الآية ٦ .

(٣) سورة الواقعة - الآية ٥٩ .

يوعظ فى المسجد رجل – يوعظ فى المسجد رجال زيد

س١١٧ : علام ارتفع ما تحته خط فى البيت الآتى ، مع التوجيه :

غداة أحلت لابن أصــرم طعنة ∴ حصين عبيطات السدائف والخمر

س١١٨ : علام ارتفع (أحد) فى قول الله تعالى :

﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾(١)

س١١٩ : قدّر المحذوف فى قول الله تعالى :

﴿ وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾(١)

وما حكم الحذف ؟

س١٢٠ : حكى البصريون عــن طيــئ ، وبعــضهم عــن أزدشــنوءة ضربونى قومك وضربتنى نسوتك وضربانى أخواك واستدلوا بالأبيات الآتية على صحة الإضمار قبل الذكر للفاعلين :

ألفيتا عيناك عند القفا

يلوموننى فى اشتراء النخيل أهلى

نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب

ولابن هشام ومن وافقه رأى آخر فى الألف والواو والنون ، اذكر بالتفصيل ما قيل فى هذه العلامات .

س١٢١ : متى يجب تأنيث الفعل ؟ مع التمثيل .

س١٢٢ : لماذا ترك تأنيث الفعل مع كون فاعله ضميرًا فى قول الشاعر :

---

(١) سورة التوبة – الآية ٦ .

ولا أرض أبقل إبقالها

فإن الحوادث أودى بها

س١٢٣ : لماذا جاز فى الفصيح ترك التأنيث فى قولهم :

نعم المرأة وبئس المرأة ؛ مع كون الفاعل مؤنثًا حقيقى التأنيث ؟

س١٢٤ : متى يجوز تأنيث الفعل وتذكيره ؟ مع التمثيل .

س١٢٥ : ما حكم ترك التأنيث فى الأمثلة الآتية :

حضر القاضى امرأة – لقد ولد الأخيطل أم سوء

س١٢٦ : قرئ بالوجهين فى الآيتين الآتيتين :

﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾(١) – (فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ) – ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾(٢) – (إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةٌ) .

س١٢٧ : لماذا جاز التأنيث فى الفعل إن كان الفاعل جمع تكسير واسم الجنس واسم الجمع المذكرين ، ووجب التذكير فى جمعى التصحيح ؟

س١٢٨ : لماذا أنّث الفعل فى الأمثلة الآتية ولفظ الفاعل مذكر ؟ :

﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾(٣) – ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾(٤) .

---

(١) سورة الأحقاف – الآية ٢٥ .
(٢) سورة يس – الآية ٢٩ .
(٣) سورة الحج – الآية ٤٢ .
(٤) سورة الحجرات – الآية ١٤ .

وذكر الفعل فى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾[١] مــع أن الفاعــل مؤنث حقيقى التأنيث ولا يوجد فاصل بينه وبين الفعل ؟

س١٢٩ : أجاز الكوفيون تأنيث الفعل مع جمــع التــصحيح لمــذكر ، والتذكير مع جمع التصحيح لمؤنث ، استدلالاً بقول الله تعالى ﴿ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[٢] - ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾[٣] ، فكيف أجيب عن تلك الأدلة ؟

س١٣٠ : متى يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ؟ مع التمثيل .

س١٣١ : ما حكم تقديم المفعول على الفاعل فيما يأتى :

﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾[٤] - زان نــــوره الشجر - خاف ربّه عمر - ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ ﴾[٥] - كما أتى ربّه موسى على قدر .

س١٣٢ : متى يتأخر الفاعل وجوبًا ؟ مع التمثيل .

س١٣٣ : متى يجب تقديم المفعول على الفاعل ؟ مع التمثيل .

س١٣٤ : ما حكم تقديم الفاعل المحصور بـــ (إلاّ) عنــد الكــسائى وغيره ؟ مع التمثيل .

---

(١) سورة يوسف - الآية ٣٠ .
(٢) سورة يونس - الآية ٩٠ .
(٣) سورة الممتحنة - الآية ١٢ .
(٤) سورة القمر - الآية ٤١ .
(٥) سورة البقرة - الآية ١٢٤ .

س١٣٥ : أجاز الكسائى تقديم الفاعل المحصور بـــ (إلاّ) ، فما دليله ؟ وهل من وجه عند غير الكسائى فى الدليل الذى ساقه ؟

س١٣٦ : ما حكم تقديم الفاعل وتأخيره فى الأمثلة الآتية :

ضربت زيدا – ضربنى زيد – زيد ضربته .

س١٣٧ : ما حكم تقديم الفاعل وتأخيره فيما يأتى :

١ – إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ، ولا حصر فى أحدهما .

٢ – إذا كان المضمر مفعولاً والفاعل ظاهرًا .

٣ – إذا كان المضمر فاعلاً والمفعول ظاهرًا .

س١٣٨ : ما الأغراض التى يحذف لها الفاعل ؟ مع التمثيل .

س١٣٩ : ما الأشياء التى ينوب فيها النائب عن الفاعل بعد حذف الفاعل ؟

س١٤٠ : اذكر الأنواع الصالحة من الأسماء لكى تنوب عن الفاعـــل ، مع التمثيل .

س١٤١ : ما شرط المصدر الصالح للنيابة عن الفاعل ؟

س١٤٢ : ما شرط الظرف الصالح للنيابة عن الفاعل ؟

س١٤٣ : لماذا امتنع وقوع ما تحته خط فيما يأتى نائبًا عن الفاعل ؟

سير سير – عندك – مكانًا .

س١٤٤ : ما حكم إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به ؟

س١٤٥ : ما حكم نصب المفعولات غير النائبة عـــن الفاعـــل ؟ مـــع التعليل والتمثيل .

س١٤٦ : ما التغييرات التى تحدث فى الفعل الماضى والمضارع عند بنائهما للمجهول ؟ مع التمثيل .

س١٤٧ : ماذا يحدث للفعل الماضى المبدوء بناء زائدة ، والمبدوء بهمزة وصل ؟ مع التمثيل .

س١٤٨ : ما حكم فاء الفعل الماضى المعتل العين ثلاثيًّا إذا بنى للمجهول ؟ مع التمثيل .

س١٤٩ : ما الأوجه الجائزة فى فاء الأجوف الثلاثى عند بنائه للمجهول ، وفى عين (افتعل) و(انفعل) الأجوفين ؟

س١٥٠ : اذكر مذاهب العلماء فى حركة فاء الأجوف الثلاثى الواوى واليائى فى نحو : خفت ، بعت .

س١٥١ : اذكر مذهب ابن مالك فيما ألبس من كسر أو ضم فى فاء الأجوف الثلاثى إذا أسند لضمير المتكلم ، وما رأى المغاربة وسيبويه فى هذا ؟

س١٥٢ : اذكر مذهب الجمهور ، وقول الكوفيين وابن مالك والمهاباذى فى حركة فاء الثلاثى المضعف ، مع التمثيل .

س١٥٣ : بيّن ما يجوز من أوجه فى بناء تلك الأفعال للمجهول :

ضام – صمت – باع – بعت – خاف – خفت – اختار – انقاد – شد – يقول .

س١٥٤ : قسم الفعل باعتبار التعدى واللزوم .

س١٥٥ : ما علامة الفعل المتعدى ؟ مع التمثيل .

س١٥٦ : ما علامة الفعل اللازم ؟ مع التمثيل .

س١٥٧ : اذكر خمسة صيغ لا تكون إلا لازمة ، مع التمثيل .

س١٥٨ : ما حكم حذف حرف الجر الذى يتعدى به اللازم ؟ مع التمثيل .

س١٥٩ : ما حكم حذف حرف الجر بعد الفعل اللازم ، مع نصب ما بعده ؟ مع التمثيل .

س١٦٠ : متى يحذف حرف الجر مع الفعل اللازم ، وينصب ما بعده سماعًا وقياسًا ؟ مع التمثيل .

س١٦١ : لبعض المفاعيل الأصالة فى التقدم على غيرها ، اذكر الأسباب المرجحة للتقدم ، مع التمثيل .

س١٦٢ : متى يجب تقديم المفعول الأصل على غيره ؟ ومتى يمتنع ؟ مع التمثيل .

س١٦٣ : متى يجوز حذف المفعول ؟ ومتى يمتنع حذفه ؟ مع التمثيل .

س١٦٤ : متى يحذف ناصب المفعول جوازًا ؟ ومتى يجب حذفه ؟ مع التمثيل .

س١٦٥ : لم سُمى المفعول المطلق بهذا الاسم ؟

س١٦٦ : عرف المفعول المطلق .

س١٦٧ : ما أقسام المفعول المطلق ؟ مع التمثيل لكل نوع بمثال .

س١٦٨ : لماذا لم يعد من المفعول المطلق ما يأتى :

ضربك ضرب أليم – ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾[١] .

س١٦٩ : عرف المصدر وأخرج المحترزات .

س١٧٠ : ما عامل المصدر ؟ مع التمثيل .

---

(١) سورة النمل – الآية ١٠ .

س١٧١ : ما الأصل وما الفرع مما يأتى ؟ :

المصدر – الوصف – الفعل .

س١٧٢ : ما الذى ينوب عن المصدر من الأسماء فى الانتصاب على المفعول المطلق ؟ مع التمثيل .

س١٧٣ : ما حكم تثنية المصدر وجمعه ؟ مع التمثيل .

س١٧٤ : متى يجوز حذف عامل المصدر ؟ ومتى يحـذف وجوبًـا ؟ ومتى يمتنع حذفه ؟ مع التمثيل .

س١٧٥ : لماذا وجب الرفع وامتنع النصب للمصادر الآتية ؟ :

له ذكاء ذكاء الحكماء – صوته صوت حمار – فإذا فى الدار صوت صوت حمار – فإذا عليه نوح نوح الحمام .

س١٧٦ : مررت فإذا فى الدار صوت صوت حمار

مررت فإذا عليه نوح نوح حمام

علام انتصب المصدران السابقان ؟

س١٧٧ : بيّن الشاهد وموضع الاستشهاد فى الأبيات الآتية :

ما للجمال مشيها وئيدا

فإن كان لا يرضيك حتى تردنى

تجلدت حتى قيل : لم يعر قلبه ∴ من الوجد شىء ، قلت : بل أعظم الوجد

لبيك يزيد ضارع لخصومة

غداة أحلت لابن أصرم طعنـة ∴ حصين عبيطات السدائف والخمر

ألفيتا عيناك عند القفا

يلومونني في اشـــتراء النخيـــ ∴ ـــل أهـلي فكلهـــم ألـــوم

نتـــج الربيـــع محاســـنا ∴ ألقحـــنها غـــر الســحائب

وقد أسلماه مبعد وحميم

وإن كانا له نسب وفير

ولا أرض أبقل إبقالها

فإن الحوادث أودى بها

مـــا برئـــت مـــن ريبـــة وذم ∴ فـــى حـــربنا إلا بنـــات العـــم

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي

ولما أبى إلا جماحًا فؤاده

فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها

وتغرس إلا فى منابتها النخل

كما أتى ربه موسى على قدر

جزى ربه عنى عدى بن حاتم

ما عاب إلا لئيم فعل ذى كـــرم ∴ ولا جـــفا قـــط إلا جبأ بطـــلا

وهل يعذب إلا الله بالنار

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا

علقتها عرضـــا وعلقت رجـــلاً ∴ غيرى ، وعلق أخرى ذلك الرجل

قالت : متى يبخل عليك ويعتلل

فيالك من ذى حاجة حيل دونها

يغضى حياء ويغضى من مهابته

وإنمـــا يرضـــى المنيب ربــه ∴ مـــادام معـــنيًا بذكـــر قلبـــه

لم يعن بالعلياء إلا سيدًا

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت

ليت وهـــل ينفـــع شـــيئا ليت ∴ ليت شـــبابا بـــوع فاشـــتريت

حوكت على نيرين إذ تحاك

أشارت كليب بالأكف الأصابع

.... ∴ كما عســـل الطـــريق الثعلـــب

آليت حب العراق الدهر أطعمه

.... ∴ يظنان كل الظـــن أن لا تلاقيا

فندلاً زريق المال ندل الثعالب

فصبرًا فى مجال الموت صبرًا

ألومًا لا أبا لك واغترابا

ما إن يمس الأرض إلا منكـــب ∴ منه وحرف الساق طى المحمل

س١٧٨ : للاسم الذى ينصب مفعولاً لأجله شروط ، اذكرها ، مع التمثيل .

س١٧٩ : لماذا جر المفعول لأجله فى الآيتين الآتيتين :

﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[١] - ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾[٢] ؛ ولماذا نصب فى الآية الآتية :

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾[٣] .

---

(١) سورة الرحمن – الآية ١٠ .
(٢) سورة الأنعام – الآية ١٥١ .
(٣) سورة الإسراء – الآية ٣١ .

س١٨٠ : متى يجوز جر المستوفى للشروط بكثرة ؟ ومتى يجوز جره بقلة ؟ مع التمثيل .

س١٨١ : متى يستوى نصب المصدر وجره مع استيفائه لشروط المفعول له ؟ مع التمثيل .

س١٨٢ : لماذا امتنع كون ما يأتى منصوبًا على المفعول لأجله ؟ :

جئتك السمن والعسل – جئتك قراءة للعلم وقتلاً للكافر – تأهبت السفر – جئتك محبتك إياى – ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾(١) .

س١٨٣ : بيّن الشاهد وعلام استشهد ابن هشام فى الأبيات الآتية :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

وإنى لتعرَونى لذكراك هزة

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

من أمكم لرغبة فيكم جبر

س١٨٤ : يتضمن تعريف الظرف الأنواع التى تقع مفعولاً فيه ، فما هى هذه الأنواع التى تنصب على الظرفية ؟ مع التمثيل .

س١٨٥ : ما عرضت دلالته على الظرفية الزمانية أو المكانية يشمل أربعة أنواع ، ما هى ؟ مع التمثيل .

س١٨٦ : ما كان مخفوضًا بإضافة الزمان أو المكان مما ينتصب على

---

(١) سورة الإسراء – الآية ٧٨ .

الظرفية ، فما الغالب فى المضاف إليه النائب عن المحذوف ؟ وما الغالب فى المضاف المحذوف المنوب عنه ؟ وما الـــذى يشترط فى هذا المضاف المحذوف ؟

س١٨٧ : من الجارى مجرى المفعول فيه ألفاظ مسموعة نصبت على الظرفية توســعًا ، فما طريق نصبها ؟ وما وجه جريانها ؟ مع التمثيل .

س١٨٨ : علل لعدم اعتبار ما تحته خط فيما يأتى من الظروف ، مـــع أن الأول مقدر بـــ (فى) ، والثانى يدل علـــى الزمـــان ، والثالث على المكان وكذلك الرابع :

﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾[١] – ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾[٢] – دخلت الدار – سكنت البيت .

س١٨٩ : ما ناصب الظرف ؟ وما حالاته ؟ مع التمثيل .

س١٩٠ : متى يحذف ناصب الظرف وجوبًا ؟ مع التمثيل .

س١٩١ : ما المواضع التى يحذف فيها ناصب الظرف وجوبًا ؟ مع التمثيل .

س١٩٢ : ما الذى يصلح للانتصاب على الظرفية من الزمان والمكان ؟ مع التمثيل .

س١٩٣ : علل لشذوذ ما يأتى :

هو منى مقعد القابلة – ومزجر الكلب – ومناط الثريا .

---

(١) سورة النساء – الآية ١٢٧ .
(٢) سورة النور – الآية ٣٧ .

س١٩٤ : ما المراد بالظرف المتصرف وغير المتصرف ؟ مع التمثيل .

س١٩٥ : اذكر بعض حالات تصرف الظرف ، مع التمثيل .

س١٩٦ : للظرف غير المتصرف نوعان ، اذكرهما ، مع التمثيل .

س١٩٧ : لماذا عدّت هذه الظروف غير متصرفة ، مع أن (مِنْ) تدخل عليهن ؟ :

قبل – بعد – لدن – عند .

س١٩٨ : علل لعدم اعتبار ما بعد الواو مفعولاً معه :

سرت والشمس طالعة – اشترك زيد وعمرو – جاء زيد وعمرو قبله أو بعده – كل رجل وضيعته – هذا لك وأباك .

س١٩٩ : يقولون : ما أنت وزيدًا – وكيف أنت وزيدًا .

ما تحته خط ورد فيه مع رواية النصب هذه رواية الرفع ، وجّه الإعرابين .

س٢٠٠ : لناصب المفعول معه مذاهب عدة ، اذكرها ، ورجّح ما تختار .

س٢٠١ : للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات ، اذكرها ، مع التمثيل .

س٢٠٢ : متى يجب في الاسم الواقع بعد الواو العطف على ما قبله ؟ ومتى يترجح العطف ؟ ومتى يجب النصب على المفعول معه ؟ ومتى يترجح النصب على المفعولية ؟ ومتى يمتنع العطف والمفعولية ؟ مع التمثيل .

س٢٠٣ : بيّن فيما تحته خط مما يأتى حكم الاسم الواقع بعد الواو من جهة وجوب النصب ، ووجوب العطف ، ورجحان النصب ،

أو العطف ، وامتناعهما ، مع التعليل :

مالك وزيدًا – قمت وزيدًا – علفتها تبنًا وماءً بـــاردًا – جاء زيد وعمرو – كل رجل وضيعته .

س٢٠٤ : لماذا وجب إضمار فعل ناصب لما بعد الواو فيما يأتي ؟ :

علفتها تبنًا وماءً باردًا – وزججن الحواجب والعيونا .

س٢٠٥ : للاســم الذي بعد الواو في المثالين الــسابقين رأيــان فـــي ناصبهما اذكرهما .

س٢٠٦ : اشرح معاني ما يأتي :

استثناء تام – استثناء متصل – استثناء منقطع – استثناء مفرغ .

س٢٠٧ : للاستثناء أدوات ثمان ، اذكرها .

س٢٠٨ : قسّم أدوات الاستثناء باعتبار الحرفية ، والفعلية ، والاسمية .

س٢٠٩ : ما حكم المستثنى في الاستثناء المفرغ ؟

س٢١٠ : إذا استثنى بـــ (إلاّ) وكان الكلام غير تام ، فما حكم (إلاّ) ؟ وما حكم ما بعدها ؟ وما شرط هذا الكلام ؟ مع التمثيل .

س٢١١ : ما حكم المستثنى في الكلام التام الموجب ؟ مع التمثيل .

س٢١٢ : لماذا رفع ما بعد (إلاّ) ولم ينصب مع عدم سبقه بنفي فـــي المثال الآتي ؟ :

عاف تغير إلاّ النؤى والوتد

س٢١٣ : ما حكم ما بعد (إلاّ) إن كان الكلام غير موجب ؟ مع التمثيل .

س٢١٤ : بيّن حكم المستثنى في الاستثناء المتصل والكلام موجب ، مع التمثيل .

س٢١٥ : وردت الآيات الآتية وفيها رفع ما بعد (إلاّ) ، وقرئ بنصبه ، وجّه الإعرابين :

﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾(١) - ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ ﴾(٢) .

س٢١٦ : ما حكم المستثنى فى الكلام التام المنفى وكان منقطعًا عما قبله ؟

س٢١٧ : متى يجب النصب اتفاقًا فى الاستثناء المنقطع ؟ ومتى يجب النصب عند الحجازيين ويترجح عند تميم ؟ مع التمثيل .

س٢١٨ : ما حكم المستثنى فى الاستثناء المنقطع ، مع عدم إمكان تسليط العامل ، ومع إمكان تسليط العامل ؟ مع التمثيل .

س٢١٩ : ما حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه ؟ مع التمثيل .

س٢٢٠ : سمع يونس : ما لى إلاّ أبوك ناصر

إذا لم يكن إلا النبيون شافع

وجّه الرفع فى المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه .

س٢٢١ : ما حكم المستثنى بـ (سوى) ؟ مع التمثيل .

س٢٢٢ : ما معنى (سوى) ؟ وما إعرابها ؟ مع التمثيل .

س٢٢٣ : للزجاجى وابن مالك دليل على ما ذهبا إليه فى (سوى) ، اذكره .

س٢٢٤ : لسيبويه والجمهور دليل على ما ذهبوا إليه فى (سوى) ، اذكره .

---

(١) سورة النساء - الآية ٦٦ .
(٢) سورة هود - الآية ٨١ .

س٢٢٥ : متى تخرج (سوى) عن النصب على الظرفية عند سيبويه والجمهور ؟ مع التمثيل .

س٢٢٦ : ما حكم المستثنى بـ (ليس) و(لا يكون) ؟ مع التمثيل .

س٢٢٧ : ما حكم المستثنى بـ (خلا) و(عدا) ؟ مع التمثيل .

س٢٢٨ : ما نوع (خلا) و(عدا) حين يجران المستثنى ؟ مع التمثيل

س٢٢٩ : ما موضع (خلا) و(عدا) في الاستثناء ؟

س٢٣٠ : ما نوع (خلا) و(عدا) حين ينصبان المستثنى ؟ مع التمثيل .

س٢٣١ : متى يتعين نصب المستثنى بـ (خلا) و(عدا) ؟

س٢٣٢ : متى يتعين فعلية (خلا) و(عدا) ؟ ومتى يجوز فيهما الحرفية والفعلية ؟ مع التمثيل .

س٢٣٣ : ما موضع (ما) الموصول وصلته (عداني) ؟ وما إعرابهما في قول الشاعر :

تمل الندامى ما عداني فإنني

س٢٣٤ : أعرب ما تحته خط في المثال الآتي :

قاموا ما عدا زيدًا

س٢٣٥ : ما حكم المستثنى بـ (حاشا) ؟ مع التمثيل .

س٢٣٦ : في المستثنى بـ (حاشا) وجهان ، اذكرهما ، مع التمثيل .

س٢٣٧ : للحال أربعة أوصاف ، اذكرها ، مع التمثيل .

س٢٣٨ : متى تكون الحال وصفًا ثابتًا ؟ مع التمثيل .

س٢٣٩ : ما المواضع التي يقع فيها الحال وصفًا ثابتًا ؟ مع التمثيل .

س٢٤٠ : متى تقع الحال جامدة مؤولة بالمشتق ؟ مع التمثيل .

س٢٤١ : ما المواضع التى تقع فيها الحال جامدة مؤولة بالمشتق ؟ مع التمثيل .

س٢٤٢ : متى تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق ؟ مع التمثيل .

س٢٤٣ : ما المواضع التى تقع الحال فيها جامدة غير مؤولة بالمشتق ؟ مع التمثيل .

س٢٤٤ : متى يكثر وقوع الحال جامدة غير مؤولة ؟ ومتى يقل ؟ مع التمثيل .

س٢٤٥ : كيف وقعت الحال معرفة فى الأمثلة الآتية ؟ :

جاء محمد وحده – ورجع عوده على بدئه – ادخلوا الأول فالأول – جاءوا الجماء الغفير – أرسلها العراك .

س٢٤٦ : لماذا امتنع الحال فى المثال الآتى ؟ :

جاء زيد ضحكًا .

س٢٤٧ : متى يكثر وقوع الحال مصدرًا ؟ ومتى يقل ؟ وكيف ساغ وقوع الحال مصدرًا ؟ مع التمثيل .

س٢٤٨ : ما الأصل فى صاحب الحال ؟

س٢٤٩ : اذكر مسوّغات وقوع صاحب الحال نكرة ، مع التمثيل .

س٢٥٠ : قد يقع الحال نكرة بغير مسوّغ ، مثّل لذلك .

س٢٥١ : للحال مع صاحبها ثلاث حالات ، اذكرها ، مع التمثيل .

س٢٥٢ : ما حكم تقديم الحال على صاحبها فى الأمثلة الآتية ؟ :

جاء زيد ضاحكًا – ضربت اللص مكتوفًا – ما جاء راكبًا إلا زيد .

س٢٥٣ : متى تجيء الحال من المضاف إليه ؟ مع التمثيل .

س٢٥٤ : ما المواضع التى يجيء فيها الحال من المضاف إليه ؟ مع التمثيل .

س٢٥٥ : متى تتقدم الحال على صاحبها وجوبًا ؟

س٢٥٦ : للحال مع عاملها ثلاث حالات ، اذكرها .

س٢٥٧ : متى يجوز تقديم الحال على عاملها ؟ مع التمثيل .

س٢٥٨ : متى يجب تقديم الحال على عاملها ؟ مع التمثيل .

س٢٥٩ : متى يجب تأخير الحال على عاملها ؟ مع التمثيل .

س٢٦٠ : ما المواضع التى تتأخر فيها الحال على عاملها وجوبًا ؟ مع التمثيل .

س٢٦١ : متى يجب تقديم الحال التى عمل فيها أفعل التفضيل ؟ مع التمثيل .

س٢٦٢ : ما حكم تأخير الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ؟ مع التمثيل .

س٢٦٣ : لماذا جاز تعدد الحال ؟ ولماذا لم يعد منه :

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾[1] .

س٢٦٤ : للحال شبه بالنعت ، اذكر فيم يشبه الحال النعت ؟ مع التمثيل

---

(١) سورة آل عمران – الآية ٣٩ .

س٢٦٥ : متى يثنى الحـــال ويجمع ؟ ومتى يفـــرق لفظه مع تعدده ؟ مع التمثيل .

س٢٦٦ : ما الواجب فى الحال من حيث لفظها إن اتحد لفظه ومعناه ، وإن اختلف ؟ مع التمثيل .

س٢٦٧ : ما هى الحال المؤسسة ؟ مع التمثيل .

س٢٦٨ : ما أنواع الحال المؤكدة ؟ مع التمثيل .

س٢٦٩ : تقع الحال مؤكدة لمضمون الجملة ، وللجملة المؤكدة ســمة محددة ، ما هى ؟ مع التمثيل .

س٢٧٠ : ما حكم عامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة ؟ مع التمثيل .

س٢٧١ : ما حكم عامل الحـــال الواقعة ظرفًا أو جارًا ومجـــــرورًا ؟ مع التمثيل .

س٢٧٢ : ما شروط وقوع الحال جملة ؟ مع التمثيل .

س٢٧٣ : ما الغلط فى الجملتين الآتيتين إعرابًا ؟ :

اطلب ولا تضجر من مطلب – ﴿ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾[1] .

س٢٧٤ : متى يجب ربط جملة الحال بالواو ؟ مع التمثيل .

س٢٧٥ : إذا وقعت الجملة حالاً فلابد لها من رابط ، فما روابط جملة الحال ؟ مع التمثيل .

---

(١) سورة الصافات – الآية ٩٩ .

س٢٧٦ : متى يمتنع وقوع الواو رابطًا لجملة الحال ؟ مع التمثيل .

س٢٧٧ : ما مواضع امتناع وقـوع رابط الجملة الواقعة حالاً واوًا ؟ مع التمثيل .

س٢٧٨ : كيف ساغ سبق الواو للمضارع المثبت فى جملة الحال فـى البيت الآتى ؟ :

علقتها عرضا وأقتل قومها

س٢٧٩ : متى يحذف عامل الحال جوازًا ؟ مع التمثيل .

س٢٨٠ : متى يحذف عامل الحال وجوبًا ؟ مع التمثيل .

س٢٨١ : علام استشهد ابن هشام بالأبيات الآتية ، مع ذكر موضع الشاهد ؟ :

عاف تغير إلا النؤى والوتد

وبلـــدة ليـس بهـــا أنيـس ∴ إلا اليعافـــير وإلا العـيس

إذا لم يكن إلا النبيون شافع

.... لا ∴ تمـرر بهم إلا الفتى إلا العـلا

مالك من شنجـــك إلا عمـله ∴ إلا رســـيمه وإلا رمـــله

ولـم يبـق سـوى العـــدوا ∴ ن دناهـــم كمـــا دانـــوا

أبحنا حيهـم قتـلاً وأســـرًا ∴ عدا الشمطاء والطفل الصـغير

ألا كل شىء ما خلا الله باطل

تمل الندامى ما عدانى فإننى

لمية موحشا طلل

نجيت يا رب نوحا واستجبت له ∴ فى فلك ماخر فى اليم مشحونا

.... لا ∴ يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

لا يركنن أحـــد إلى الإحجـــام ∴ يوم الوغـــى متخـــوفا لحمـــام

يا صاح هل حم عبيش باقيا فترى

تسليت طرا عنكم بعد بينكم

نجوت وهذا تحملين طليق

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا

بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة لديكم

على إذا ما جـئت ليلى بخفيــة ∴ زيارة بيت الله رجــلان حافيا

خرجت بها أمشى تجر وراءنا

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته

اطلب ولا تضجر من مطلب

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة

علقتها عرضا وأقتل قومها

س٢٨٢ : ما حكم التمييز ؟ وما الناصب لمبيّن الاسم ، ومبيّن النسبة ؟ مع التمثيل .

س٢٨٣ : للاسم المبهم أنواع ، اذكرها ، مع التمثيل .

س٢٨٤ : ما أنواع تمييز النسبة ؟ مع التمثيل .

س٢٨٥ : ما الجائز فى إعراب تمييز الاسم ؟ مع التمثيل .

س٢٨٦ : متى يمتنع جر تمييز الاسم بالإضافة ؟ مع التمثيل .

س٢٨٧ : ما شرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل ؟ مع التمثيل

س٢٨٨ : لماذا جاز نصب (مالاً) في قولك : " زيد أكثر مالاً " ، وامتنع نصب (مال) في قولهم : " مال زيد أكثر مال " ؟

س٢٨٩ : لماذا جاز نصب التمييز في قولهم : " هو أكرم الناس رجلا " ، مع عدم صحة وقوعه فاعلاً في المعنى ؟

س٢٩٠ : متى يمتنع جر التمييز بـ (من) ؟ مع التمثيل .

س٢٩١ : متى يجوز جر التمييز الذي كان فاعلاً في المعنى ؟ ومتى يمتنع ؟ مع التمثيل .

س٢٩٢ : متى يمتنع تقديم التمييز على عامله ؟ مع التمثيل .

س٢٩٣ : علام استشهد ابن هشام بالأبيات الآتية ؟ وما موضع الشاهد ؟ :

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أستغفر الله ذنبا لست محصيه

فنعم المرء من رجل تهامي

أنفسا تطيب بنيل المنى

فهرس الموضوعات

